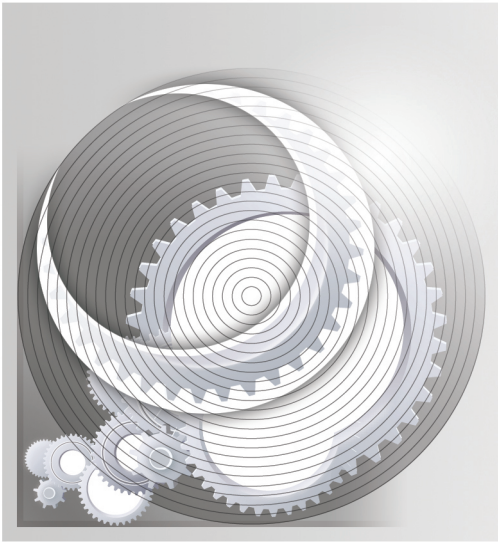

الباب الخامس

العمل الإسلامي

- مأسسة الجهود الرامية إلى مجابهة التنصير — عصام زيدان
- التداعيات السلبية لممارسات العنف على العمل الإسلامي — أحمد فهمي
- انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر .. الأسباب والتطلعات — يوسف شلي
- التخطيط الاستراتيجي للمقاومة الإعلامية — د. عبد الرحمن الرواشدي

مأسسة الجهود الرامية إلى مجابهة التنصير

عصام زيدان

باحث في الشئون السياسية Essam_zedan30@hotmail.com

ملخص الدراسة

تواجه المجتمعات الإسلامية تحديات بالغة الخطورة، في اللحظة الراهنة، ومن أبرز هذه التحديات حروب التنصير التي بدأت مبكرًا، منذ أن سطع نور الإسلام، وما زالت حتى الآن، متخذة على مدار التاريخ أشكالاً وأنماطًا متعددة، فتارة نراها في صورة سافرة متمثلة في الحروب الصليبية، وتارة نراها تتدثر بثوب الأعمال الإنسانية والاجتماعية والإغاثية.

وأيًا ما كان شـــكلها، فثمة أهداف واضحة لهذه الحملات، تتنوع وتتعـــدد، فتراها في حين أهدافًا دينية خالصة تسعى لفتنة المسلمين وردّهم عن دينهم، وتارة تراها ذات أهداف سياسية تهدف للسيطرة على بلاد المســـلمين ومقدراتهم، وثالثة تكون ذات أهداف ثقافية وحضارية تســـعى لإزاحة حضارة الإسلام من قيادة البشرية. وتقف من وراء هذه الحملات التنصيرية دول عظمى، اقتصاديًا وسياسيًا، تُظهر العلمانية، وتُبطن الحقد الدفين على الإســـلام والمسلمين، وتتمالأ معها منظمات دولية وهيئات اجتماعية واقتصادية وإغاثية تسير في ركبها، وتحقق لها أهدافها.

وهـــذه الحملات تلجأ كل حين إلى مجموعة من الوســـائل والممارســـات المتنوعة التـــي تحاول بها خداع المســـلمين لتدسّ إليهم التنصير مع مشرط الطبيب، ورحلة الإغاثة، وكتاب المدرسة، وقصة الأديب، وغيرها من الوسائل والأساليب المتجددة والمتنوعة.

لـــم يقف المســـلمون مكتوفي الأيدي أمام هذه الحمـــلات، وكانت وما تزال المواجهة مســـتمرة، من خلال الكتب، والإصدارات، والفضائيات، والرحلات الإغاثية، والدعوية، محققة قدرًا من النجاحات على مستوى الدول العربية.

ولكـــن هذه الجهود لم تصمد كثيرًا أمام حملات التنصير، خاصة في الدول الإفريقية، التي يفشـــو فيها الجهل وقلة الموارد، وهما الأمران اللذان استغلتهما حملات التنصير بصورة واسعة؛ حيث واجهتها تحديات جسيمة، قللت من فاعلية هذه الجهود التي اعتمدت في غالبها على مبادرات ذاتية ومجهودات فردية.

وفي ســـبيل تطوير مواجهة حملات التنصير كان من الضروري مأسسة الجهود المبذولة لتنتظم في عقد واضح المعالم، يســـير بخطوات علمية مدروسة، وتخطيط استراتيجي بعيد المدى، بأهداف محددة واضحة، منطلقًا من دراسة علمية لأبعاد التنصير، متجنبة سلبيات العمل الفردي الذي لا يقوى بمفرده على مواجهة مثـــل هذه الحملات التي تقف وراءها مؤسســـات بل دول عظمى شـــديدة المكر والدهـــاء، عظيمة الموارد والإمكانيات.

مأسسة الجهود الرامية إلى مجابهة التنصير

عصام زيدان

باحث في الشئون السياسية Essam_zedan30@hotmail.com

تمهيد:

تعد الحملات التنصيرية متجددة بطبيعتها، وتعتبر أبرز الوسائل التي تهدد قيم ومفاهيم المجتمعات الإسلامية، ومن هنا كان من الضروري الوقوف على التنصير، من حيث مفهومه، وأهدافه، ووسائله، في محاولة للخروج بوقفة علمية موضوعية حول مأسسة الجهود لمواجهته.

أهمية البحث ودوافعه:

والبحث في التنصير يستمد أهميته من أمرين:

١- ضرورة التوعية بأخطاره، خاصة إذا علمنا أن نشاطه يزداد يومًا بعد يوم، وأن المجتمع المسلم يُعد من أكثر المجتمعات تعرضًا له.

٢- حاجتنا إلى تكوين تيار مضاد، ينطلق من معرفة شاملة بكل ما يتعلق به؛ لأن مواجهة أي أمر لا تكون إلا بمعرفته معرفة شاملة، ثم الانطلاق لمجابهته.

تعريف التنصير:

١- التنصير لغة: «مأخوذ من مادة (نصر)، والتَّنصُّر هو الدخول في النصرانية، ونَصَّره: جعله نصرانيًّا».[١]

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يُولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه».[٢]

وقريب منه قول الفيروز آبادي: «والنصرانية والنصرانة واحدة النصارى، والنصرانية أيضًا دينهم، ويقال نصراني وأنصار، وتنصَّر دخل في دينهم، ونصَّره جعله نصرانيًّا».[٣]

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ج ٥، ص ٢١٠.

(٢) صحيح البخاري (٤٤٧٥).

(٣) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة، ج٢، ص١٤٢.

٢- التنصير اصطلاحًا: «هو حركة دينية سياسية استعمارية بدأت في الظهور إثر فشل الحروب الصليبية؛ بغية نشر النصرانية بين الأمم المختلفة في دول العالم الثالث بصفة عامة، وبين المسلمين خاصة؛ بهدف إحكام السيطرة على هذه الشعوب».[١]

وعُرف بأنه: «دعوة الناس للدخول في النصرانية؛ فإن لم يدخلوا فيها فليخرجوا من دينهم، وخاصة المسلمون».[٢]

ويطلق البعض على حركة التنصير (التبشير)، والتبشير في اللغة: «مأخوذة من مادة (بشَّر)، يقال بشَّره تبشيرًا من البشرى».[٣]

والتبشير: «هو الدعوة إلى النصرانية، ومحاولة دفع الناس إلى الدخول فيها بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة».[٤]

ويمكننا تعريف التنصير بأنه الجهد الكنسي الذي يقوم به الدعاة النصارى، والذي يهدف إلى إدخال الشعوب في النصرانية.

وهذا التعريف راعينا فيه المفهوم الأساس الذي يقوم عليه التنصير، والمتمثل في محاولة إدخال غير النصارى في النصرانية، وإن كان للتنصير أهداف أكثر من ذلك على نحو ما سنرى عند التعرض لأهدافه.

(١) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، دار الندوة العالمية، ج١، ص ١٣٠.

(٢) أصول التنصير في الخليج ، تأليف هـ . كونوي زيقلر، ترجمة مازن مطبقاني، مكتبة ابن القيم، المدينة المنورة، ص: ٧.

(٣) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ج٤، ص ٥٩.

(٤) احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام، سعد الدين السيد صالح، مكتبة الصحابة، ص ٣٥.

المبحث الأول تاريخ التنصير

ونتناول هذا المبحث في فرعين:

الفرع الأول: تاريخ بداية التنصير:

من الوجهة النظرية لم يكن مفهوم التنصير ظاهرة جديدة، بل يزعم النصارى أن هذا الأمر صدر لهم من المسيح حين قال: «فاذهبوا، وتلمذوا جميع الأمم، وعمّدوهم باسم الأب والابن والروح القدس».[٥] فيزعم النصارى أنه بموجب هذا الأمر كان لا بد لهم أن يسيروا لتبليغ النصرانية إلى الأمم.

ومن الناحية العملية تختلف الآراء في التأريخ لبداية التنصير، ويمكن أن نميز بين ثلاثة آراء:

الأول: يرى أن ميلاد التنصير جاء متزامنًا مع بزوغ الإسلام، فمع التحول المتتابع الذي رأت فيه المسيحية استنزافًا وتآكلاً ينذر بضمور وجودها لجأت إلى محاولة التنصير السلمي تارة والمسلح تارة أخرى.

يذكر محمد مؤنس عوض أن الرحالة المسلم ابن جبير أدرك البعد التنصيري للحملات الصليبية، إذ علم بالدور الصليبي الخطر في تغيير هوية المنطقة وتحويلها عن الإسلام، فيذكر أنه «بعد خضوع عكا لسيطرة الصليبيين فقد تحولت مساجدها وصارت كنائس».

الثاني: يرى أن التنصير تزامن مع الحروب الصليبية؛ «حيث شكّل الصراع بين المسلمين والنصارى بوضوح أكثر إبان الحروب الصليبية، التي لا تعدو كونها شكلاً من أشكال التنصير، اتبعت فيه القوة والغزو العسكري».[٦]

ويذكر محمد مؤنس عوض أن الرحالة المسلم ابن جبير أدرك البعد التنصيري للحملات الصليبية؛ إذ علم بالدور الصليبي الخطر في تغيير هوية المنطقة، وتحويلها عن الإسلام، فيذكر أنه «بعد خضوع عكا لسيطرة الصليبيين؛ تحولت مساجدها وصارت كنائس، وصوامعها صارت محل أحد النواقيس»، وفي مثل ذلك التعبير نجده يكشف بجلاء عن دور

(٥) إنجيل متى الإصحاح ٢٨ (١٨- ٢٠).

(٦) الحركة الصليبية، سعيد عبد الفتَّاح عاشور، ج٢، ص١٢٦، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦م.

الصليبين في تغيير هوية المنطقة الإسلامية ومحاولة تنصيرها من خلال القضاء على الدور المهم لأماكن العبادة الإسلامية».[١]

الثالث: يُرجع بداية التنصير إلى نهاية الحروب الصليبية؛ إذ تقول الندوة العالمية للشباب الإسلامي: إن التنصير بدأ بالظهور إثر فشل الحروب الصليبية في القضاء على الإسلام بالمواجهة العسكرية.

وتنقل عن أرنست باكر قوله: «وفي القرن الثالث عشر الميلادي، بدأ نشاط تبشيري ضخم، وهذا النشاط إنما نجم عن الحروب الصليبية والاتصال بالمسلمين، وعلى الرغم من أنه أسهم في وقف الحروب الصليبية، فما قام به من غزو النفوس من الناحيتين السلمية والروحية يعتبر بديلاً عن الحروب».[٢]

وكان الملك لويس هو أول من حدد مهمة المنصّر، بعد أسره في آخر الحملات الصليبية، فكان من أفكاره تحويل الحملات العسكرية إلى حملات سلمية تستهدف الغرض نفسه، وأشار على البابا أنوسنت الرابع بإنشاء أول جمعية للتبشير سنة ١٢٥٣م ، وبعد ذلك بدأ التنصير ينمو ويتسارع وينتشر في العالم الإسلامي.

و«كان الإسباني ريموند لول أول من تولى التنصير بعد فشل الحروب الصليبية؛ إذ تعلم اللغة العربية، وانطلق يناقش علماء المسلمين ببجاية وبلاد الشام، وينشر النصرانية بين جماهير المسلمين»[٣]، «ويعد من أخطر المنصّرين وأشهرهم على الإطلاق على مر التاريخ حتى إن المنصر زويمر اعتبره أستاذه وقدوته، وخططه التي وضعها للتنصير تُعد هي النموذج والدستور الذي سار عليه المنصّرون بعدُ، كالتعليم والتدريس والتدريب، والتطبيب وأعمال الإغاثة».[٤]

وبالجملة نقول: إن التنصير في حقيقته هو الامتداد الحقيقي للحروب الصليبية، فلئن كانت الحروب الصليبية حملات عسكرية؛ فإن التنصير حملات سلمية تستهدف الغرض نفسه.

الفرع الثاني: حركة التنصير المعاصرة:

أما بالنسبة لحركة التنصير المعاصرة فيعتبر صمويل زويمر هو مؤسسها داخل العالم الإسلامي الذي كان رئيسًا لجمعيات التنصير في الشرق الأوسط، وأسّس مجلة «العالم الإسلامي» الإنجليزية سنة ١٩١١م.

وفي هذه الأثناء بدأ التنصير يأخذ طابع التنظيم من خلال وجود مجموعة من المؤسسات والإرساليات التنصيرية، تنظمها وتدعمها الهيئات الدينية على اختلاف طوائفها والحكومات الغربية بصفة خاصة، وظهرت للتنصير مؤسسات، كالمعاهد والجامعات والمنظمات.

وخلف زويمر في رئاسة مجلة «العالم الإسلامي» منصّر آخر هو «كنيث كراج» الذي عمل بالتدريس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وإلى هذا الحد التاريخي «ينبغي استثناء مسيحيي الوطن العربي من نشاط حركة التنصير، وما يتصل بها؛ إذ لا علاقة لهم بها، فهي أوروبية قلبًا وقالبًا، وقصدت تحقيق أهداف الحركة الصليبية في بلاد المسلمين»[٥]، ولكن الأوضاع ما لبثت أن تغيرت ودخلت الكنائس العربية، خاصة في مصر والمغرب العربي، على خط التنصير.

(١) الجغرافيون والرحالة المسلمون في بلاد الشام زمن الحروب الصليبية، محمد مؤنس عوض، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٥م، ص٢٨٨ وما بعدها.

(٢) الموسوعة الميسرة، مرجع سابق، ج١، ص ١٣٠ وما بعدها.

(٣) الغارة على العالم الإسلامي، لخّصها ونقلها إلى العربية محب الدين الخطيب ومساعد اليافي، بيروت، مكتبة أسامة بن زيد، ص ١٢وما بعدها.

(٤) الراهب الفرنسيسكاني ريموند لول ومحاولاته نشر النصرانية في شمال إفريقية، علي بن محمد عودة الغامدي، مجلة المؤرخ العربي، مارس ١٩٩٨م، ص ١٣٣.

(٥) مدخل إلى تاريخ التنصير، ممدوح حسين علي، عمان، دار عمار للنشر، ١٩٩٥م، ص٩.

المبحث الثاني أهداف التنصير في العالم الإسلامي

الباحث في أهداف التنصير يجد أن أهدافه متعددة، يجاهر بها بعضُ ساستهم ورجال الدين والفكر والاقتصاد مجاهرة لا مواربة فيها، كما يحاول بعض هؤلاء أن يكتموا حقيقة أهدافهم بضروب من المراوغة تأخذ طابع الدعاوى العريضة، مثل: الرسالة الإنسانية، ونشر الحضارة وبثّ المدنية، والنهوض والتقدم.

ويمكن أن تصنف تلك الأهداف على النحو التالي:

الفرع الأول: الأهداف الدينية:

١- رد المسلمين عن دينهم:

الهدف الأول للتنصير ذكره القرآن الكريم في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ [سورة البقرة:١٠٩]، فالباعث الحقيقي لحركة التنصير، هو القضاء على الإسلام، وهذه الغاية لم تتغير عبر العصور، وإن اختلفت الخطط والوسائل المستخدمة.

وفي هذا يقول روبرت ماكس أحد المنصّرين في أمريكا الشمالية: «لن تتوقف جهودنا وسعينا في تنصير المسلمين حتى يرتفع الصليب في سماء مكة، ويُقام قداس الأحد في المدينة».[١]

٢- تشكيك المسلم في دينه:

أدرك المنصّرون عظمة الدين والثقافة الإسلامية، وما تُكسبه لأفرادها من قوة وعزة وثقة، فوجّهوا سهامهم نحوها، يشوّهونها ويحطّون من شأنها حتى يتخاذل المسلمون عنها وعن الدفاع عن دينهم.

وقد تكرر هذا الهدف في محاولات زويمر الذي خاض تجربة التنصير في البلاد العربية، وركز على الخليج، وقد أرسل إلى «لو شاتليه» رسالة قال فيها: «لا ينبغي لنا أن نعتمد على إحصائيات التعميد في معرفة عدد الذين تنصروا رسميًّا من المسلمين؛ لأننا هنا واقفون على مجرى الأمور ومتحققون من وجود مئات من الناس انتزعوا الدين الإسلامي من قلوبهم، واعتنقوا النصرانية من طرف خفي».[٢]

ويرتبط بهذا الهدف محاولة إجهاض اليقظة الإيمانية والصحوة الدينية بين المسلمين؛ حيث تشكّل الصحوة الإسلامية خطرًا حقيقيًّا على المنصّرين وخططهم.

٣- محاولة وقف انتشار الإسلام:

ومن أهدافه وقف المد الإسلامي وتقليل انتشاره على مستوى الأقاليم والبلدان، والحيلولة دون اعتناق الأمم الأخرى كالهندوس والبوذيين له، «فقادة الغرب يدركون أن الإسلام قوة غالبة، وأنه متى عُرض على الناس؛ عرفوا فيه الحق والهدى، فيقبلون عليه، ويقبلونه، لذلك فهم يحاربون الإسلام خشية توسعه وانتشاره، ويسلكون لذلك كل السبل».[٣]

وأما عن بلادهم «فيسعون جاهدين لتشويه صورة الإسلام والمسلمين في نظر الشعوب الأوروبية، سالكين كل طريقة ممكنة في ذلك، كنشر المعلومات المغلوطة عن الإسلام وأتباعه؛ سعيًا بذلك لتعميم صورة نمطية واحدة مشوهة عن الإسلام وأهله، وعلى رأسهم رمز الإسلام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم».[٤]

(١) الزحف إلى مكة، حقائق ووثائق عن مؤامرة التنصير في العالم الإسلامي، عبد الودود شلبي، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٩م، ص ١٣.

(٢) التنصير في الأدبيات العربية، د. علي إبراهيم النملة، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ص ٣٤ وما بعدها.

(٣) نحو ثقافة إسلامية أصيلة، عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة السادسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص ١٢٧.

(٤) ربحت محمدًا ولم أخسر المسيح، د. عبد المعطي الدالاتي، مؤسسة الرسالة والدار المتحدة، سوريا، ص ٧٨.

٤- دعم الأقليات المسيحية وتثبيتها:

تقوية الأقليات غير المسلمة، ولاسيما النصارى منهم، وحمايتهم من أي دين أو فكر غير الفكر النصراني، ولاسيما دين الإسلام، والحيلولة دون دخول النصارى فيه، وخاصة في المجتمعات الإسلامية.

الفرع الثاني: الأهداف السياسية:

تبنت الدول العظمى رايات التنصير؛ لأنه يحقق لها الأهداف التي تتطلع إليها، وهذه بعض أهدافها السياسية من التنصير:

١- التجسس على بلاد المسلمين والسيطرة عليها:

ومما يؤكد هذا الهدف أن الهيئات والمؤسسات التنصيرية تجد دعمًا اقتصاديًا وسياسيًا ضخمًا من الدول الغربية، ومن الفاتيكان، والمنظمات الدولية التي تسيطر عليها هذه الدول.

وعن هذا الهدف يقول لويس التاسع: «إنه لم يعد في وسع الكنيسة أو فرنسا مواجهة الإسلام، وإن هذا العبء لا بد أن تقوم به أوروبا كلها لتضييق الخناق على الإسلام ثم تقضي عليه، ويتم لها التخلص من الحائل الذي يحول دون تملكها لآسيا وإفريقيا».[١]

٢- بث الفُرقَة بين بلاد المسلمين:

وعن هذا الهدف يقول المبشر لورانس براون: «إذا اتحد المسلمون في إمبراطورية عربية أمكن أن يصبحوا لعنةً على العالم وخطرًا، أما إذا بقوا متفرقين، فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن ولا تأثير».[٢].

(١) حقيقة التبشير، أحمد عبد الوهاب، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص ١٥٣.

(٢) قراءة في ملف الاستشراق ٤/٢ ،شبكة المشكاة الإسلامية، د. يوسف محمد صديق:
http://www.meshkat.net/index.php/meshkat/index/6/6394/c

ويقول القس كالهون سيمون: «إن الوحدة الإسلامية تجمع آمال الشعوب الإسلامية، وتساعد على التملص من السيطرة الأوروبية، ويجب أن نحول بالتبشير مجاري التفكير في هذه الوحدة حتى تستطيع النصرانية أن تتغلغل في المسلمين».[٣]

٣- صناعة النُّخَب الموالية واستغلالها:

ومن بين أهداف التنصير كذلك صناعة النخب الموالية، وخاصة الرؤساء من بين أوساط المسلمين، حتى يحكم بلاد المسلمين حسب مرادهم وأهدافهم، فالرئيس «سنجور» الحاكم السابق للسنغال نصّرته مدرسته، بينما لا يزال أهله مسلمين والداه وإخوته، وقد تولى النصارى إعداده ليتولى حكم دولة مسلمة بنسبة ٩٩٪، ويحارب فيها الإسلام، ويُعمِل الأسلحة في المسلمين، وبعد أن افتضح أمره؛ تفرغ للتنصير.

«قادة الغرب يدركون أن الإسلام قوة غالبة، وأنه متى عرض على الناس عرفوا فيه الحق والهدى، فيقبلون عليه، ويقبلونه، لذلك فهم يحاربون الإسلام خشية توسعه وانتشاره ويسلكون لذلك كل السبل».

الفرع الثالث: أهداف ثقافية وحضارية:

تعددت ملامح هذا الهدف، ولعل من أبرز تلك الملامح:

١- التغريب:

فالمنصّرون يسعون إلى نقل المجتمع المسلم في سلوكياته ونظمه من أصالتها الإسلامية إلى تبني الأنماط والنظم الغربية في الحياة المستمدة من خلفية دينية نصرانية، والإيحاء بأن تلك التعاليم والمُثُل أفضل من أي مبادئ ومُثُل أخرى؛ لتحل هذه المبادئ النصرانية محل المبادئ والقيم الإسلامية، وبذلك يتحقق للمنصّرين إنشاء جيل من المسلمين يحب ويحمل أفكار الغرب وحضارته.

وهذا ما يشير إليه المنصّر استرارد كروفورد بقوله:

(٣) قراءة في ملف الاستشراق، مرجع سابق.

«إن المسلمين يقتبسون من حيث لا يشعرون شطرًا من المدنية النصرانية، ويدخلونها في ارتقائهم الاجتماعي، وما دامت الشعوب الإسلامية تتدرج إلى غايات ونزعات ذات علاقة بالإنجيل؛ فإن الاستعداد لاقتباس النصرانية يتولد فيها من غير قصد منها».[١]

٢- محاولة إقصاء الحضارة الإسلامية:

أدرك المنصّرون عظم الحضارة الإسلامية بعقيدتها وثقافتها التي أعطت المسلمين القوة والعزة، فأيقنوا أن أمة لها هذه الحضارة والثقافة لا يمكن أن تخضع وتذل؛ ولهذا كانت مهمتهم تشويه تلك الحضارة، والحطّ من شأنها في نفوس أصحابها؛ حتى يخلقوا نوعًا من التخاذل والهزيمة النفسية في وجدان المسلمين؛ من أجل إيجاد شعور بالنقص في أنفسهم فيخضعون بعد ذلك للمدنية الغربية، ويفتحون للتنصير طريقًا إلى تحويل بعض ضعاف العقيدة عن دينهم.

وهذا الصراع الحضاري عبّر عنه «يوجين روستو» مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون بقوله: «يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بين دول أو شعوب، بل هي خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية.. لقد كان الصراع محتدمًا بين المسيحية والإسلام منذ القرون الوسطى، وهو مستمر حتى هذه اللحظة، بصور مختلفة».[٢]

٣- هدم الأخلاق والقيم:

وهو من أكبر أهداف المنصّرين؛ حيث يقول زويمر: «مهمتكم أن تُخرجوا المسلم من الإسلام ليصبح مخلوقًا لا صلة له بالله، وبالتالي لا صلة تربطه بالأخلاق التي تعتمد عليها الأمم في حياتها، ولذلك تكونون أنتم بعملكم هذا طليعة الفتح الاستعماري في الممالك الإسلامية،.. إنكم أعددتم نشئًا لا يعرف الصلة بالله، ولا يريد أن يعرفها، وأخرجتم المسلم من الإسلام ولم تدخلوه في المسيحية، وبالتالي فقد جاء النشء الإسلامي طبقًا لما أراده الاستعمار لا يهتم بالعظائم، ويحب الراحة والكسل، فإذا تعلم فللشهوات، وإذا جمع المال فللشهوات، وإن تبوأ أسمى المراكز ففي سبيل الشهوات».[٣]

وهذه فقط بعض أهداف التنصير، وأعظمها خطرًا، على أن التنصير قابل لإدخال أهداف جديدة مع مرور الأيام.

المبحث الثالث: الجهات الداعمة للأنشطة التنصيرية ووسائلها

ونتناول هذا المبحث في الفروع التالية:

أولاً: الجهات الداعمة للأنشطة التنصيرية:

تقوم عدة مؤسسات بدعم الأنشطة التنصيرية، ومنها:

١- مجلس الكنائس العالمي والفاتيكان؛ حيث يقومان بالإشراف والتوجيه والدعم المالي لكافة الأنشطة التنصيرية.

٢- المنظمات الدولية، وهي على اختلاف مهامها تسير حسب التوجيهات الغربية في التعامل مع الآخرين، وتخدم الأنشطة التنصيرية.

٣- الشركات ورجال الأعمال؛ «حيث تقدم شركة مايكروسوفت دعمًا للتنصير بحوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويًا تُرسَل إلى الجمعيات التنصيرية والكنائس في غرب إفريقيا، وللتصدي للمد الإسلامي».[٤]

(١) المرجع السابق.

(٢) الإسلام والغرب، د.عبد الودود شلبي، مكتبة الآداب، ٢٠٠٤م، ص٥٦ وما بعدها، مختصرًا.

(٣) صمويل مارينوس زويمر، موسوعة ويكيبديا الإلكترونية، رابط:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%B3_%D8%B2%D9%88%D9%8A%D9%85%D8%B1

(٤) موقع اللجنة العالمية لنصرة خاتم الأنبياء، رابط:
http://www.nusrah.tv/showthread.php?t=7749

٤- المنظمات التنصيرية، وتأخذ أحد الشكلين التاليين:

أ- المنظمات التي يحمل اسمها هدفًا تنصيريًا واضحًا، ومن أمثلتها جمعية الشبان المسيحيين، وتعد أكبر جهة مدنية غير كنسية تضم الشباب المسيحيين في العالم العربي، ويتركز أغلبها في مصر والسودان ولبنان والمغرب.

ب - منظمات تعمل في نشاطات خيرية واجتماعية وإنسانية، ولكنها تمارس نشاطًا تنصيريًا بشكل أساسي، ومنها:

١- المنظمات الإغاثية، مثل: العون المباشر، ومجلس الخدمات الأمريكي، والبعثة الأوروبية للإصلاح.

٢- المنظمات العاملة في المجالات الصحية، مثل: أطباء بلا حدود، والصليب الأحمر، ومنظمة الصحة للجميع.

٣- المنظمات الثقافية والتعليمية، ومن أشهرها: الجامعات والمدارس الأمريكية والبريطانية، الفرنسية.

٤- المنظمات النسائية: مثل جمعيات الراهبات الفرنسيسكان، وينصب نشاطهن على إنشاء المدارس والمستوصفات.[١]

الفرع الثاني: مصادر تمويل المنظمات التنصيرية:

المنظمات التنصيرية لها ثلاثة موارد أساسية، هي:

١- التبرعات التي تأتيها من المجتمعات المسيحية الغنية، والتي تساهم الكنيسة ومجلس الكنائس العالمي في جمعها من العالم المسيحي، الذي يتمتع بوفرة مالية هائلة.

٢- التمويل الحكومي الضخم، الذي تحصل عليه هذه المنظمات، خاصة من بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

٣- الاستثمارات المالية الهائلة للمنظمات التنصيرية، في الأسواق المالية العالمية، أو عبر الاستثمار في المجتمعات المستهدفة؛ بحيث يتم تحويلها إلى ممول للنشاط التنصيري.[٢]

الفرع الثالث: الوسائل والتقنيات المستخدمة في التنصير:

وسائل المنصرين في التنصير كثيرة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين اثنين:

أ- التنصير الصريح:

ويعد أبرز الوسائل وأظهرها وأوضحها، وهو على نوعين:

الأول: التنصير العلمي القائم على النقاش والتشكيك.

الثاني: هو التنصير القسري، ويتمثل في الحروب الصليبية، ومحاكم التفتيش واختطاف الأطفال، واضطهاد المسلمين الرافضين للتنصير[٣]، ومن ذلك ما تقوم به الإرساليات التنصيرية من تبني الأطفال، وتسفيرهم من بلادهم، وتعليمهم مبادئ النصرانية، وتنشئتهم عليها.

«استغلت المنظمات الإغاثية مصائب الشعوب ومآسيها، فما تحل كارثة بأمة من حرب أو زلازل أو فيضانات إلا ورأيت الجمعيات التنصيرية تنتقل إلى الموقع المنكوب لتقدم للمحتاجين النصرانية مع لقمة العيش وقطعة الكساء»

ب - التنصير الخفي:

ويُنفّذ بوسائل متعددة، منها:

١- التطبيب:

وفلسفتهم قائمة على أنه حيث تكون الحاجة إلى الطبيب؛ فهناك فرصة مناسبة للتنصير، يقول بول هايسون في كتابه «الطبيب في بلاد العرب»: «لقد وُجدنا نحن في بلاد العرب لنجعل رجالها ونساءها نصارى».[٤]

(١) موسوعة مقاتل في الصحراء الإلكترونية، رابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Denia9/Tanseria/sec05.doc_cvt.htm

(٢) المرجع السابق.

(٣) المسلمون المنصرون، أو الموريسكيون الأندلسيون: صفحة مهملة من تاريخ المسلمين في الأندلس، عبد الله محمد جمال الدين، القاهرة، دار الصحوة،١٩٩١م، ص٥٤٠، بتصرف.

(٤) ثقافة المسلم بين الأصالة والتحديات، مرجع سابق، ص ١٩٠.

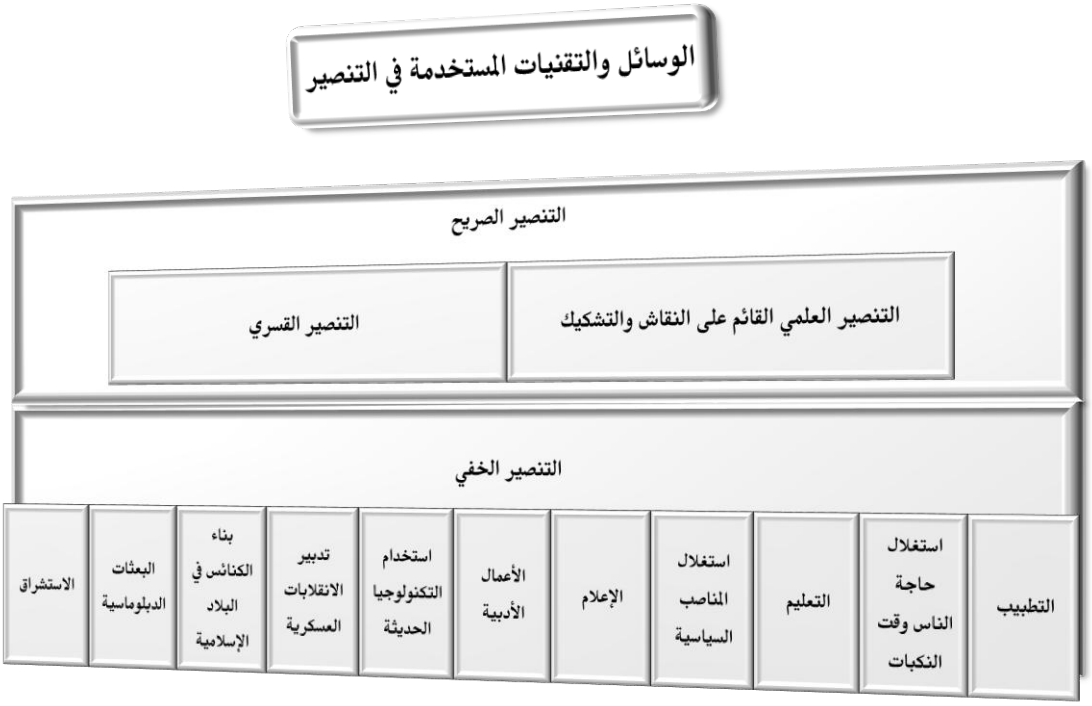

لذا يسعى المنصّرون لبذل الخدمات الطبية، وخاصة في الأوساط الفقيرة، استغلالاً لحاجة الناس وعوزهم، ومن خلال هذه الخدمات يحاولون تحقيق أهدافهم التنصيرية.

٢- استغلال حاجة الناس وقت النكبات:

«فقد استغلت المنظمات الإغاثية مصائب الشعوب ومآسيها، فما تحل كارثة بأمة من حرب أو زلازل أو فيضانات إلا ورأيت الجمعيات التنصيرية تنتقل إلى الموقع المنكوب لتقدم للمحتاجين النصرانية مع لقمة العيش وقطعة الكساء».[١]

٣- التعليم:

والتنصير يضع كل ثقله لاستغلال التعليم، وتوجيهه بما يخدم أهدافهم، ولذلك فهم ينشئون المدارس والمعاهد ورياض الأطفال ليتسلموا فيها أبناء المسلمين، ويربوهم التربية التي يريدونها، وفي هذا يقول زويمر في مؤتمر القدس سنة ١٩٣٥م: «لقد قبضنا أيها الإخوان في هذه الحقبة من الدهر، من ثلث القرن التاسع عشر إلى يومنا، على جميع برامج التعليم في الممالك الإسلامية المستقلة، أو التي تخضع للنفوذ المسيحي، أو التي يحكمها المسيحيون حكمًا مباشرًا، ونشرنا في تلك الربوع مكامن التبشير المسيحي».[٢]

٤- استغلال المناصب السياسية:

ومن قبيل ذلك استغلال العاملين النصارى في المجتمعات المسلمة على مختلف مستوياتهم العملية وتخصصاتهم، وتتضح هذه الوسيلة في الخليج العربي؛ حيث تفد مئات الآلاف من الطاقات البشرية.

وكانت هذه الوسيلة من الموضوعات التي ركز عليها مؤتمر المنصّرين السادس الذي عُقد في الولايات المتحدة (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م)؛ حيث أكد أحد رؤساء الجمعيات التنصيرية على ذلك بقوله: «إن الباب أصبح مفتوحًا لدخول النصرانية إلى البلاد المغلقة،

(١) التنصير يغزو العالم الإسلامي، أحمد عبد الله الرفاعي، مجلة البيان، العدد ١٥٣، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(٢) جذور البلاء، عبد الله التل، دار الإرشاد، الطبعة الأولى،١٣٩٠هـ ، ص ٢٧٥.

وذلك من خلال الشركات الوطنية المتعددة، فهناك فرص لا حدود لها في هذا المجال بالنسبة للمنصرين؛ حيث الحاجة الملحة إلى مهماتهم لتطوير البلاد».[1]

٥- الإعلام:

وذلك من خلال تشويه صورة الإسلام ورموزه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فكثيرًا ما يلصقون بالإسلام تُهمًا كالرجعية والإرهاب، ومن ذلك الحملات الإعلامية والدعائية التلفزيونية على المراكز الإسلامية العاملة في تلك الدول، واتهامها بالعمالة لدول معادية، أو التخطيط لحرب دينية ونحو ذلك، ونشر رسوم كاريكاتورية مسيئة.

٦- الأعمال الأدبية:

«والأدب التنصيري الغربي يهدف في غالبه إلى أمرين:

١- تشويه صورة الإسلام والنَّيْل منه، وتوهين عرى الالتقاء بين المسلم وتراثه العقدي والسلوكي.

٢- التمهيد لمفاهيم غربية أشد التصاقًا بالاتجاه الديني النصراني، ولعل هذا يفسر السلوك الغربي المنافي لعقيدتنا في السهرات والاختلاط، وتجاهل القيام بالفرائض، والتخلي عن السنن والآداب الإسلامية».[2]

٨- استخدام التكنولوجيا الحديثة:

كاستخدام البريد الإلكتروني، وشبكة الإنترنت، «وقد زودت شركة مايكروسوفت لبرامج الكمبيوترات العالمية المؤسسات التنصيرية ببرامج مجانية بقيمة خمسة ملايين دولار خلال عام ١٩٩٣م».[3]

٩- تدبير الانقلابات العسكرية:

فتلجأ المنظّمات التنصيرية إلى تدبير الانقلابات العسكرية، والتواطؤ مع منفذيها لتحقيق أغراضها في حال تعذر عليها التنصير في ذاك البلد، أو ترى فيه نشاطًا للدعوة إلى الإسلام الصحيح، فيبدأ التخطيط لقلب نظام هذا الحكم، وإحلال نظام آخر بديل عنه يأذن لهم بممارسة التنصير.

فقد جاء في إحدى النشرات التنصيرية بأن «الأمير النيجيري أحمد بلو يُعتبر أكبر عقبة في شمال نيجيريا ضد التنصير، بل هو الذي يفتح الباب للإسلام في نيجيريا، وبعد ذلك كان انقلاب أورنس الذي تربى على أيدي المنصّرين، وتولى خلال الانقلاب تلامذة المدارس التنصيرية المراكز القيادية هناك».[4]

١٠- بناء الكنائس في البلاد الإسلامية:

بناء أكبر عدد من الكنائس في البلاد الإسلامية والاهتمام بمظهرها، لتكون مكانًا ينطلق منه العمل التنصيري في المنطقة، ولذلك يحرص المنصّرون أن تكون مباني الكنائس شاهقة غريبة المظهر، حتى تؤثر في عقول الزائرين وفي عواطفهم وخيالاتهم؛ لأن ذلك في اعتقاد المنصّرين يقرب غير النصارى إلى النصرانية.

١١- البعثات الدبلوماسية:

حيث يُدرب بعض العاملين في المؤسسات الأجنبية الرسمية من سفارات وغيرها على التنصير قبل انخراطهم العملي في السلك الدبلوماسي، «ومثال ذلك قصة القنصل البريطاني في زنجبار جون كرك الذي دعا سنة ١٢٩٤هـ - ١٨٧٧م الأمين العام لجمعية الكنيسة التنصيرية هنري رايت إلى سرعة إرسال المنصرين، وأكد على أهمية ذلك الدينية والسياسية للوقوف في وجه ما سماه بالامتداد المصري التركي».[5]

(١) ملامح من التنصير في الوطن العربي، إبراهيم عكاشة علي، الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٣٢

(٢) التنصير يغزو العالم الإسلامي، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) شبكة سحاب السلفية، http://www.sahab.net/forums/showthread.php?t=372529

(٥) لمحات تاريخية عن انتشار الإسلام في أوغندا، إبراهيم الزين صغيرون، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص١٧.

١٢- الاستشراق:

«ومصطلح الاستشـــراق يتولى الجانب العلمي في نزع سلطان الدين الإسلامي من النفوس؛ حيث كانت إسهاماتهم موجهة إلـــى المفكرين والمطلعين والمثقفين، وهم لا يدعون صراحة إلى النصرانية، بل إنهم يتهربون من إلصاق النصرانية بهم، ولكنهم يحققون أهـــداف المنصرين في حملاتهم ضد الإسلام».[١]

إن حجم الوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة في التنصير أصبح من الضخامة إلى حد ضرورة عمل دراسات متخصصة لمعرفة هذه الوسائل والتقنيات، ونوع الرسالة التي تقدمها، ومضمون هذه الرسالة والمساحة الجغرافية التي تغطّيها ومدى تأثيرها.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مما يساعد على نجاح هذه الوسائل والأساليب عدة أمور منها:

١- قيامها على دراسات منظمة.

٢- تحديث هذه الوســـائل والأســـاليب وتطويرها؛ حيث تنبّه منظّرو التنصير إلى الوسائل، وأجروا عليها تقويمات وتعديلات تتناســـب مع الزمان والمكان، وقد أوصلها بعضهم إلى ٧٠٠ طريقة أو خطة، «فهم دائمًا يســـعون إلى تقويم الأساليب والاســـتمرار في المؤثر منها، وطرح تلك التي عفا عليها الزمن، وكان هذا من أهم الأهداف التـــي جاء بها مؤتمر كلورادو بالولايات المتحدة (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)؛ حيث ســـعى إلى تطوير أساليب تنصيرية تتماشى مع معطيات العصر الحديث وتطوراته».[٢]

٣- قلـــة الثقافة والوعي عند المســـلمين بما يدور حولهـــم من خطـــط تنصيرية وعمـــل دءوب لصرف المسلمين عن دينهم.

٤- تساهل المسئولين في قبول المؤسسات التنصيرية، واستقبال المنصّرين في بلاد المسلمين.

٥- الفقر المدقع في بعض الدول الإســـلامية، والتي يجد فيها المنصّرون التربة الخصبة لنشـــر النصرانية فيها بوسائلهم الإغاثية كما يحدث في بعض دول القارة الإفريقية.

وبالجملة فإن حجم الوسائل والتقنيات الحديثة المســـتخدمة في التنصير أصبح من الضخامة إلى حد ضرورة عمل دراســـات متخصصة لمعرفة هذه الوسائل والتقنيات، ونوع الرســـالة التي تقدمها، ومضمون هذه الرســـالة والمساحة الجغرافية التي تغطّيها ومدى تأثيرها.

المبحث الرابع: جهود المسلمين لمجابهة حروب التنصير

نتناول هذا المبحث في ثلاثة فروع كالتالي:

الفرع الأول: جهود المسلمين لمواجهة حملات التنصير:

لـــم يقف المســـلمون مكتوفي الأيدي أمـــام الحملات التنصيرية، وكانـــت هناك مواجهة مســـتمرة، ولا تزال قائمـــة، للحملات التنصيرية، قام ويقوم بها المســـلمون المهتمون بالدفاع عن الدين وكشف مخططات المنصرين.

ومن أبرز الجهود في هذا الصدد ما يلي:

١- الكتب والإصدارات:

والتي تحـــذّر من مخططـــات التنصيـــر، وتفضح وسائلهم؛ حيث حفلت المكتبة الإسلامية بمئات الكتب التي تكشف عن هوية المنصرين وأهدافهم ووسائلهم، وأماكن تمركزهم، بدافع زيادة الوعي لدى المجتمعات والشعوب الإسلامية بهذه الحملات.

٢- الفضائيات والمواقع الإلكترونية:

فقد تنبّه بعـــض الغيورين إلى ضرورة اســـتخدام التقنيات الإعلاميـــة الحديثة في مواجهة مخططات

(١) المستشـــرقون والتنصير، دراســـة للعلاقة بين ظاهرتين، مع نماذج من المستشـــرقين، علي بن إبراهيم الحمد النملة، الرياض، مكتبة التوبة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ص١٧٨.

(٢) تنصير المسلمين، بحث في أخطر استراتيجية طرحها مؤتمر كلولورادو التنصيري، عبـــد الرزاق دياربكرلي، ط ٢، الريـــاض، دار النفائس، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م، ص٦٧.

التنصير، ولـــذا رأينا زيادة معتبرة فـــي عدد المواقع الإلكترونية التي تعمد إلى كشـــف المنصّرين، والدفع بالوسائل التي يمكن مواجهتهم بها.

وإضافـــة إلى ذلك رأينـــا الفضائيات المتخصصة، وهي علـــى محدودية عددها، إلا أنهـــا تعتبر إضافة جديدة لمواجهة الهجمات التنصيرية.

٣- المناظرات العلمية:

فقد نذر بعض المهتمين أنفسهم لمناظرة القساوسة وأرباب المخططات التنصيريـــة، وكان لهذه المنظرات أثرها البالغ ليس على تحصين المجتمعات الإسلامية فقـــط من غائلة التنصير والوقوع في براثنه، بل كانت آثارها تمتد إلى النصارى أنفســـهم، وتجذب شرائح منهم لمعرفة الإسلام والدخول فيه.

٤- الرحلات الدينية:

فبعض الجمعيات المعنية بهذا الصراع، أخذت على عاتقها مهمة مواجهة حمـــلات التنصير خارج حدود البلاد العربية، ورحلت إلـــى البلدان الإفريقية، لصد حمـــلات التنصير الشرســـة عن هذه البلـــدان التي يدين سكانها بالإســـلام، ولكنهم يجهلون الكثير عنه، وعن تعاليمه؛ مما يجعلهم عرضة للوقوع في شـــبهات المنصرين وحيلهم الخبيثة.

٥- الحملات الإغاثية:

فقد تنبهت منظمات الإغاثة إلى الأهمية المتعاظمة لمواقع الكوارث، وكونها عُرضة أكثر من غيرها لحملات التنصيـــر، ومن ثَم فقد وجدنـــا بعض هذه المنظمات تُســـرع الخطا ليكون لها موطئ قدم في الأماكن التي تتعـــرض لنكبات وكوارث؛ منافســـةً للمنصّرين الذين يتوافدون بكثـــرة هائلة على هذه المواقع، مســـتغلين حاجة المنكوبين.

٦- المنظمات الدعوية:

فبعـــض المنظمات الدعوية الإســـلامية تقوم بجهد واســـع في تثقيف الشباب، ومواجهة حملات التنصير ودحض شبهاتهم، ومنها الندوة العالمية الدائمة للشباب الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وينتظر منها المزيد في اتخاذ الوسائل التي تُعنَى بظاهرة التنصير وتعمل على متابعتها ورصدها.

الفـــرع الثانـــي: جهود المســـلمين بـــين النجاحات والإخفاقات:

على مســـتوى الـــدول العربية؛ ســـنجد أن الجهود المبذولة أفشـــلت إلى حد كبيير مخططات التنصير، وباءت معظم الحملات والمخططات بالفشـــل الذريع، وهو عكس الحـــادث خارج حدود هـــذه البلاد، فقد كانـــت تلك الجهود أقل من أن تصد حملات التنصير بإمكانياتها الباهظة؛ حيـــث كان للتنصير دور واضح في تقليص الوجود الإســـلامي في الكثير من مناطق العالم.

ويمكننا أن نرصـد دور التنصير في تقليص وجود المسلمين في الكثير من البلدان، ومنها: [1]

١- تقلص عدد المســـلمين في صقليـــة، وقبرص، وكريت، وجميعها كانت جزرًا إسلامية خالصة.

٢- ضياع الوجود الإســـلامي في سورينام، وتقلصه في ترينداد.

٣- تقلص الوجود الإسلامي في إثيوبيا.

٤- خروج الحكم من أيدي المســـلمين في الكثير من البلدان الإفريقية مثل نيجيريا.

٥- تحول بعض الممالك المســـلمة إلى دول مسيحية، كما تحولت دولة مورو بالفلبين، وفطاني بتايلاند.

٦- تحول تيمور الشرقية إلى دولة مسيحية بعد أن كانت جزيرة تيمور بأكملها مسلمة.

(١) موسوعة مقاتل في الصحراء الإلكترونية، رابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Denia9/Tanseria/index.htm

الفرع الثالث: التحديات التي توجه جهود المسلمين لمواجهة التنصير:

ثمة تحديات متعددة تواجه جهود المسلمين لمواجهة التنصير، لعل أبرزها ما يلي:

١- أن جهود التنصير تقف من ورائها دول عظمى سياسيًا واقتصاديًا، بالإضافة إلى منظمات عالمية ذات قدرات وإمكانيات هائلة، فيما تفتقد جهود المسلمين مثل هذا الدعم الدولي.

٢- التنصير غالبًا ما يقوم على جهد مؤسسي، وهو ما يضمن استمرار هذه الجهود وتطويرها دائمًا، بينما جهود المسلمين ما زالت تنبع أساسًا من جهود شخصية، تتأثر دائمًا بجهود الأفراد ومحدوديتها.

فلا توجد مؤسسة علمية أو تعليمية واحدة تضع من اهتماماتها الأولية والمستمرة والمرسومة: متابعة هذه الظاهرة، ورصد تحركاتها، وإطلاع المهتمين على خططها وأعمالها، وفي المقابل تزداد الجمعيات التنصيرية والجامعات التي تخصصت في تخريج المنصّرين.

٣- جهود المسلمين ما زالت في طور رد الفعل، لحماية المجتمعات المسلمة من غائلة التنصير، ومحاولة وقف هذه الحملات، ولم تنتقل بعدُ إلى الجهد المخطط الذي يأخذ زمام المبادرة وينقل المعركة إلى ديار المنصّرين.

٤- قصور الوسائل والأساليب المتخذة لمواجهة حملات التنصير، وعدم مراجعة جدوها وفاعليتها، بينما وصل عدد وسائل التنصير إلى أكثر من مائة وسيلة يتم تعديلها وتطويرها بصورة مستمرة.

٥- بعض الدول العربية والإسلامية تقدم تسهيلات لأعمال التنصير بمبادرة ذاتية، أو تحت ضغوط دولية، في حين تواجه الدعاة المسلمين مصاعب جمة، ليس أقلها تجفيف الدعم المادي اللازم لمواجهة الجهود التنصيرية.

٦- تفتقد جهود المسلمين إلى التنسيق والتخطيط اللازمين لمواجهة مثل هذه الهجمات التنصيرية، وقد تصل في بعض الأحيان إلى التنافس والتضارب الذي يذهب ببعض جهودها سدًى.

٧- التصدي للتنصير ما زال جهدًا محصورًا بين عدد من الدعاة، ولم يأخذ بعدُ شكلاً عموميًا بين الناس، خاصة بين رجال الأعمال المطالبين بالإسهام في التصدي للتنصير، سواء أكانوا في أماكن أعمالهم، أم في البلاد التي يتعاملون معها، كونهم عصب الأعمال الخيرية والدعوية.

٨- الإصدارات العلمية على تنوعها ما زالت في إطار الجهد الفردي، فلا توجد دورية علمية أو مجلة ثقافية واحدة تخصصت بهذه الظاهرة، يمكن الرجوع إليها لمتابعة أنشطة المنصّرين، وفي المقابل نجد مجموعات من المجلات التنصيرية المدعومة من الجمعيات التنصيرية.

المبحث الخامس: مأسسة العمل لمواجهة التنصير

الدور الفعّال لمواجهة حملات التنصير في بلاد المسلمين يمكن أن يكتمل في حال تمأسست هذه الجهود، وانتظمت في مؤسسات ذات أهداف واضحة ومحددة، «فلا بد من جهد مؤسسي وفق منهج مُعَد إعدادًا دقيقًا وصحيحًا، لدراسة النصرانية دراسة علمية؛ كون العمل المؤسسي صار الأسلوب الأمثل للمواجهة، ويكفي برهانًا من الواقع أن الدول الكبرى في الوقت الحالي دول مؤسسية ليست مرتبطة ارتباطًا كليًا بالأفراد؛ فالولايات المتحدة هي بجملتها مؤسسة ضخمة تضم في ثناياها عددًا هائلاً من المؤسسات مختلفة التخصصات، ولا تتغير استراتيجياتها الرئيسة بتغير أفراد حكوماتها».[1]

(١) العمل المؤسسي، معناه ومقومات نجاحه، عبد الحكيم بن محمد بلال، مجلة البيان، العدد ١٤٣، رجب ١٤٢٠هـ - نوفمبر ١٩٩٩م

ويمكن تناول مأسسة العمل لمواجهة التنصير من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم العمل المؤسسي:

العمل المؤسسي «هو كل تجمّع منظّم يهدف إلى تحسين الأداء وفاعليته لبلوغ أهداف محددة، ويقوم بتوزيع العمل على لجان كبيرة، وفرق عمل، وإدارات متخصصة؛ علمية ودعوية واجتماعية، بحيث تكون لها المرجعية وحرية اتخاذ القرارات، في دائرة اختصاصاتها».[1]

الدور الفعال لمواجهة حملات التنصير في بلاد المسلمين يمكن أن يكتمل في حال تمأسست هذه الجهود، وانتظمت في مؤسسات ذات أهداف واضحة ومحددة.

«وليس المراد بالعمل المؤسسي العمل الجماعي المقابل للعمل الفردي؛ إذ مجرد التجمع على العمل، وممارسته من خلال مجلس إدارة، أو جمعية أو مؤسسة لا يجعله مؤسسيًا، فكثير من المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي لها لوائح ومجالس وجمعيات عمومية إنما تمارس العمل الفردي؛ لأنها مرهونة بشخص منها».[2]

ويمكننا تعريف العمل المؤسسي بأنه نظام يتجه نحو تحقيق الأهداف المرجوة وفق علاقة مترابطة في وحدات إدارية ذات خطوط محددة، وقيم تضمن الاستمرار والنمو.

الفرع الثاني: مراحل بناء العمل المؤسسي:[3]

هناك أربعة مراحل تمر بها كل مؤسسة، وهي:

١- مرحلة النشأة والبقاء على قيد الحياة: فالعبء الأساسي في هذه المرحلة يقع على أصحاب المؤسسة، ويتمثل في كيفية مواجهة تحديات البقاء ومعالجتها بنجاح.

٢- مرحلة النمو: فتجاوز مرحلة البقاء وحده غير كافٍ لإعطاء المؤسسة دورًا ناجحًا ما لم تبدأ بالمسير باتجاه النمو والصعود.

٣ - مرحلة الاستقرار: ونعني بالاستقرار الاحتفاظ بمستوى جيد من النمو يكفل الثبات، ويضمن الاستقرار للمؤسسة في مواجهة أية هزة أو تقلب سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، فالوقوف عند مرحلة من النمو معناه الهبوط إلى الأسفل شيئًا فشيئًا.

٤- مرحلة القيادة الرائدة: ونعني بها أن تأخذ المؤسسة دورًا قياديًا رائدًا في مجالاتها وأنشطتها فتصبح عاملاً مؤثرًا في مجالها المحدد.

الفرع الثالث: مزايا العمل المؤسسي وفوائده:

هناك عدة فوائد ومزايا للعمل المؤسسي، منها:[4]

١- تحقيق مبدأ التعاون والجماعية الذي هو من أسمى مقاصد الشريعة.

٢- تضييق الفجوة بين عمل الدعاة، وردم الهوة بينهم بتحقيق ذلك المبدأ، وتأسيس الأعمال المشتركة بينهم.

٣- تحقيق التكامل في العمل، فكثيرًا مما يحصل من القصور في عمل الفرد يتلاشى في عمل المؤسسة؛ إذ المفترض حدوث التكامل باجتماع الجهود، والمواهب، والخبرات، والتجارب، والعلوم، كما أن العمل الفردي يصطبغ بصبغة الفرد، بينما المفترض أن يخلو العمل المؤسسي من ذلك.

٤- الاستقرار النسبي للعمل، بينما يخضع العمل الفردي للتغير كثيرًا - قوة وضعفًا أو مضمونًا واتجاهًا - بتغير الأفراد، أو اختلاف قناعاتهم.

٥- القرب من الموضوعية في الآراء أكثر من الذاتية؛

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تكامل العمل المؤسسي من الولادة إلى القيادة، فاضل الصفار، مجلة النبأ العدد ٥٣ شوال ١٤٢١، يناير ٢٠٠١م، مختصرًا.

(٤) العمل المؤسسي، محمد أكرم العدلوني، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص٢٢، مختصرا، بتصرف يسير.

حيث يسود الحوار الذي يَفْرض قيامُه وضعَ معايير محددة وموضوعية للقرارات تنمو مع نمو الحوار، في حين ينبني العمل الفردي على قناعة صاحبه.

٦- دفع العمل نحو الوسطية والتوازن؛ إذ اجتماع الأفراد المختلفين في الأفكار والاتجاهات والقدرات يدفع عجلة العمل نحو الوسط.

٧- توظيف كافة الجهود البشرية، والاستفادة من شتى القدرات الإنتاجية؛ وذلك لأن العمل المؤسسي يوفّر لها جو الابتكار والعمل والإسهام في صنع القرار، بينما هي في العمل الفردي أدوات تنفيذية رهن إشارة القائم بالعمل.

٨- ضمان استمرارية العمل - بإذن الله تعالى - لعدم توقفه على فرد يعتريه الضعف والنقص والفتور.

لا يكفي أن يهتم العاملون في مجال التنصير بإقامة المؤسسات ورعايتها، بل لابد من العمل على توفير عناصر النمو والابتكار والتجديد حتى تؤتي المؤسسة أُكلها، وتدفع عن الأمة غائلة هذه الحملات

٩- عموم نفعه للمسلمين؛ لعدم ارتباطه بشخصية مؤسسه، وهذا بدوره ينمّي الروح الجماعية الفاعلة، ويحيي الانتماء الحقيقي للأمة، وهذا مكمن قوتها.

١٠- مواجهة تحديات الواقع بما يناسبها؛ فإن الأمة اليوم يواجهها تحدّ من خارجها مؤسسي منظم؛ ومواجهته لا ينهض به مجرد أفراد لا ينظمهم عمل مؤسسي، كما لا ينهض أفراد الناس لتحدي العمل المؤسسي في مجالات الحياة الاقتصادية، أو السياسية، أو الإعلامية، أو غيرها.

١١- الاستفادة من الجهود السابقة والخبرات التراكمية، بعد دراستها وتقويمها بدقة وإنصاف وحيادية، وبذلك يتجنب العمل تكرار البدايات من الصفر الذي يعني تبديد الجهود والعبث بالثروات.

الفرع الرابع: أسباب الإحجام عن العمل المؤسسي:

ولهذا الأمر خلفيات، منها: [١]

١- طبيعة المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وعدم ترسخ العمل المؤسسي في حياتها؛ لما اعتراها من تأصل الفردية، وضعف الروح الجماعية، ولِما حلَّ بها من تخلف حضاري، أقعدها عن الأخذ بأسباب الفاعلية والنجاح.

٢- ضعف الملكة الإدارية لدى كثير من العاملين في هذا القطاع؛ بسبب إهمال العلوم الإنسانية التي استفاد منها الغرب، وقد أدّى هذا الضعف إلى الجهل بالعمل المؤسسي ومقوماته، وأسباب نجاحه؛ فتلاشت الخطط، وأغلقت دراسة الأهداف وإقامة المشاريع، وصار العمل مجرد ردود أفعال غير مدروسة، أو عواطف غير موجّهة.

٣- الخلط بين العمل الجماعي والعمل المؤسسي، والظن بأن مجرد قيام الجماعة يعني عملاً مؤسسيًا، في حين أن كثيرًا من التجمعات والمؤسسات، لا يصدق عليها حقيقة هذا الوصف؛ لانعدام الشورى، ووجود المركزية المفرطة في اتخاذ القرار.

الفرع الخامس: عوامل نجاح العمل المؤسسي:

ويمكننا إجمال المقومات اللازمة لنجاح العمل المؤسسي في مواجهة التنصير كالتالي: [٢]

١- وضوح الفكرة التي قامت من أجلها المؤسسة، مع توفر القناعة الكافية بهذا الأسلوب من العمل، بإدراك ضرورته، ومعرفة مزاياه وثمراته، وفهم مقومات نجاحه للوصول به إلى المستوى المطلوب.

٢- تحديد ثوابت ومنطلقات مشتركة للعاملين في المؤسسة تكون إطارًا مرجعيًا لهم، توجه خطة العمل، وتناسب المرحلة والظروف التي تعيشها المؤسسة.

(١) العمل المؤسسي، معناه ومقومات نجاحه، مرجع سابق، بتصرف.

(٢) العمل المؤسسي، معناه ومقومات نجاحه، ص ٢١، مرجع سابق، بتصرف.

٣- وجـــود قيادة مؤهلة وقادرة علـــى ابتكار الرؤى البعيدة، وصياغة الأهداف، ووضع الاســـتراتيجيات، وتحقيق التعاون، وتحفيز الطاقات.

٤- توفـــر رأس المـــال الكافي، مـــن مصادر تمويل ذاتية ومتنوعة ومستمرة مع الحفاظ على الاستقلالية بالتصرف.

٥- الكفاءة المؤسسية، وتعرف بأنها فاعلية المنظمة في استخدام مواردها المتاحة لتحقيق أهدافها بشكل أمثل، وتشـــمل فاعلية التخطيـــط، وفاعلية التنفيذ، وفاعلية التقويم، وفاعلية الاتصالات، وإتقان التخطيط، وتحديد الأهـــداف لتنفيذها، وتوزيـــع الأدوار، وهذا يتطلب مســـتوًى جيدًا في إعداد القادة والمســـئولين، وتدريب العاملين مع الاســـتفادة مـــن كل الإمكانات، وتوظيف جميع الطاقات، بعد التعرف عليها جيدًا.

٦- أن تكون مجالس الإدارة أو اللجان غير محصورة في بيئة واحدة، محكومة بأُطُر تنشئة وتربية وتفكير محددة، ممـــا يؤثر على طبيعة اتخاذ القـــرار، فوجود أفراد من بيئات مختلفة ضمن هذه المجالس، يثري العمل المؤسسي بتوسيع أنماط التفكير، وتعدد طرق التنفيذ.

٧ - أن تســـود لغة الحـــوار، حتى تتلاقـــح الآراء للخـــروج بأفضل قـــرار، وأيضًا حتـــى يخضع الرأي الشخصي لرأي المجموعة، مع التسامي عن الخلافات الشـــخصية، وتقديم المصلحة العامـــة على المصلحة الشخصية، وهذا يتم بتحسين الاتصال والتواصل، بين أفراد المؤسســـة بعضهم مع بعض، وبينهم وبين سائر العاملين في الحقل المقصود.

٨- جذب عدد كافٍ مـــن العاملين الأكفاء المنجزين والمتحمسين والمقتنعين.

٩- وجود نظام للرقابة والمتابعة والتقويم المســـتمر للتأكد من سلامة التخطيط والتنفيذ.

١٠- مشروعية المؤسسة، والحصول على الترخيص القانوني لبدء العمل وفق شـــروطه المرعية في مكان تواجدها.

الفرع السادس: مهام مؤسسات مواجهة التنصير:

والمهمات الأساسية لهذه المؤسسات تتسع لتشمل:

١- وضع الخطط العامة والاستراتيجيات والأهداف، وابتكار الوسائل ومتابعتها لمواجهة التنصير.

٢- إنشـــاء مراكز تدريب للدعـــاة المتخصصين في مواجهة التنصير، وتنظيم ورش عمل متتابعة في هذا الشـــأن، واقتراح مناهج للإعداد العلمي لمن يقومون بهذا الأمر، أو يشرفون عليه، ويعيدون تدريب المعنيين في بلدانهم على ما تعلموه.

٣- «إصـــدار دورية علمية وأخـــرى ثقافية تعنيان بالتنصير، وتتابعان تحركاته؛ حيث تخلو الســـاحة من هذه الإصدارات، وترجمة الكتب النافعة والرســـائل الموجزة، ونشرها بين الأقليات المسلمة وبين المسلمين عمومًـــا ممن لا يتحدثون اللغـــة العربية، وتكليف من يجيدون اللغات بترجمة بعض ما يُنشـــر من مؤتمرات المنصّريـــن ووقائع لقـــاءاتهم وجهودهم في حملاتهم؛ وذلك رغبة في إطلاع الأمة على ما يراد بها».[1]

٤- تنسيق الجهود المبذولة لمواجهة التنصير، ووضع منظومة تضمن اســـتغلال كافة الجهود بصورة علمية دون تعارض.

وختامـا فإنـه لا يكفي أن يهتـم العاملون في مجال التنصـير بإقامة المؤسسـات ورعايتها، بـل لا بد من العمل على توفير عناصر النمو والابتكار والتجديد؛ حتى تؤتي المؤسســة أُكُلها، وتدفع عـن الأمة غائلة هذه الحملات.

(١) التنصير مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته أ.د. علي بن إبراهيم الحمد النملة، ص ٨٢ وما بعدها، بتصرف.

معلومات إضافية

شخصيات ومحطات في تاريخ التنصير:

١- ريمون لول: أول نصراني تولَّى التنصير بعد فشـــل الحروب الصليبية في مهمتها؛ إذ إنه تعلم اللغة العربية بكل مشقة، وأخذ يجول في بلاد الشام مناقشًا علماء المسلمين.

- منذ القرن الخامس عشـــر، وأثناء الاكتشافات البرتغالية دخل المنصرون الكاثوليك إلى إفريقيا، وبعد ذلك بكثير أخذت ترد إرساليات تنصيرية بروتستانتية كثيرة إنجليزية وألمانية وفرنسية.

٢- بيتر هلينغ: احتك بمسلمي سواحل إفريقيا منذ وقت مبكر.

٣- البارون دوبيتز: حرك ضمائر النصارى منذ عام ١٦٦٤م إلى تأســـيس كلية تكون قاعدة لتعليم التبشـــير المسيحي.

٤- المستر كاري: فاق أسلافه في مهنة التنصير، وقد ظهر إبّان القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر.

٥- كان للمنصّر هنري مارتن يد طولى في إرســـال المنصرين إلى بلاد آســـيا الغربية، وقد ترجم التوراة إلى الهندية والفارسية والأرمنية.

- في عام ١٧٩٥م تأسست جمعية لندن التبشيرية، وتبعتها أخريات في اسكتلندا ونيويورك.

- في ســـنة ١٨١٩م اتفقت جمعية الكنيســـة البروتستانتية مع النصارى في مصر، وكوّنت هناك إرسالية عُهد إليها نشر الإنجيل في إفريقيا.

٦- دافيد ليفنستون ١٨١٣ - ١٨٧٣م: رحّالة بريطاني، اخترق أواسط إفريقيا، وقد كان منصرًا قبل أن يكون مستكشفًا.

- في سنة ١٨٤٩م أخذت ترد إرساليات التنصير إلى بلاد الشام، وقد قامت بتقسيم المناطق بينها.

- وفي ســـنة ١٨٥٥م تأسست جمعية الشبان المســـيحية من الإنجليز والأمريكان، وقد انحصرت مهمتها في إدخال «ملكوت المسيح» بين الشبان كما يزعمون.

- في سنة ١٨٩٥م تأسست جمعية اتحاد الطلبة المسيحيين في العالم، وهي تهتم بدراسة أحوال التلاميذ في كل البلاد، مع العمل على بثّ روح المحبة بينهم (المحبة تعني التبشير بالنصرانية).

٧- صموئيل زويمر Zweimer: رئيس إرســـالية التنصير العربية في البحريـــن، ورئيس جمعيات التنصير في الشرق الأوســـط، كان يتولى إدارة مجلة العالم الإسلامي الإنجليزية التي أنشأها سنة ١٩١١م، وما تزال تصدر إلى الآن من هارتيفورد.

دخل زويمر البحرين عام ١٨٩٠م، ومنذ عام ١٨٩٤م قدمت له الكنيســـة الإصلاحية الأمريكية دعمها الكامل. وأبرز مظاهر عمل البعثة التي أسسها زويمر كان في حقل التطبيب في منطقة الخليج، وتبعًا لذلك فقد افتتحت مستوصفات لها في البحرين والكويت ومسقط وعمان. ويعد زويمر من أكبر أعمدة التنصير في العصر الحديث،

وقد أُسّس معهدًا باسمه في أمريكا لأبحاث تنصير المسلمين.

٨- كنيث كراج K.Cragg : خلف صموئيل زويمر على رئاسة مجلة العالم الإسلامي، وقام بالتدريس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة لفترة من الوقت، وهو رئيس قسم اللاهوت المسيحي في هارتيفورد بأمريكا، وهو معهد للمنصرين، ومن كتبه «دعوة المئذنة» صدر عام ١٩٥٦م.

٩- دانيال بلس: يقول: «إن كلية روبرت في إسطنبول (الجامعة الأمريكية حاليًا) كلية مسيحية غير مستترة لا في تعليمها ولا في الجو الذي تهيئه لطلابها؛ لأن الذي أنشأها منصر، ولا تزال إلى اليوم لا يتولى رئاستها إلا منصر.

١٠- الأب شانتور: رَأَسَ الكلية اليسوعية في بيروت زمنًا طويلاً أيام الانتداب الفرنسي.

١١- مستر نبروز: ترأس جامعة بيروت الأمريكية عام ١٩٤٨م يقول: «لقد أدى البرهان إلى أن التعليم أثمن وسيلة استغلها المبشرون الأمريكيون في سعيهم لتنصير سوريا ولبنان».

١٢- دون هك كري: كان أكبر شخصية في مؤتمر لوزان التنصيري عام ١٩٧٤م، وهو بروتستانتي، عمل منصرًا في باكستان لمدة عشرين سنة، وهو أحد طلبة مدرسة فلر للتبشير العالمي. وبعد مؤتمر كولورادو التنصيري عام ١٩٧٨م أصبح مديرًا لمعهد صموئيل زويمر الذي يضم إلى جانبه دارًا للنشر ولإصدار الدراسات المختصة بقضايا تنصير المسلمين ومقرها في كاليفورنيا، وهو يقوم بإعداد دورات تدريبية لإعداد المبشرين وتأهيلهم.

أبرز مؤتمرات التنصير:

١- مؤتمر القاهرة عام ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، وقد دعا إليه زويمر بهدف عقد مؤتمر يجمع الإرساليات التنصيرية البروتستانتية للتفكير في مسألة نشر الإنجيل بين المسلمين، وقد بلغ عدد المؤتمرين ٦٢ شخصًا بين رجال ونساء، وكان زويمر رئيسًا لهم.

٢- المؤتمر التبشيري العالمي في أدنبرة باسكتلندا عام ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، وقد حضره مندوبون عن ١٥٩ جمعية تنصيرية في العالم.

٣- مؤتمر التبشير في لكهنؤ بالهند عام ١٣٣٩هـ/ ١٩١١م حضره صموئيل زويمر، وبعد انفضاض المؤتمر وزعت على الأعضاء رقاع مكتوب على أحد وجهيها «تذكار لكهنؤ سنة ١٩١١م»، وعلى الوجه الآخر «اللهم يا من يسجد له العالم الإسلامي خمس مرات في اليوم بخشوع، انظر بشفقة إلى الشعوب الإسلامية وألهمها الخلاص بيسوع المسيح».

٤- مؤتمرات التنصير في القدس: عُقدت أربعة مؤتمرات تنصيرية في القدس في أعوام:

أ- ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م.

ب- ١٩٢٨م مؤتمر تنصيري دولي.

جـ - ١٣٥٤هـ- ١٩٣٥م وقد كان يضم ١٢٠٠ مندوب.

د- ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٥- مؤتمر الكنائس البروتستانتية عام ١٩٧٤م في لوزان بسويسرا.

٦- وأخطر المؤتمرات هو مؤتمر كولورادو في ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م تحت اســم (مؤتمر أمريكا الشمالية لتنصير المســلمين) حضره (١٥٠) مشــتركًا يمثلون أنشــط العناصر التنصيرية في العالم، استمر لمدة أسبوعين بشكل مغلق، وقُدمت فيه بحوث حول التبليغ الشــامل للإنجيل، وتقديمه للمسلمين والكنائس الديناميكية في المجتمع المسلم، وتجسيد المسيح، وتحبيبه إلى قلب المسلم، ومحاولات نصرانية جديدة لتنصير المسلمين، وتحليل مقاومة واســتجابة المسلم، واستخدام الغذاء والصحة كعنصرين في تنصير المسلمين، وتنشيط دور الكنائس المحلية في تنصير العالم الإسلامي.

وقد انتهى المؤتمر بوضع اســتراتيجية بقيت ســرية لخطورتها مع وضع ميزانية لهذه الخطة مقدارها ١٠٠٠ مليون دولار، وقد تم جمع هذا المبلغ فعلاً، وتم إيداعه في أحد البنوك الأمريكية الكبرى.

٧- المؤتمر العالمي للتنصير الذي عُقد في الســويد في شــهر أكتوبر ١٩٨١م تحت إشراف المجلس الفيدرالي اللوثراني الذي نوقشت فيه نتائج مؤتمري لوزان وكولورادو، وخرج بدراسة مستفيضة عن التنصير لما وراء البحار بهدف التركيز على دول العالم الثالث.

٨- مؤتمر مدارس التبشير في بلاد الهند، ينعقد هذا المؤتمر كل عشر سنوات.

٩- مؤتمــر بلتيمور بالولايــات المتحدة الأمريكية ١٩٤٢م وهو مؤتمر خطير جــدًا، وقد حضره من اليهود بن غوريون.

١٠- بعــد الحرب العالمية الثانية اتخذت النصرانية نظامًا جديدًا؛ إذ ينعقد مؤتمر للكنائس مرة كل ســت أو سبع سنوات متنقلاً من بلد إلى آخر:

أ- مؤتمر أمستردام ١٩٤٨م - هولندا.

ب- مؤتمر ايفانستون ١٩٥٤م - أمريكا.

جـ- مؤتمر نيودلهي ١٩٦١م - الهند.

د- مؤتمر أوفتالا ١٩٦٧م - أوفتالا بأوروبا.

ل- مؤتمر جاكرتا ١٩٧٥م - إندونيسيا، وقد اشترك فيه ٣٠٠٠ منصر.

م- عقد المؤتمر الســادس لمجلس الكنائس العالمي في يوليو سنة ١٩٨٠م في كاليفورنيا بالولايات المتحدة، وقد حث المؤتمر على ضرورة زيادة البعثات التنصيرية بين مسلمي الشرق الأوسط خاصة في دول الخليج العربي.

المصدر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، دار الندوة العالمية.

التداعيات السلبية لممارسات العنف على العمل الإسلامي

أحمد فهمي

باحث في الشئون السياسية

ملخص الدراسة

في إطار الحروب الغربية على قيم ومفاهيم الأمة، يكثر اللغط بشأن مفهوم الجهاد باعتباره مرادفًا للعنف، وتؤكد هده الدراسة أن المصطلحين ليسا وجهين لعملة واحدة، بل هما ضدان مختلفان، فالأول: ذروة سنام الإسلام، في ممارسته حضورٌ للعزة، وغيابٌ للذلة، كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم. أما الثاني فهو مصطلح مائع يدل على ممارسات ينسبها أهلُها إلى الجهاد دون أن يترتب عليها جلبٌ لعزة أو دفعٌ لذلة، بل في أحيانٍ كثيرة يحدث العكس.

وترصد الدراسة التداعيات السلبية على العمل الإسلامي الناجمة عن ممارسة بعض الحركات الإسلامية للعنف من خلال ثلاثة مسارات: تشمل في طياتها الاتجاهات الرئيسة للتيارات الإسلامية -بحسب مناهج التأصيل والتغيير التي تتبناها- الجهادية، السلفية، السياسية.

وخلصت الدراسة إلى أن التأمل في حال العمل الإسلامي في العقود الثلاثة الماضية قد كشف بجلاء عن حجم الضرر الفادح الذي تسببت فيه ممارسات العنف أيًّا كانت الجماعة التي تمارسه على الأمة الإسلامية بشكل عام، والحركات الإسلامية بشكل خاص، وتكمن المشكلة الرئيسة في أن الجماعة أو الحركة التي تُدرك -مُتأخرةً- فداحةَ منهجها فتتأى عنه، وتتراجع عن ممارساتها الأولى؛ قد لا تؤثر بمسلكها الجديد على الأجيال التالية من الشباب المتحمس للإسلام، بل تظل المرحلة الأولى من مسيرة جماعات العنف -بالنسبة لهؤلاء الشباب- هي موطن الاقتداء والفخر والعزة والبطولة.

ومن ثم فإن هذا يعني أن الزخَم الفكري والمعنوي الذي يَمُدّ نهج العنف بأنفاس الحياة والاستمرار لا يزال باقيًا، ولا يزال الواقعُ الإسلامي مهيئًا لظهور جماعات أخرى قد تتبنى العنف منهجًا ومسلكًا في المستقبل، ما لم يتصدَّ العلماء والمفكرون وقادة العمل الإسلامي لهذه الظاهرة التي تنسف كثيرًا من الإنجازات الحقيقية للعاملين للإسلام.

وعليه فإن الأمر ليس مجردَ كلماتٍ تُقال عن نبذ العنف أو حرمة الدماء، بل يجب السعيُ لتكوين ثقافةٍ راسخةٍ عميقةِ الأركان والمفاهيم، ترفض العنف رفضًا مبدئيًّا أصليًّا ليس مؤقتًا أو ظرفيًّا، ثم العملُ على نشرها في أوساط الشباب من الدعاة وطلبة العلم لتحصينهم من الانزلاق إلى مساراتٍ لا يَحمد عُقباها كلُّ من يُضمِر خيرًا لهذا الدين ولهذه الأمة.

التداعيات السلبية لممارسات العنف على العمل الإسلامي

أحمد فهمي

باحث في الشئون السياسية

الجهاد، العنف ... مصطلحان ليسا وجهين لعملة واحدة، بل هما ضدان مختلفان، فالأول: ذروة سنام الإسلام، في ممارسته حضورٌ للعزة، وغيابٌ للذلة، كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، أما الثاني فهو مصطلح مائع يدل على ممارسات ينسبها أهلُها إلى الجهاد دون أن يترتب عليها جلبٌ لعزة أو دفعٌ لذلة، بل في أحيانٍ كثيرة يحدث العكس وقد كثر الخلط بين المفهومين في إطار الحروب الغربية على قيم ومفاهيم الأمة وأبنيتها العقدية والثقافية.

تعريف العنف:

العنف مصطلح غير منضبط من الناحية العلمية، وهو من نوعِ المصطلحات التي يتعامل معها المختصون وفق مسلماتهم وقناعاتهم الفكرية المسبقة، فمن يتحامل على الإسلام أو على الإسلاميين والعمل الإسلامي؛ يوسّع مجال العنف فيجعله شاملاً لكل محاولةِ تغييرٍ للمنكر، أو مقاومةٍ لمحتل، ومن يصنّف أعمال التفجيرات بكافة صورها ضمن عمل الجهاد، لا يعترف أصلاً بمصطلح اسمه العنف، ويذكر الدكتور ناصر العمر أن الخلل الواقع في التفريق بين المصطلحين مردّه إلى الاضطراب في تنزيل الجهاد على مواقعه الحقيقية، «فهم يقولون جهاد، ولكنه ليس بجهاد، فقد يكون عنفًا باسم الجهاد، وقد يكون جهادًا لكن ليس هذا وقته، وقد تتوفر الشروط، ولكن توجد موانع. والخضوع في هذه المسائل للشرع وللعلماء المعتبرين وليس إلى المجاهيل».[1]

في هذا البحث سوف يُعرف العنف اصطلاحًا بأنه «ما نُسِب إلى الجهاد وليس منه»،[2] مع التركيز على العمليات التي نُفِّذَت في هذا السياق داخل الدول الإسلامية أو ضد الأهداف المدنية في الدول الغربية، وفق إطار زمني يبدأ من أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م وإلى وقتنا الحالي.

أما مصطلح «العمل الإسلامي» فهو ضمن قائمة المصطلحات التعريفية التي ظهرت بطريقة تلقائية مع نشأة وتطور جهود الدعوة للإسلام، والسعي لإعادته عقيدةً وشريعةً في واقع المسلمين على إثر سقوط الخلافة العثمانية، وهو ليس مصطلحًا ذا دلالة توقيفية نصيّة يتفرع عنه مذاهب وأفكار واتجاهات، وغالب استخدامه في توصيف: كافة الأنشطة التي تمارسها التيارات والجماعات والحركات والشخصيات الإسلامية التي تتبنى

(١) من كلام الشيخ الدكتور ناصر العمر -المشرف العام على موقع المسلم- في لقاءات حوارية عقدها الباحث بدءًا من تاريخ ٢٩-١١-١٤٣١هـ.

(٢) بحسب تعريف الشيخ الدكتور ناصر العمر، مرجع سابق.

الهدف السابق، وليس كما يحلو لبعض الناقدين أن يوسع نطاق المصطلح طولاً وعرضًا ليجعل منه مدخلاً سوفسطائيًا لنقد الفكر الإسلامي المعاصر.(١)

هدف الدراسة:

لا شك أن ممارسات العنف قد راكمت أضرارًا فادحة على واقع المسلمين في كثير من المجالات، تركز هذه الدراسة بالأساس على تقديم رؤية سياسية مستندة على تأصيل شرعي للأضرار التي لحقت بالعمل الإسلامي جراء هذه الممارسات، وتستهدف المساهمة في تكوين ثقافة راسخة - لدى الدعاة وطلبة العلم وكل من يعمل للإسلام - من شأنها أن تجعل الرافضين لنهج العنف على بينة من أمرهم، وأن تحجز المنغمسين فيه عن الإغراق في ممارسات استبان ضررها وغاب نفعها.

مسارات الآثار السلبية:

يمكن ملاحظة التداعيات السلبية على العمل الإسلامي الناجمة عن ممارسة بعض الحركات الإسلامية للعنف من خلال ثلاثة مسارات تشمل في طياتها الاتجاهات الرئيسة للتيارات الإسلامية بحسب مناهج التأصيل والتغيير التي تتبناها: الجهادية، السلفية، السياسية.

المسار الأول: الجماعات الجهادية:

تنقسم الجماعات الجهادية بحسب موقفها -العملي- من العنف - كما تم تعريفه- إلى قسمين: **الأول**: يضم الجماعات التي تمارس أعمالاً جهادية ضد قوات احتلال أجنبية تحتل الأرض التي تنتمي إليها تلك الجماعات، مثل: الشيشان، أفغانستان، فلسطين.

الثاني: يضم الجماعات التي تمارس أعمال العنف كما ينطبق عليها التعريف المذكور، سواء ترافق ذلك مع أعمال جهادية ضد قوات احتلال أجنبية أم لا، ومثالها تنظيم القاعدة والجماعات المنضمة إليه أو السائرة في فلكه.

نتج عن ممارسات العنف التي نفّذتها حركات القسم الثاني آثار سلبية وأضرار لحقت بكافة الحركات الجهادية، سواء في ذلك من مارست العنف، ومن لم تمارسه.

بالنسبة للحركات في القسم الأول- التي تقاوم الاحتلال الأجنبي لبلادها- يمكن تلخيص أبرز الأضرار التي لحقتها -وفق الإطار الزمني المحدد- **فيما يلي**:

بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١م تحولت أفغانستان لتصبح بؤرة الصراع مع بدء الحرب الأمريكية على ما يسمى بـ"الإرهاب"، ونتج عن ذلك تقلص كبير في اعتناء الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي بالانتفاضة الفلسطينية التي كانت في عنفوانها، ومع تراجع الاهتمام؛ فقدت عمليات المقاومة زخم التأييد، وتراجعت إلى حدها الأدنى لتنتهي الانتفاضة دون تحقيق كثير من أهدافها

١- بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١م تحولت أفغانستان لتصبح بؤرة الصراع مع بدء الحرب الأمريكية على «الإرهاب»، ونتج عن ذلك تقلص كبير في اعتناء الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي بالانتفاضة الفلسطينية التي كانت في عنفوانها، ومع تراجع الاهتمام؛ فقدت عمليات المقاومة زخم التأييد، وتراجعت إلى حدها الأدنى لتنتهي الانتفاضة دون تحقيق كثير من أهدافها.

٢- أدت العمليات المتتابعة للحركات المتبنية للعنف إلى تعميم تهمة «الإرهاب» على كل حركات المقاومة الإسلامية التي أُلحِقت بقوائم الإرهاب في أغلب الدول الغربية.

٣- فقدت كثير من حركات المقاومة مصادر

(١) انظر كمثال على ذلك مقالة الأكاديمي عبد الله البريدي: معضلة الماهية والهوية في العمل الإسلامي، الجزيرة نت.

تمويلها؛ بسبب الحصار المالي العالمي على جمع ونقل الأموال، وتعرضت أغلب الجمعيات الخيرية الداعمة لتلك الحركات إلى الإغلاق أو التضييق، كما تعرض المسئولون عنها إلى الملاحقة والاعتقال، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- فقد الرأي العام الإسلامي اهتمامه بتلك الحركات تحت وطأة التشويش الإعلامي، ومع تداخل الرايات واضطراب الأهداف، أصبح المسلمون في كثير من الدول يعيشون فيما يشبه العزلة القسرية، كما هو الحال في: كشمير، الفلبين، الشيشان.

أما الحركات في القسم الثاني -الحركات التي تتبنى العنف- لم تسلم هي الأخرى من التداعيات السلبية؛ نتيجة ممارساتها، فتأذت من منهجها وتضررت من مسلكها، وسعيًا لتقديم رؤية متوازنة لهذه التداعيات نستخدم في هذه الفقرة مقاربة تاريخية يتم فيها المقارنة بين الجماعات الإسلامية التي تبنت العنف، وممارسته بصورة مكثفة في حقبة الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وبين الجماعات الحالية، وذلك بهدف تكوين صورة عامة عن «دورة العنف»: كيف تبدأ ومتى وكيف تنتهي؟ من خلال تلمس الأنماط المتكررة المتضمنة في مسارات تلك الحركات مع تغير الزمان والمكان، وبالأخص ما يتعلق بمآلاتها سواء على المستوى الجماعي أم على مستوى القيادات والرموز.

التجربة الأولى للعنف.. بداية ونهاية:

ظهرت أطروحات العنف «المتدثرة» بالجهاد في صورتها المعاصرة من خلال حركات إسلامية نشأت منذ حقبة السبعينيات وتبنت ممارسة العنف، ويمكن تلخيص الأسباب والكيفيات التي رافقت نشأة هذه الحركات في أربعة عناصر:

١- تبني العنف كاختيار منهجي أصلي؛ نتيجة رفض الواقع العلماني القائم في أغلب الدول الإسلامية، وهو حال مجموعات الجهاد التي تشكلت في عدة دول أبرزها مصر.

٢- ردة فعل تجاه سياسة النظام، خاصة فيما يتعلق بقمع الحريات وحظر العمل الإسلامي، والتحالفات الخارجية، ومثالها: الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في سوريا؛ حيث نشأت الحركة من رحم جماعة الإخوان المسلمين نهاية السبعينيات.(١)

٣- انتشار مظاهر الفسق والفجور في المجتمع، مما دعا إلى ظهور مجموعات تتبنى تغيير المنكر بالقوة، مثل حرق محلات بيع الخمور في مصر.

٤- تأسيس جناح عسكري للحركة الأم لأهداف تتعلق بالتغيير المستقبلي، مع بقاء الحركة ممارسة لنشاطها الدعوي الرئيس، ومثاله: الجماعة الإسلامية في مصر.

أبرز الحركات التي نفّذت عمليات حقيقية منذ حقبة السبعينيات هي ما اصطُلِح على تسميتها «جماعة الفنية العسكرية» عام ١٩٧٤م التي يصفها مختار نوح القيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين بأنها: أول محاولة انقلاب إسلامي عسكري في القرن العشرين(٢)، ثم ظهرت تنظيمات مختلفة تتبنى فكر الجهاد، ثم تأسست الجماعة الإسلامية نهاية السبعينيات، ومعها تأسس جناحها العسكري، كما ظهرت مجموعة جهيمان العتيبي التي اعتصمت في الحرم المكي، والطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في سوريا في نفس الفترة تقريبًا، وتلاحقت بعد ذلك تنظيمات جهادية مختلفة في غالبية البلاد الإسلامية، كان آخرها الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي تأسس في الجزائر كردة فعل على إقصاء الجبهة الإسلامية

(١) تنفي الجماعة انتماء الطلائع إليها، وقال المراقب العام الحالي الأستاذ محمد رياض الشقفة في حوار مع فضائية بي بي سي: إنهم لا علاقة لهم بالإخوان، موقع سوريون نت ٢٦-١٠-٢٠١٠م.

(٢) انظر: مختار نوح، موسوعة الحركات الإسلامية والسياسية، ثلاثون عامًا من الصراع في مصر، ج١ قضية الفنية العسكرية، موقع مختار نوح على شبكة الإنترنت.

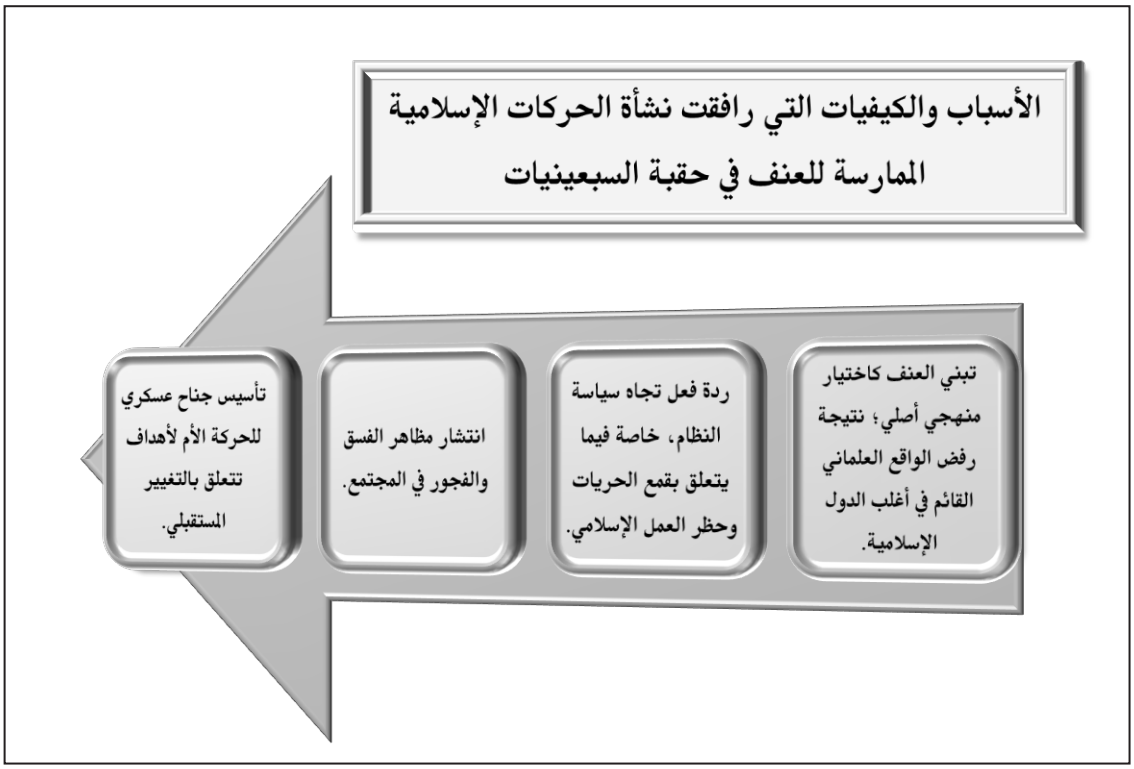

للإنقـــاذ بعد تحقيقها فوزًا كاســـحًا في الانتخابات، وكذلك ظهرت الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

وفّـــر الجهاد فـــي أفغانســـتان- وكذا البوســـنة والشيشـــان- الذي طال أمده منذ السبعينيات وحتى مطلع التســـعينيات مجالات رحبـــة لتلقي التدريبات العســـكرية ليتكون جيل كامل من الشباب الإسلامي أطلقت عليهم وســـائل الإعلام اسم «الأفغان العرب»، وقد انخرط عدد كبيـــر منهم بعد عودته في مختلف الحركات الجهادية التي تبنت ممارســـة العنف داخل الدول الإسلامية.

بلغـــت أغلب هذه الجماعات مرحلـــة «الذروة» من كثافـــة العمليـــات المنفذة فـــي الفترة مـــن منتصف الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات، وأبرزها: جماعة الجهـــاد، الجماعة الإســـلامية -مصـــر- ، الجيش الإســـلامي للإنقاذ، الجماعة السلفية للدعوة والقتال - الجزائر-.

انقضـــت مرحلـــة «العنفوان» في ممارســـات تلك الحركات في مدة تراوحت من سبع إلى عشر سنوات، دخلت بعدها فـــي مرحلة من التراجع المعنوي والمادي والعســـكري، وتـــوزع الأتباع بين خيـــاري: الاعتقال، المطـــاردة، ولم يلبث كثير من قـــادة تلك الحركات أن دخلوا في مرحلـــة تفاوضية مع الســـلطات، أعقبها إعلان مراجعات فكرية وشـــرعية للمفاهيم السابقة أســـفرت عن نبذ العنف، وكان التحول كاملاً بالنسبة للجماعة الإســـلامية المصرية، والجيش الإســـلامي الجزائـــري، بينمـــا كان جزئيًا لـــدى جماعة الجهاد والجماعة السلفية للدعوة والقتال.

نظرة تحليلية:

يفيد الاطلاع على التجربة التاريخية لهذه الحركات في اســـتنباط عدة أنمـــاط تحليلية قابلـــة للتكرار، والتحليل هنا يتناول مسارات الجماعات التي مارست العنف ثم انتهـــى وجودها كجماعـــة، أو توقفت عن نشاطها قبل العام ٢٠٠٠م:

١- موقف الجماهير:

لم تحظ ممارسات العنف في أي بلد إسلامي بتأييد جماهيـــري لافت، وانحصر أغلب الدعم والنصرة في مستويات محلية ضيقة انطلاقًا من الانتماء العشائري أو القبلـــي- حالـــة الجماعة الإســـلامية في صعيد مصر-، وعجزت كافـــة الحركات الجهادية من خلال تبنيها للعنف أن تصل إلى مرحلة متقدمة من تحريك الجماهير في اتجاه «انتفاضة» أو «ثورة شعبية».

وكان الأمـــر الذي عزّز الإعـــراض الجماهيري عن هذه الجماعات هو سقوط أعداد متزايدة من القتلى والمصابين جـــراء العمليات المنفّـــذة، ولم يصمد أي تســـويغ قدمته هذه الجماعات أمـــام حقيقة أن دماء المســـلمين محرمة، ولا يمكن بحـــال القبول بأن نصر الإســـلام يقتضي أن يقتل المسلم أخاه المسلم أو يهدر دمه.

٢- موقف العلمانيين:

استغل العلمانيون ممارسات العنف بصورة واضحة خلال فترة المواجهات المشـــار إليها، وتنوع الاستغلال بين الترويج لقوانين مقيدة للحريات، أو محاولة تقليص مساحة التدين المتاحة، أو استغلال ممارسات العنف في التضييق على التيارات الأخرى التي لا تتبنى ذلك النهج، ومن الملاحظ أن هؤلاء العلمانيين كانوا من أكثر الناس اعتراضًا وتشكيكًا في المبادرات التي بدأ قادة الجماعة الإســـلامية في مصر بطرحها منذ منتصف التسعينيات.

٣- اضطراب في تكوين منظومة الأهداف:

بعد سنوات من المواجهة والصراع بين تلك الحركات والسلطات المحلية، كان واضحًا حدوث اضطراب كامل في منظومة الأهداف؛ بحيث بات من المستحيل تكوين رؤية دقيقة عن الغاية التي تســـعى إليها الحركات من خلال ممارســـتها للعنف، ويمكن ملاحظة تتابع هذه المراحل فيما يتعلق بمنظومـــة الأهداف: أولاً: ذوبان الأهـــداف الأولى. ثانيًا: تكوّن أهداف مرحلية جديدة متعلقة بالصـــراع وليس بالقضية الأساســـية. ثالثًا: مسارات الثأر والانتقام.

٤- الإنجاز:

لم تحقق أيّ من الحـــركات التي تبنت نهج العنف أهدافها التي أعلنتها كمُسَوِّغ لتبني هذا النهج، ولذلك تضمنت المراجعات التخلي عن الســـعي لتحقيق هذه الأهداف بذلك النهج، وهذا يعني أن مستوى الإنجاز يساوي صفرًا، وأن المسوغات التي طُرِحت في المرحلة الأولى كانـــت مُجانبة للصواب، يشـــمل ذلك أهدافا مثل: إقامة حكم إسلامي في الدول العلمانية، أو مثل: تغيير المنكرات وإزالة مظاهر الفســـاد في المجتمعات الإسلامية، ولا يخفى أن درجة الإخفاق تزداد عندما تؤدي ممارســـات العنف إلى ترسُّخ أو انتشار أو تمكُّن ما اســـتهدفت تلك الجماعات إزالته أو تغييره، بحيث أنه يصبح بعد العنف في حالة أقوى مما كان عليه بعد ممارسات العنف.

٥- المراجعات:

أغلـــب الحركات وصلت إلـــى قناعاتها الجديدة- المراجعات- بعد بلوغهـــا مرحلة متقدمة من الصراع مع الســـلطات وبعد استنفاد القوى والمصادر في تلك المواجهات وصولاً إلى وضع تفاوضي صعب، سواء تم ذلك من وراء الأســـوار داخل المعتقلات، أو في حالة المطاردة.

وبعبارة أخرى: لم يكن ذلك يمثل الوضع التفاوضي الأمثـــل لتلك الحـــركات، وعادة ما تكون هذه ســـمة القناعات التي تتكون نتيجة الوصول إلى خيار الصفر، فـــي حين أن التوقع المبكر للوصـــول إلى هذه المرحلة والإدراك الاستباقي بأن نهج العنف ذو عاقبة وخيمة على كافة الأطراف، كان يمكن أن يحقق لهذه الحركات مزايا تفاوضية أفضل من تلك التي تحققت.

ومن أبرز الأســـماء التي قدمت مراجعاتها بعد أن

عُرِفت في مرحلة سابقة بالحدة والتشدد في اتباع نهج العنف: كرم زهدي، د. ناجح إبراهيم، من قيادات الجماعة الإسلامية في مصر- مدني مرزاق: قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ، حسن حطاب: قائد الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الجزائر، سيد إمام -دكتور فضل- من أبرز رموز جماعة الجهاد المصرية.

التجربة الثانية للعنف.. بداية ...:

الغرض من المقارنة بين التجربتين هو إثبات تحقق نفس التداعيات السلبية التي تعرضت لها الحركات المتبنية للعنف سابقًا مع مثيلاتها حاليًا، مع التنويه إلى تزايد الاحتمال بأن تتعرض الحركات الحالية لنفس المآلات الثلاثة التي بلغتها حركات التجربة الأولى: الاعتقال، المطاردة، المراجعات.

وجدير بالذكر أن تجارب الحركات الإسلامية تتضمن عددًا كبيرًا من الأنماط القابلة للتكرار؛ بسبب التشابه في النشأة والمنهج والغاية، وهذه عوامل ترفع من احتمال بلوغ الحركات المتبنية للعنف حاليًا نفس ما بلغته الحركات الأولى، مما يعني أن المبادرة بالتخلي عن هذا النهج تحقق المصلحة للجميع.

١- موقف الجماهير:

لم تحقق ممارسات الحركات الحالية التي تتبنى العنف تأييدًا يُعتَدّ به في أوساط الجماهير، وعلى رغم أن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م حظيت بتأييد لدى كثير من شرائح الجماهير المسلمة؛ نتيجة الشعور الطاغي بالظلم الأمريكي الذي يتعرض له العالم الإسلامي، إلا أن هذا التأييد خفت تدريجيًا مع ظهور عدد من التفاعلات بالغة الضرر أفرزتها تلك الهجمات التي تحولت مع الوقت إلى نقطة فاصلة يُؤرَّخ بها - ما قبل وما بعد سبتمبر- في مسيرة العمل الإسلامي، بل وفي الأوضاع السياسية والاقتصادية للعالم الإسلامي بأسره، وفي أغلب المجالات لا يزال المسلمون يتبينون أن أحوالهم في مرحلة «ما قبل» كانت أفضل بكثير منها في مرحلة «ما بعد».

أما بالنسبة لعمليات العنف في السنوات التالية؛ فلم يُرصد لها تأييد ملحوظ، عدا فئات من الشباب المتحمس، هذا فيما يتعلق بالساحة الغربية، أما على الساحة الإسلامية؛ فإن التأييد يصل إلى مستوياته الدنيا حتى يكاد يتلاشى على كافة المستويات الجماهيرية التي اتفقت على نبذ العنف بالنظر إلى نتائجه الدامية، ويؤكد الدكتور ناصر العمر أنه «لا يُعرف من كبار علماء الأمة المعتبرين من أيَّدهم في أي بلد من البلاد»[1]، ولأن الناس تبعٌ لعلمائهم؛ فإنه يمكن توقع مستوى الرفض لهذه الممارسات على المستوى الجماهيري.

٢- موقف العلمانيين:

تطور الاستغلال العلماني لممارسات العنف في صورتها الحالية ليتخذ صورة تراتبية ذات نمط واحد متكرر، فالأجندة العلمانية تتضمن بنودًا كثيرة على جدول الأعمال، وهم ينتظرون أي عملية تفجير هنا أو هناك ليستخدمونها كمحفّز للانتقال إلى البند التالي، وفي كثير من الأحيان عندما يفتقدون فعلاً عنيفًا فإنهم يحاولون «تدبيج» نموذج مفتعل لتهديد بقتل أو حتى افتعال هجوم لم يقع، وهكذا تكون النتيجة الحتمية لأعمال العنف: تسريع جدول الأعمال العلماني، وقد اعتاد كثير من المثقفين العلمانيين أن يُعقِّب طرحه المتجرئ على الإسلام بتلقيه رسالة تهديد -مزعومة- بالقتل من جهة مجهولة.

٣- منظومة الأهداف:

في هذا الصدد يجب التفريق بين الطرح النظري للحركات المتبنية للعنف وبين واقعها العملي؛ إذ يكشف الجانب النظري عن استراتيجية تبدو للوهلة الأولى مُصاغة بعناية مع طموحات عالية تُوحي بامتلاك

(١) حوار مع الشيخ العمر، مرجع سابق.

قـــدرات وإمكانات ضخمة[1]، وهـــذا يظهر في كثير مـــن أدبيات تلك الحركات، لكن عند النظر في الواقع العملي يختلف الحال تمامًا؛ حيث يتضح حجم المغالاة فـــي ربط الأهداف بوســـائل لا تُحققها، فقد انغمس هؤلاء فـــي حالة مشـــابهة تمامًا لحـــركات المرحلة السابقة؛ حيث ذابت الأهداف الأولى، وتكونت أهداف أخرى مقترنة بالصراع، ســـواء مع السلطات المحلية أو مع الفصائل المنافسة من اتجاهات أخرى، كما هو الحـــال بين القاعدة وفصائل المقاومة في العراق، وما بين حركة شـــباب المجاهدين والحزب الإسلامي في الصومال، فهذه أنمـــاط من القتال غير المفهوم الذي لا يوجد ما يسوّغه ولا علاقة له ألبتة بالأهداف التي أعلنتهـــا تلك الحركات في بداية نشأتها.

مثـــل ذلك يقال عـــن عمليات خطف السائحين والاحتفاظ بهم من أجل الحصول على فدية، أو إرســـال طرود أو أحذية مفخخة إلـــى الطائرات التـــي تقل على متنهـــا عربًا ومســـلمين وكفارًا، ويؤدي تفجيرها إلى إلحاق الأذى بالجميـــع، ثم القول بـــأن هذه العمليات تأتي في سياق «حرب استنزاف»، وكما جاء في البيان الصادر بهذا الصدد منســـوبًا إلى القاعدة «الطرود التي أُرسِلت إلى الولايات المتحدة أواخر عام ٢٠١٠م لم يكن هدفها القتل، بل التســـبب بأكبر قدر ممكن من الاضطرابات الاقتصادية».[2]

هذه كلها أهداف غير مفهومة، ولا يمكن تخيُّل دولة تنهار أو تنهزم بسبب «أفخاخ» لا تنفجر، بينما قبل تسع سنوات كانوا يُؤملون أن تفجيرَ أربع طائراتٍ كاملة في أهداف كبرى وقتلَ أكثر من ثلاثة آلاف شـــخص في ساعة واحدة، سوف يؤدي إلى تحقيق الانهيار أو حتى الهزيمة، وهـــو ما لم يحدث، فيكف يُقبل -عقلاً- أن تنجح وسائل محدودة التأثير في تحقيق هدف أخفقت دونه وسائل بالغة التأثير؟!!

٤- الإنجاز:

حتى هذه اللحظة؛ فإن «جردة الحســـاب» لا تعطي نتائج إيجابية حسب تقويم الحركات الممارسة للعنف نفسها، فحالها قبل عشر سنوات كان أقوى بكثير مما هي عليه الآن، ولم يتحول ما خسرته إلى رقم يُضاف إلى خانة خســـائر أعدائها، بل إن أعداء الأمة لديهم قدرة هائلة على تجاوز الخسائر بعكس تلك الحركات، وأصبح الحديث يدور عن اختراقات وتوظيف واستغلال لا ينتهي، مع تدهور في الموارد، وتراجع في إمكانـــات التجنيد للأتباع الجـــدد، بالإضافة إلى انخفـــاض ســـقف الطموحات والعمليات المنفذة، ويُفترض أن يكون الإنجاز معيارًا أساســـيًا لتقويم الأداء والنظر في صحة الوسائل والأساليب المتبعة، وفي حالة الحـــركات المتبنية للعنف؛ فإن استخدام هذا المعيار لتقويم أدائها في السنوات العشـــر الماضية يؤدي إلى نتيجة معروفة سلفًا.

حتى هذه اللحظة فإن "جردة الحساب" لا تعطي نتائج إيجابية حسب تقويم الحركات نفسها الممارسة للعنف ، فحالها قبل عشر سنوات كان أقوى بكثير مما هي عليه الآن، ولم يتحول ما خسرته إلى رقم يُضاف إلى خانة خسائر أعدائها، بل إن أعداء الأمة لديهم قدرة هائلة على تجاوز الخسائر بعكس تلك الحركات، وأصبح الحديث يدور عن اختراقات وتوظيف واستغلال لا ينتهي

٥- المراجعات:

يبقـــى بعـــد ذلك فـــي قائمـــة المقارنـــة مرحلة «المراجعات»، وهي كما أشـــرت سابقًا تكون جماعية وفرديـــة، وقد تحققت تراجعات كثيرة على المســـتوى الفردي فـــي الصفوف القيادية للحركات الممارســـة للعنـــف حاليًا، وينقل الدكتور ناصـــر العمر أن الذين أعلنوا عن تراجعهم عن نهج العنف في الســـعودية لم تُمارس عليهم أية ضغوط، وأنهم قالوا ما وصلوا إليه بقناعتهم الشخصية -حســـب علمي- بعد أن أدركوا خطأ هـــذا النهج من العنف فالمقدمات الخاطئة تقود

(١) هـــذه الطموحات غير مقبولة، خاصة ما يتعلـــق منها بإثارة الفوضى داخل الدول الإسلامية واستهداف المخالفين.

(٢) مفكرة الإسلام ٢١-١١-٢٠١٠م.

إلـــى نتائج خاطئة[1]، وهذا تطـــورٌ عن حالة حركات المرحلة الســـابقة الذين نتجت أغلب مراجعاتهم بعد قضاء سنوات طويلة داخل المعتقلات، ولكن المراجعات الحاليـــة -رغم أهميتهـــا- تظل فـــي النهاية فردية، والتغير الحقيقي إنما يحدث مع التحول الجماعي قبل أن تصل هذه الحركات إلى مرحلة «خيار الصفر».

وقد وقع التحول على المستوى الجماعـــي في حالة واحد فقط؛ حيث أعلنت الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية عام ٢٠٠٩م عن نشر مراجعاتها - اســـتغرق إعدادها ســـنوات- فـــي إصـــدار ضخم بعنوان:» دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس»، أثبتوا فيه تحولهم الشرعي والفكري[2] ، واللافت أن الجماعة ذكرت في مراجعاتها التي سُميت بـ «الدســـتور» عبارة تلخص حال تلك الحركات، وما تسببه من إشـــكالات: «لقد كتبنا هذا الكتاب، ونحن نعلم أن الأفكار التي كانت لدينا عندما كنا في عنفوان الشباب، والتي أدت بنا إلى سلوك طريق الجهاد، هي أيضًا موجودة لدى الكثير من شباب اليوم»[3] ، وهكذا : دوران في حلقة مفرغة، فمن يحمل تلك الأفكار اليوم ســـوف يظل يمارس العنف حتى يأتي عليه يومٌ يدرك فداحةَ الخطأ الذي يرتكبه، ومن ثم يتقدم بمراجعاته إلى الجيل الجديد الذي لن يقرأها، والعبرة واضحة: هذه الحركات تنتج أشـــخاصا لا يقـــرأون إلا عندما يكتبون مراجعاتهم فقط.

من إشكالات التأخير في تقديم المراجعات الداعية إلى نبذ ممارســـات العنف، أنها عندما تُقدم بصورة جماعيـــة -كما فـــي حالة الجماعة الإســـلامية في مصر- فإنها غالبًا ما تتضمن أفكارًا يُصنِّفها كثيرٌ من الإسلاميين على أنها تنازلات ليس لها داعٍ، ولا علاقة لها بالعنف، الذي هو موضوع المراجعات.

المسار الثاني: الحركات والتيارات السلفية:

التشابه النسبي في منهج التلقي الشرعي والسمت العـــام للتديـــن بـــين التيارات الســـلفية، والتيـــارات التـــي يُصطلـــح علـــى تســـميتها بـ «الســـلفية الجهاديـــة»، أحدث تداخلاً تصنيفيًـــا -عن قصد أو عـــن جهل- بـــين التيارين، ممـــا ألحق آثارًا بالغة الســـوء بالتيارات الســـلفية، وقلَّص من قدرتها على ممارســـة أنشـــطتها المعتادة إلى درجات متدنية في أكثر المجالات، ويمكن القول: إن السلفيين هم أكثر المتضررين جراء ممارسات العنف.

من إشكالات التأخير في تقديم المراجعات الداعية إلى نبذ ممارسات العنف، أنها عندما تُقدم بصورة جماعية -كما في حالة الجماعة الإسلامية في مصر- فإنها غالبًا ما تتضمن أفكارًا يُصنِّفها كثيرٌ من الإسلاميين على أنها تنازلات ليس لها داعٍ، ولا علاقة لها بالعنف، الذي هو موضوع المراجعات

في مطلع العام ٢٠٠٠م كانت التيارات الســـلفية - في مصر والجزائر تحديدًا- بالكاد تستفيق من وطأة تداعيات العنف الذي مارســـته الحـــركات الجهادية الســـابقة طيلة حقبتـــي الثمانينيات والتســـعينيات، لتُفاجئ بركام جديد من الســـلبيات والأزمات تسببت فيها ممارســـات العنف الجديدة التـــي ميزت العقد الأخير، إنها إذن ثلاثون عامًا متتالية من الضيق والعنت والحصـــار والأزمات والمشـــكلات، كان على التيارات الســـلفية أن تواجهها وتتعامل معها مهدرة جزءًا كبيرًا مـــن طاقاتها بعيدًا عن الأهداف الأولى مثل: التطوير الذاتي، والسعي لإصلاح وتغيير المجتمعات المسلمة.

هـــذه أبرز الأضرار والســـلبيات التـــي عانت منها التيارات الســـلفية؛ جراء ممارسات العنف، ويُلاحظ فـــي بعضها حدوثه كأثر مباشـــر علـــى العنف، وفي البعـــض الآخر بتأثيـــر تغير المناخ العام، ســـواء من الناحية الدينية أو السياسية:

(١) حوار مع الشيخ الدكتور ناصر العمر، مرجع سابق

(٢) انظر موقع الإســـلاميون، إســـلام أون لاين تقرير: الإسلاميون ينشر مراجعات الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، ٥-٩-٢٠٠٩م.

(٣) سي إن إن ١١-١١-٢٠٠٩م، تقرير نك روبرتسون.

١- وُضِعت التيارات السلفية في دائرة الاتهام محليًا ودوليًا بسبب التشابه النسبي بينها وبين «السلفية الجهادية»، ولأن الأولى هي الأكثر انتشارًا وتواجدًا على الساحة، بات يُنظر إليها على أنها الأصل للفرع الجهادي، وأن افتراق الفرع عن أصله ليس انشقاقًا بل اتفاقًا وتنسيقًا للأدوار، وفي أحسن الأحوال صُنِّفت التيارات السلفية بوصفها كيانات هلامية غير قادرة على ضبط أتباعها أو تحصينهم، وأن دورها الأساس هو توفير الأتباع وتوليد الأجيال للحركات التي تتبنى العنف، وتبعًا لذلك توزعت استراتيجيات التعامل مع تلك التيارات على مسارين: أولهما: الافتراض بأن بعض التيارات السلفية له علاقات شراكة مع الحركات الجهادية، وبالتالي يجب تصنيفهما في خانة واحدة. والمسار الثاني: الافتراض بأن كل سلفي هو مشروع «جهادي» محتمل، ومن ثَم يصبح الخيار الأمثل هو: محاصرة الفكر السلفي بالتزامن مع تقليص الوجود السلفي، أي محاربة الفكرة ومن يحملها وما يبلغها.

٢- قبل عقدين أو ثلاثة كان السلفيون يتمتعون بقدرة عالية على الوصول إلى الجماهير بكافة السبل، نعم لم يكن السلفيون يتميزون بإمكاناتهم الجماهيرية بصورة عامة، ولكن بقيت السبل مفتوحة والقيود مرفوعة أمام من يتقن العمل مع الجماهير، ومع تتابع موجتي العنف المشار إليهما تقلصت المساحات المتاحة أمام السلفيين للعمل الجماهيري إلى حدودها الدنيا، وبلغ التقليص ساحة المساجد، حيث الموئل السلفي للدعوة؛ فوُضِعت القيود على الممارسات الدعوية المعتادة من خطابة ودروس ومحاضرات، وأصبحت الساحة الوحيدة المتاحة للوصول إلى شرائح واسعة من الجماهير هي: الفضائيات، وهي رغم رحابتها إلا أنها تتيح المجال لعدد محدود من الدعاة مقارنة بآلاف من الخطباء وطلبة العلم الذين كانوا يملئون المساجد، كما أن الفضائيات لا تتيح التواصل الجماهيري عن قرب، فضلاً عن تعرض الدعوة عن طريقها للحجب كما حدث في الآونة الأخيرة.

٣- اضطرار كثير من رموز التيارات السلفية إلى إعادة صياغة الخطاب السلفي، بما يتضمن تنازلات -منهجية أحيانًا- من أجل تجسير الهوة، وتقريب الطرح السلفي الذي بات أكثر غربة داخل المجتمعات الإسلامية، على الرغم من انتشار الدعاة السلفيين في الفضائيات فهم لا يمتلكون القدرة على طرح كل ما يتضمنه، المنهج السلفي ويدعو إليه، وقد أسفر تكرار محاولات «إعادة الصياغة» المتكررة عن تشوه في المواقف والمفاهيم مع الوقوع في تناقضات صارخة لا تتناسب مع مسلمات المنهج السلفي، فبات تناول المذاهب المنحرفة والمنكرات والعصاة وحتى الكافرين، انتقائيًا إلى حد كبير، ويزداد التناقض عندما تقتضي معادلاتُ التوازن- أو البقاء- توجيهَ انتقادات لاذعة تجاه طرف أو جهة تستحق النصح اللطيف، في حين تسلم جهة أخرى لا يخفى عداؤها من مجرد النقد الخفيف.

٤- هذا اللجوء المتكرر إلى «إعادة صياغة الخطاب» أفرز بدوره مناخًا خلافيًا عزز من الانشقاقات والتباينات في الأوساط السلفية مع تزايد الاجتهادات المسيسة الانتقائية التي لا تنطلق من تأصيل شرعي حقيقي، بمعنى أن كل اجتهاد على هذه الشاكلة عندما يتم طرحه على الملأ تنشأ على الفور ردات فعل مؤيدة ومعارضة له، وهكذا مع كل اجتهاد يتميز شقّ جديد في الصف السلفي حتى بات بعض المنتمين للتيارات السلفية يقسمون الرموز إلى: يمين ويسار.

٥- يتوَافَق كثيرٌ من مثقفي العلمانيين مع منتقدي الإسلام والمسلمين في الغرب على تقمص حالة «التربص» المستمر بالخطاب السلفي عبر وسائل الإعلام المختلفة، ويأتي موقع «ميمري تي في» في مقدمة المتربصين في الغرب، وهذا الاسم اختصار لعبارة «معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط» ومؤسسه عام ١٩٩٨م هو العقيد السابق في مخابرات الجيش الصهيوني «إيجال كارمون»، والمعهد مَعْنِيّ برصد وتحليل المواد المسموعة والمشاهدة، والمقروءة في

إعلام الشرق الأوسط، ويتابع أيضًا محتوى المناهج التعليمية والاتجاهات الدينية، ويقع مركزه الرئيس في واشنطن، وله أفرع في بغداد، وطوكيو والقدس، ويعمل فيه أكثر من ٧٠ موظفًا حول العالم، تُترجَم تقاريرُه إلى الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية، ويذكر الموقع أنه يعمل على نقل صورة واقعية للجهاد الإسلامي في المنطقة العربية وباكستان وأفغانستان، ويقدم بابًا مختصًا في التنبيه على الخطط الإرهابية، ويتضمن تغطية لأهم ١٠٠ موقع إسلامي، وأهم ٧٥ قناة إسلامية وعربية من بينها: الجزيرة، المجد، اقرأ، الرسالة، الناس، الرحمة، المستقلة[١]، ونشر الموقع عام ٢٠٠٩م وحده ١٥ ألف تقرير مترجم، بالإضافة إلى ترجمة ١٦٠٠ مقطع تلفزيوني منقول من فضائيات الدول الإسلامية.[٢]

نتيجة حالة «التربص» وُضِعَ الدعاةُ والعلماءُ المنتمون إلى التيارات السلفية تحت رقابة مستمرة، فكل تصريح أو فتوى أو موقف يصدر عن أحدهم قابلٌ للرصد و«إعادة التصنيع» والترويج في سياقات جديدة، فقد يجد داعيةٌ ما نفسَه فجأة ودون سابق إنذار موضع اهتمام عشراتٍ من وسائل الإعلام العربية أو الغربية بسبب كلماتٍ ألقى بها.

وحالة «التربص» هذه لا ينفع معها حَذَر ولا فطنة؛ إذ منتهى ما يمكن الوصول إليه في ذلك أن يمتنع الداعية عن الكلام[٣]، وحتى لو اقتصر على نصوص القرآن والسنة دون غيرها، فهذا لا يكفي؛ إذ بحسب ثقافة «المتربصين» فإن أكثر من نصف القرآن والسنة يدعوان إلى معاداة السامية، ورفض التعايش بين الأديان، ومعاداة الآخر، وقتال الكافرين، وحبس المرأة في بيتها.. وقتل الفأر، والأخير جاء النص عليه في حديث للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد أدى ذكر هذا الحديث في برنامج يشارك فيه الداعية محمد المنجد إلى ضجة إعلامية كبرى؛ لأنه اعتدى على حق « ميكي ماوس» في الوجود؛ حيث تناقلت الخبر عن موقع ميمري كُبرياتُ وسائل الإعلام مثل: سكاي نيوز، فوكس نيوز، إيه بي سي، إن بي سي.[٤]

الطريف أن موقع يهودي آخر مهتم بمتابعة الإعلام الفلسطيني (pmw) نقل عن قناة الأقصى التابعة لحماس استخدامها ميكي ماوس بطريقة أخرى في أحد برامج الأطفال؛ حيث ذكر الموقع أن حماس توظّفه لتدريب الأطفال على الإرهاب، وانتقى الموقع مقطعًا من البرنامج يظهر فيه شخص يرتدي دمية «ميكي ماوس»، ويردد كلمات متضمنة رسائل توعية للأطفال حول الصراع مع اليهود.[٥]

٦- تأثر الوجود السلفي في أوروبا كثيرًا بعد سبتمبر ٢٠٠١م، ثم تفجيرات مدريد عام ٢٠٠٤م ثم تفجيرات لندن عام ٢٠٠٥م، وبعد أن كانت الساحة الأوروبية تتميز بحرية الحركة والنشاط، تغيرت الأوضاع مائة وثمانين درجة، ليتحول السلفيون إلى فئة منبوذة مُحاصَرة تعاني التضييق والرقابة المستمرة، وقد وَصفَ تقريرُ راند - عام ٢٠٠٧م حول الإسلام المعتدل- التيارَ السلفي بأنه «تيارُ الاعتزاز بالإسلام بأكمله، ومحاولةِ تطبيق كافة تعاليمه»، ويصنّفه التقرير بأنه أخطر التيارات التي تواجه أوروبا، ويجب تحجيمه ومقاومته، والعمل على تقليص وجوده العملي في الحياة الفكرية للمسلمين في أوروبا.[٦]

(١) ميمري تي في.. المسلمون في عيون وقحة، شبكة الألوكة ٢٥-٨-٢٠١٠م.

(٢) عبد العزيز كحيل، مقال: مركز ميمري الصهيوني، شبكة الألوكة ٧-٧-٢٠١٠م.

(٣) لا يمنع ذلك من أهمية التزام الدعاة بتطوير ومراجعة خطابهم الديني بما يحقق أمرين: عدم التخلي عن الثوابت وتجنب تطويع مفردات الخطاب إلى درجة التنازل، والأمر الثاني، هو تقليص منافذ الانتقاد ومواطن التربص أمام تلك الفئة المستهدفة للإسلام.

(٤) انظر مقطع الفيديو على موقع يوتيوب بتاريخ ٣-١٠-٢٠٠٨م:
http://www.youtube.com/watch?v=vfporWh3Y9s&feature=related

(٥) يوتيوب ٨-٥-٢٠٠٧م وقد شاهد المقطع نحو ٧٠٠ ألف شخص حتى الآن والناشر هو الموقع اليهودي: مراقبة الإعلام الفلسطيني
http://www.youtube.com/watch?v=gi-c6lbFGC4

(٦) د باسم خفاجي، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧، المركز العربي للدراسات الإنسانية ٢٠٠٧م.

المثال الأكثر تعبيرًا عن «حالة العداء للإسلام» في أوروبا، هو إصدار قانون في فرنسا يجرّم ارتداء النقاب في الأماكن العامة، وقد صدر القانون قبل أشهر بإصرار عجيب وإجماع كبير من الحكومة والبرلمان مؤيدَيْن بالرئيس نيكولا ساركوزي، ويمكن ملاحظة مستوى العداء بمعرفة أن وزارة الداخلية الفرنسية قدرت عدد المنتقبات في فرنسا- مواطنات ومقيمات- بحوالي ٣٦٧ امرأة، [١] وبغض النظر عن صحة الإحصاء فيبقى أنه صادر من جهة رسمية، وتم إصدار القانون بناء على تقديرها للموقف، القضية إذن ليست في بضعة مئات من المنتقبات، ولكنها الرغبة في «تحجيم» الوجود السلفي، وعرقلة انتشاره داخليًّا، أو تحول فرنسا إلى جهة استقبال للسلفيين الراحلين من دول عربية أو أوروبية أخرى، باختصار: منع النقاب هو الوسيلة الأنجع لوقف الزحف السلفي من وجهة نظر أوروبا.

يتخذ شلغومي موقفًا «متطرفًا» من المظاهر السلفية مثل اللحية والنقاب، ويقول: «إنه منظر بشع ومخيف أن ترى سيدة مسلمة بهذا الكمّ من السواد، نحن اليوم نتحاور ونتناقش، وأتلقى التهديدات لأنني ضد النقاب.. حرام أن نحصر الإسلام الحنيف خلال ١٥ قرنًا من الزمان في قطعة سوداء أو «خرقة سوداء» من القماش، إن ديننا أعظم من ذلك».

وتقدم الجهات الغربية المعنية نماذج معينة من الفكر والتدين الإسلامي القابل للتواجد في أوروبا، أبرز سمة تميز النماذج الجديدة هي رفضهم التام لمعطيات التدين السلفي ومظاهره، وفي فرنسا تبرز ثلاثة أسماء تحظى بالتقدير والثناء في الإعلام الأوروبي، أولهم: الشيخ دليل أبو بكر رئيس المجلس الفرنسي للدين الإسلامي، وقد عيّنه في هذا المنصب بدون انتخاب الرئيس ساركوزي أثناء توليه وزارة الداخلية، وتلقي الضوءَ على دلالة الاختيار الزيارةُ التي قام بها سفير الكيان الصهيوني للشيخ دليل في مكتبه لتهنئته على المنصب الجديد. [٢]

ثاني الثلاثة، هو عبد الوهاب مدب، الذي يُعرف بأنه باحث متخصص في الفكر الإسلامي، والرجل يحمل كراهية شديدة للتدين السلفي، ويقول صراحة: «علينا تخطي بُعد الإسلام والقرآن دون نكران جذورنا الألفية، لكن ينبغي تأريخ تعاليم الكتاب ووضعها في إطار الحداثة، فبهذا فقط سيتمكن العالم الإسلامي من ردع الأصوات الداعية إلى العنف والجهاد»، ويقول أيضًا: «إن العالم الإسلامي إذا أراد اللحاق بركب الحضارتين اليهودية والمسيحية، عليه تجاوز حرفية السنّة النبوية»، وقد أصدر «مدب» كتابين بعد ١١ سبتمبر أولهما بعنوان «مرض الإسلام» والثاني يحمل عنوان «الخروج من اللعنة»، ومفهوم طبعًا قصده من التسمية. [٣]

ثالث النماذج هو الشيخ حسن شلغومي، إمام مسجد منطقة درانسي شمال باريس، وهو من أصل تونسي وتم اختياره من بين ٢٤٠٠ إمام في فرنسا ليمثلهم في لقاء الرئيس الأمريكي باراك أوباما العام الماضي، ويحظى الرجل بلقاءات مستمرة من نوّاب في الكونجرس ورجال دين مسيحيين ويهود، ويفتخر بأنه زار قطاع غزة بعد الحرب الأخيرة كما زار أيضًا عائلات يهودية في مستعمرة سيدروت [٤] للوقوف على معاناتهم من صواريخ حماس.

ويتخذ شلغومي موقفًا «متطرفًا» من المظاهر السلفية مثل اللحية والنقاب، ويقول: «إنه منظر بشع ومخيف أن ترى سيدة مسلمة بهذا الكمّ من السواد، نحن اليوم نتحاور ونتناقش، وأتلقى التهديدات لأنني ضد النقاب.. حرام أن نحصر الإسلام الحنيف خلال ١٥ قرنًا من الزمان في قطعة سوداء أو «خرقة سوداء»

(١) صحيفة الرياض ٣١-٧-٢٠٠٩م

(٢) عادل قسطل، المد الإسلام في فرنسا بين التحجيم والتنظيم، الجزيرة نت، ٣-١٠-٢٠٠٤م.

(٣) موقع إيه كي آي الإخباري الإيطالي ٥-٨-٢٠١٠م.

(٤) مجلة الأهرام العربي ١٨-٧-٢٠٠٩م.

من القماش، إن ديننا أعظم من ذلك».

ويستخدم شلغومي لغة تحريضية واضحة ضد التيارات السلفية بدمجها مع الحركات التي تتبنى العنف والمشمولة بوصف «الإرهاب» حسب التصنيف الغربي، فيقول: «لا بد أن نظهر للناس أن التطرف يضرب بأطنابه في أوروبا من انتشار للحركة الأصولية المتشددة، التي نزلت تحت الأرض؛ خوفًا من قوانين الإرهاب الجديدة، وتلك التيارات الأصولية موجودة في أغلب البلدان، وأوروبا لا تجد لها مخرجًا من هذا الفكر الأصولي المتطرف، وآخر الشهر سيصدر لي كتاب في العاصمة الفرنسية باريس اسمه: الشيخ حسن شلغومي، من أجل إسلام فرنسي».(١)

الأمر اللافت هنا أن مركز ميمري لمراقبة الإعلام الإسلامي نشر تقريرًا مطولاً بعنوان «مفكرون فرانكفونيون ضد النقاب» نقل فيه مجموعة من أقوال «المفكرين» المسلمين الرافضين للنقاب، والذين يدعون إلى إعادة قراءة الشريعة بلغة عصرية، وفي مقدمتهم: مدب، أبو بكر، شلغومي.(٢)

٧- في سياق محاربة الفكر السلفي، تعرضت المؤسسات التي تتعامل مع «المحتوى السلفي» بالنشر والتبليغ إلى مضايقات عدة، وتراوح أسلوب التعامل معها بين أربعة خيارات: التعديل- التقليص- الغلق- الاستبدال.

فهذه المؤسسات مطالبة بتعديل مناهجها بحذف أغلب محتواها السلفي، وإلا فهي تواجه خياري التقليص أو الغلق، كما يوجد خيار آخر مطروح في عدة دول، وهو استبدال المحتوى السلفي أو المؤسسات السلفية ببدائل أخرى تتبع الطرق الصوفية، الذين يحملون إرثًا كبيرًا من الخلافات والعداء للتيارات السلفية.

المسار الثالث: التيارات الإسلامية السياسية.. آثار عامة:

لم تكن الآثار السلبية المباشرة التي تعرضت لها التيارات السياسية بنفس المستوى الذي تعرضت له السلفية؛ إذ انحصرت غالبًا في إشكالات الحركة والتمويل التي لاقت صعوبات متزايدة بسبب القوانين الجديدة التي صِيغَت من أجل محاربة «الإرهاب» مع بقاء المجال مفتوحًا للاجتهاد حسب كل دولة.

كان يُنظر إلى التواجد الإسلامي في عدة دول أوروبية على أنه يشكّل جهة مساندة ودعم للعمل الإسلامي بالنظر إلى مساحة الحرية التي تتمتع بها تلك الدول مقارنة بالدول الإسلامية، ولكن بعد ١١ سبتمبر؛ تقلصت مساحة العمل الإسلامي في الغرب إلى درجة كبيرة، وبات قادته معنيين بالدرجة الأولى بنفي التهم، وتبييض الصفحة، وإزالة الشبهة

أغلب الأضرار التي تعرضت لها التيارات السياسية جاءت بصورة غير مباشرة وفي سياق الأضرار التي لحقت بكافة الكيانات التي تمارس العمل الإسلامي المعاصر، ومن ثَم يكفي استعراض أهم هذه الآثار العامة دون حاجة إلى تخصيصها لتيار معين.

التداعيات السلبية العامة للعنف على العمل الإسلامي:

١- ضُرِب العمل الخيري في مقتل عن طريق فرض قيود هائلة على تمويل الأعمال الخيرية نتيجة التداخل الذي كان حادثًا في عملية جمع الأموال، والذي سمح للحركات التي تتبنى العنف بالحصول على جزء لا يُستهان به من الأموال الخيرية لتمويل أنشطتها.

٢- تراجعت الأنشطة الدعوية الممولة من دول إسلامية - حكومات أو أفراد- في مواجهة المد التنصيري الجارف الذي لا يعاني من أية ضغوط أو

(١) الشرق الأوسط ٣-٥-٢٠١٠م.

(٢) انظر مقال عبد العزيز كحيل، الألوكة، سابق.

قيود، وخلت الساحة في مناطق إسلامية وغير إسلامية في آسيا وإفريقيا من الوجود الإسلامي المؤثر، بل إن هذا التراجع مَهّد الطريق بصورة غير مسبوقة أمام التغلغل الإيراني الشيعي في كثير من دول إفريقيا دون أن يُواجِه ذلك النشاط العوائقَ التي عرقلت الأنشطة السُنية.

٣- كان يُنظر إلى التواجد الإسلامي في عدة دول أوروبية على أنه يشكّل جهة مساندة ودعم للعمل الإسلامي بالنظر إلى مساحة الحرية التي تتمتع بها تلك الدول مقارنة بالدول الإسلامية، ولكن بعد ١١ سبتمبر؛ تقلصت مساحة العمل الإسلامي في الغرب إلى درجة كبيرة، وبات قادته معنيين بالدرجة الأولى بنفي التهم، وتبييض الصفحة، وإزالة الشبهة، وتعرّض كثير من الدعاة إلى الترحيل والإبعاد والتضييق، وحتى المؤسسات الإسلامية الممولة بواسطة الدول لم تسلم من التضييق، فتم اتهام مناهج التعليم بالتطرف وراجت تهمة «معاداة السامية»، رغم أنها لم تكن متداولة قبل العقد الحالي بهذه الوتيرة؛ نظرًا لحالة الصراع القديمة بين المسلمين واليهود، والتي تمثلت في التاريخ المعاصر بالصراع العربي الإسرائيلي حول فلسطين.

٤- ماذا لو حكم الإسلاميون؟ برزت ظاهرة «فوبيا الإسلام»، وهي مفتعلة في كثير من ملامحها، وهدفها الرئيس هو استخدام التيارات الإسلامية كـ «فزاعة» لتسويغ البقاء طويل الأمد في الحكم أو لمزيد من إجراءات التحجيم، والتقليص للعمل الإسلامي، وهي في ذلك كله تستخدم ممارسات العنف كرافعة أساسية لتحقيق هذه الأهداف.

٥- القضاء على «العنف» أو «الإرهاب» أصبح وسيلة مفضّلة لتَدخُّل الدول الكبرى في شئون الدول الإسلامية، ومع كل عملية منفّذة – سواء نجحت أم أخفقت- يزداد التدخل الغربي والخضوع الإسلامي، وبالتالي نشأ وضع متناقض تمامًا مع أهداف العنف، كما نظّر لها رموز ذلك التيار، فالممارسات التي جاءت في الأصل في سياق رفع الظلم عن عاتق المسلمين، أصبحت سببًا مباشرًا في إيقاع مزيد من الظلم عليهم، والتدخل في شئونهم، وبعض ما كشفته وثائق ويكيليكس المسربة عن السفارات الأمريكية يُعطي مثالاً على تحول ممارسات العنف إلى «مثقاب» لاختراق الدول الإسلامية في دول مثل باكستان.

وبينما أعطت الحركات المتبنية للعنف أولوية كبرى لانتقاد خضوع بعض الدول الإسلامية للنفوذ الأمريكي وعدَّت ذلك مسوغًا لممارساتها؛ فإن الثمرة الأولى لهذه الممارسات/ مزيد من الخضوع.. مزيد من التدخل، هذا يعني أن وقف ممارسات العنف سوف يُغلق بابًا مهمًا من أبواب التدخل والضغط.

٦- صعوبة إنشاء وتطوير مشروعات الأعمال الدعوية، أو الخيرية التراكمية التي تحتاج إلى وقت وجهود ودعم مستمر؛ لكي تؤتي ثمارها، فقد أصبح «الإجهاض المتكرر» هو الأسلوب الذي يتم التعامل به مع مثل هذه الأعمال، خاصة في الدول ذات النهج العلماني التي يحتاج فيها إنشاء مؤسسة تعليمية إسلامية إلى إجراءات معقدة، وكانت هذه الحالة موجودة بدرجات متفاوتة قبل أحداث سبتمبر، ولكنها بعد ذلك أصبحت لازمة، حتى طُرِحت أفكار في أوساط الإسلاميين تدعو قيادات العمل الإسلامي إلى التكيف مع الظرف الراهن بتأسيس أعمال ومشروعات مؤقتة مع تجهيز مستمر لبدائل جديدة- مؤقتة أيضًا- تحل محل السابقة عندما تنتهي مدة صلاحيتها.. وهكذا.

٧- «الاستعداء مجهول العاقبة»، بات مصطلحًا يصف بدقة ممارسات الجماعات المتبنية للعنف، فهي تعيش حالة من الاستعداء لكافة الأطراف والجهات تحت شعار نصرة الإسلام، ورفع راية الدين، دون أن يظهر ارتباط واضح بين هذه الأهداف وبين ما تمارسه من مظاهر الاستعداء.

يتوجه الاستعداء أولاً ناحية الأنظمة الحاكمة في الدول الإسلامية- العربية على وجه الخصوص- سواء

كانت أنظمة علمانية أم إســـلامية، والذي يؤكد حالة «جهالة العاقبة» هذه أن ما تستهدفه هذه الجماعات فـــي تلك الدول لا يمكن بحـــال أن يحقّق لها غاياتها الأساسية، فعملياتها مجرد خبط عشواء كيفما اتفق، أو كيفما تيسر من خلال الإمكانات المتاحة، في بعض الأحيان يكون المســـتهدف – على سبيل المثال- أحد مســـئولي الدولة، وعندما لا يتيســـر يُســـتعاض عنه بمن حضـــر، وأدبيات الجماعة الإســـلامية المصرية تذكر الهتـــاف الذي كان يردده أتبـــاع الجماعة أثناء محاكمتهم في قضيـــة اغتيال رفعت المحجوب رئيس مجلس الشـــعب الأسبق، كان الهتاف يقول «إحنا اللي قتلنا المحجوب وموســـى هو المطلوب» يقصدون عبد الحليم موســـى وزير الداخلية الأســـبق، والذي كانت العملية تستهدفه بالأساس، ولكن تصادف مرور موكب المحجوب بدلاً منه.[1]

هذه المعادلة تنقل تلك التيارات، ومعها بقية التيارات الإسلامية التي لا تتبنى العنف منهجًا، من حالة سيئة إلى حالة أسوأ بصورة مطردة، وهكذا يصبح نهج تلك الجماعات قوة دافعة لابتعاد النظام والدولة بأسرها عن الإسلام مع توفر المسوغات، هذا إن كانت الأنظمة التي تحكم علمانية.

أما الأنظمة التي تحكم بالإسلام جزئيًا أو كليًا، فإن اتباع العنف في مواجهتها لا يوجد ما يسوغه، خاصة إذا كانـــت مجالات النصح والدعوة متيســـرة، عندها يصبح اللجوء إلى العنف لســـد الخلل الموجود بمثابة تشويش وتشويه لجهود الإصلاح الحقيقية.

يأتي في هذا السياق تشبث الحركات المتبنية للعنف بمفهوم « قمة الهرم» أو « بؤرة الشر» في تقويم وتحليل أداء الجهات المعادية للإسلام والمسلمين، بمعنى النظر إلى شـــخص بعينه على أنه « منبـــع الأذى»، وإذا تم القضاء عليه؛ فســـوف يتقلص الشر ويتراجع الأذى، فهذا تحليـــل غير دقيق، رغم كونـــه خطوة أولى في اتخاذ تلك الجماعات قرارًا بتصفية إحدى الشخصيات المعادية لها جســـديًا[2]، فالذي يغلـــب على الكيانات والتيارات والكتل والنخب والجماعات التي تشكل في مجموعها قوى المجتمعات فـــي الوقت الحاضر، أنها تعمل في منظومـــات جماعية متوازنة أو متآزرة طالما توفرت دوافعُ بقائها، من هـــذا المنطلق يصبح الزعم بأن اختفاء أحد الرءوس سيؤدي إلى انهيار ذلك التيار أو تلك النخبة، هو قول جزافي ينطوي على قدر كبير من المبالغة.

مـــن ناحية أخرى؛ فإنه ليـــس بالضرورة أن يؤدي تصفية الرمز المتشـــدد إلى ظهور جيل أكثر اعتدالاً، بل في أحيان كثيرة يلعب الاغتيال دورًا عكسيًا بإفرازه جيل يحمل أفكارًا أكثر تشددًا من رمزه الغائب، والمثال العملـــي على ذلك، هو اغتيـــال المفكر العلماني «فرج فـــودة» في مصـــر؛ حيث لم يؤد اغتيالـــه إلى تراجع فعلي في الخطاب العلمانـــي، فضلاً عن أنه لم تلبث النخبة العلمانية أن أفرزت أشباهًا ونظائر له في حدة الخطاب، بينما تحمل الإســـلاميون الرافضون للعنف تداعيـــات عملية الاغتيال، فـــي المقابل تعرض الرمز العلماني المتشدد نصر حامد أبو زيد لمواجهة أخرى لا تتبنى العنف، ولكنها تستخدم الدعاوى القضائية في تحجيم خطـــاب الرجل، وقد نجح ذلك إلى حد كبير، حتى إنه اضُطر إلى الإقامة خارج مصر، دون تصفية أو اغتيال لأحد، ودون أن يتأذى العمل الإسلامي.

وبالتالي فإن اعتماد أسلوب العنف لتصفية الأعداء داخـــل المجتمعات الإســـلامية من شـــأنه أن يُضعف تأثير التيارات الإســـلامية، ويساهم في حصار العمل الإســـلامي في مجـــالات عديدة، بســـبب بقاء تلك الجهـــات كما هي مع توفر مســـوغات إضافية لديها لإظهار مزيد من أشـــكال العداء أو لاستعداء من بيده

(١) هناك تحليلات أخرى كثيرة تحاول أن تضع تفســـيرات مغايرة لعملية الاغتيال.

(٢) يغلـــب أن يكون ذلك في الدول الإســـلامية ذات النهج العلماني، وقد يكون هذا الشخص معاديًا للإسلام حقيقة، أو معاديًا لتلك الجماعات دون أن يكون عدوًا للإســـلام، بل في بعض الأحيان يكون من العاملين للإسلام، ولكنـــه على خلاف منهجي مع أتباع تلك الحـــركات، وهذه الحالة تكررت كثيرًا في العراق.

السلطة لقهر الإسلاميين؛ مما يترتب عليه ضرر بالغ للدعوة والدعاة، وهذا أمر مُشاهَد بوضوح في أغلب حالات الاغتيال التي تمت في مصر، بدءًا من اغتيال الرئيس السابق أنور السادات، ويذكر الدكتور ناجح إبراهيم عضو مجلس شورى الجماعة: «جربنا في مرحلة السادات محاولة الوصول إلى السلطة، وإقامة دولة إسلامية في شبابنا عام ١٩٨١م.. وكانت الدعوة متاحة للجميع وقتها.. فلما قُتِل السادات ضاعت الدعوة ولم تأت الدولة».(١)

يقسم الدكتور ناصر العمر الجهادَ بحسب ميادينه المتاحة إلى ثلاث حالات: الجهاد في البلاد المحتلة كما في فلسطين، والجهاد في بلاد يحكمها الكفار، والجهاد في بلاد المسلمين، ويقول: إن الحالة الأولى الجهاد فيها مشروع مع ملاحظة أن ذهاب الشباب المسلم إلى تلك المناطق من دول إسلامية أخرى ينتج عنه سلبيات كثيرة. أما الثانية فيتم اللجوء فيها إلى العلماء المعتبرين لدراسة الأمر دراسة وافية؛ تجنبًا للآثار الضارة التي يتحملها المسلمون. ولذلك لا بد من دراسة كل حالة على حدة دراسة شرعية مبنية على اعتبار المصالح والمفاسد، وأما الحالة الثالثة، أي في بلاد المسلمين، فلا يجوز فيها الجهاد؛ لما يترتب عليه من المفاسد العظيمة.(٢)

٨- الحالة الأخرى للاستعداء تتوجه ناحية الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وذلك بنقل ساحة العمليات إلى تلك الدول بصورة مباشرة، دون أي مراعاة لتفاوت موازين القوى؛ اعتمادًا على مفاهيم مغلوطة مثل إمكانية أن تنهار تلك الدول أو تفقد قواها من خلال الدخول معها في حرب استنزافية على شاكلة إرسال الطرود المفخخة التي تؤدي إلى إنهاك النظام بتعقيد الإجراءات الأمنية، ورفع كلفتها إلى الحد الأقصى.

إن طبيعة الدول المعاصرة وكيفية تكوينها وهيكلتها تجعل من الصعوبة بمكان أن يحدث انهيار كامل للدولة ما لم تتوفر عوامل عديدة بالإضافة إلى ظرف مواتٍ، والدول الغربية تتمتع غالبًا بمستوى متقدم من الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقني، مقارنة ببقية دول العالم، والحالة الافتراضية التي يتصورها منظّرو الحركات المتبنية للعنف، والتي عندها سوف ينهار النظام الأمريكي بحسب توقعاتهم، هي بالأساس حالةٌ تصف بدقة واقعَ العديد من الدول الإسلامية، إن لم يكن حال هذه الدول أسوأ بكثير، ورغم ذلك لم تتعرض أنظمتُها للانهيار، فلماذا لا تقاس هذه على تلك وتتغير القناعات؟

الزخم الفكري والمعنوي الذي يَمُد نهج العنف بأنفاس الحياة لا يزال باقيًا، ولا يزال الواقعُ الإسلامي مهيئًا لظهور جماعات أخرى تتبنى العنف منهجًا ومسلكًا، ما لم يتصد العلماء والمفكرون وقادة العمل الإسلامي لهذه الظاهرة التي تنسف كثيرًا من الإنجازات الحقيقية.

ولا يقتصر الاستفزاز العدائي على الحكومات الغربية فقط، بل يمتد إلى الشعوب أيضًا، ويمكن في خلال العقد الأخير رصد كمّ هائل من التجاوزات والإهانات والتصرفات الدالة على التعصب ضد الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة وأوروبا، ولا يكاد ينقضي شهر دون صدور قانون أو قرار يُقلّص من مساحة الحرية التي كان المسلمون يحظون بها في الدول الغربية، حتى سويسرا التي اشتهرت بحيادها أصدرت في عام واحد قانونين: أحدهما يمنع بناء المآذن، والثاني يقضي بترحيل الأجانب المرتكبين للجرائم(٣)، وفي ألمانيا اعترفت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بصعوبة دمج المهاجرين المسلمين، وقالت في تحذير واضح لهم: «من المهم فيما يتعلق بالإسلام أن تتطابق القيم التي يمثلها الإسلام مع دستورنا.. فما يطبق هنا هو الدستور لا الشريعة»، وأكدت ميركل على أن ثقافة ألمانيا «تقوم على قيم مسيحية ويهودية وظلت هكذا لمئات إن لم يكن لآلاف السنين».(٤)

(١) حوار مع موقع الإسلام اليوم، ٨-٥-٢٠١٠م.

(٢) حوار مع الدكتور ناصر العمر، مرجع سابق

(٣) وهي وسيلة غير مباشرة للتخلص من المهاجرين المسلمين.

(٤) رويترز ١٠-٦-٢٠١٠م.

وأفاد استطلاع للرأي نَشَرت نتائجَه صحيفة «فايننشيال تايمز دويتشلاند» أن أكثرية الألمان-٥٥٪- يعتبرون المهاجرين المسلمين عبئًا على ألمانيا، وكشف الاستطلاع الذي أعده معهد ألنباخ اعتقادَ هؤلاء أن المسلمين قد كلَّفوا ألمانيا ماليًا واجتماعيًا أكثر مما أنتجوا اقتصاديًا[1].

وهذه التغيرات في المواقف الأوروبية من المهاجرين المسلمين ليست وليدة العقد الحالي، فقد بدأت منذ زمن أبعد، ولكن ممارسات العنف المتتالية -سواء ما يُنفّذ منها أو ما يُكتشف- تُفاقم هذه الحالة، وتطرحها على قائمة أولويات الأحزاب السياسية، ومما يزيد الأمر سوءًا أن هذه الجماعات تسعى -من أجل ضمان نجاح مخططاتها- إلى تجنيد عناصر لم تكن معروفة من قبل بهذا التوجه، وربما لم يظهر عليها سمات التدين بالأساس، ومكمن السوء هنا هو أن هذا الأسلوب يوسّع من دائرة الاشتباه والشك، وبالتالي تتحول قاعدة الاتهام من: أنت متدين إذن أنت مشتَبه به، إلى : أنت مسلم إذن أنت مشتَبه به.

أمر آخر يتعلق بـ«حالة الاستعداء» للغرب، وهو تجافي ذلك مع الحكمة، فليس من المقبول أن يُستثار العدو بصورة مطردة، بينما لا توجد لدى المسلمين قدرة على مواجهته، الغريب أن كثيرًا من رموز التيارات المتبنية للعنف كانوا يعتمدون بصورة أساسية على مناخات الحرية الموجودة في تلك الدول الغربية للتحرك، والحصول على الدعم، وصولاً إلى حيازة جنسية تلك البلاد؛ لأنهم لا يقدرون على ممارسة هذه الأدوار في بلادهم الأصلية، وعلى الرغم من كل ذلك تتم الاستثارة التي يعقبها عجزٌ مطبق لدى المسلمين عن الرد على الاعتداءات السابقة أو الجديدة، وهذا من شأنه أن يُرسّخ معاني اليأس والإحباط، وقبول الذلة، ويُصَعِّب المهمة على كل من يسعى لانتشال الأمة من تلك الحالة حاليًا أو مستقبلاً.

خاتمة:

إن التأمل في حال العمل الإسلامي في العقود الثلاثة الماضية يكشف بجلاء حجم الضرر الفادح الذي تسببت فيه ممارسات العنف أيًا كانت الجماعة التي تمارسه، والمشكلة أن الجماعة التي تُدرك -مُتأخرةً- فداحةَ منهجها فتنأى عنه، وتتراجع عن ممارساتها الأولى؛ لا تؤثر بمسلكها الجديد على الأجيال التالية من الشباب المتحمس، بل تظل المرحلة الأولى من مسيرة جماعات العنف -بالنسبة لهؤلاء الشباب- هي موطن الاقتداء والفخر، هذا يعني أن الزخَم الفكري والمعنوي الذي يَمُد نهج العنف بأنفاس الحياة لا يزال باقيًا، ولا يزال الواقعُ الإسلامي مهيئًا لظهور جماعات أخرى تتبنى العنف منهجًا ومسلكًا، ما لم يتصد العلماء والمفكرون وقادة العمل الإسلامي لهذه الظاهرة التي تنسف كثيرًا من الإنجازات الحقيقية.

هذا التصدي يتنازعه سهولةٌ وعسرٌ.. أما السهل، فهو أن كثيرًا ممن تناقشت معهم من العلماء والدعاة في هذا الشأن متفقين على أن الشباب المتبع لنهج العنف قليلُ العلم ضعيفُ الطلب له، وأن أغلبهم يدرك خطأه ويستدرك خلله إذا ما جالَس العلماء العاملين المخلصين.

أما العسير، فهو أن الأمر ليس مجردَ كلماتٍ تُقال عن نبذ العنف أو حرمة الدماء، بل يجب السعيُ لتكوين ثقافةٍ راسخةٍ عميقةِ الأركان والمفاهيم، ترفض العنف رفضًا مبدئيًا أصليًا ليس مؤقتًا أو ظرفيًا، حتى وإن كانت الغاياتُ المُعلنة تتعلق بنصرة الإسلام والمسلمين، ففضلا عن كون هذه الغايات لم تتحقق من خلال ممارسة العنف طيلة ثلاثة عقود، فإن الله سبحانه وتعالى قد تعبدنا بالغاية والوسيلة، فلا يسوغ والحال هكذا أن تتحول الوسائل إلى غايات، ثم تنقلب لتُدمر الغايات الأولى وتُعرقل من يعمل لأجلها بوسائل وأساليب أخرى.

هذه الثقافة لن تُفيد بشيء ما لم يُسعى لنشرها في أوساط الشباب من الدعاة وطلبة العلم عبر منابر يثقون بها لتحصينهم من الانزلاق إلى مساراتٍ لا يَحمِد عُقباها كلُ من يُضمِر خيرا لهذا الدين.

(١) الشرق الأوسط ٨-١٠-٢٠١٠م.

معلومات إضافية

الأهمية الاستراتيجية لمبادرة الجماعة الإسلامية في مصر بإنهاء العنف:

يشرح الدكتور ناجح إبراهيم ـ أحد قادة الجماعة الإسلامية في مصر ـ الأهمية الاستراتيجية لمبادرة الجماعة ـ والتي منها استقى تنظيم الجهاد ضرورة أن يبادر بالمراجعات أيضًا ـ فيرى أنها مبادرة جاءت كسابقة فريدة من نوعها في الحركة الإسلامية عامة، وفي الحركات السياسية خاصة؛ **وذلك للأسباب الآتية:**

– إن هذه أول حركة إسلامية تراجع نفسها، وتصحّح مسيرتها بنفسها.. وتقوم بعملية نقد ذاتي صحيح.. تقر فيه ما كان صحيحًا من عملها، مثل الدعوة إلى الله، وهداية الخلق إلى الإسلام... وتنفي ما كان في مسيرتها من أخطاء ومثالب.. وتعترف بمسئوليتها عن هذه الأخطاء في صراحة كلَّفتها الكثير في الدنيا.

– هذه أول حركة إسلامية تعترف بكل العلميات التي قامت بها؛ فلم تقل: إن الدولة هي التي دبّرتها من أجل الإيقاع بها، ورسَّخت بذلك مبدأين للتغيير في الإسلام، ومنافيان لنظرية المؤامرة المعروفة، **وهما:**

(أ) مبدأ التغيير الإيجابي: ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

(ب) مبدأ التغيير السلبي: ودليله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣].

– إن فكرة المبادرة انتشرت في البلاد العربية، وتم تقليدها بحذافيرها في بلاد كثيرة. ونجحت هذه التجربة في هذه البلاد، وتم تدريس بعض كتب المبادرة بها.

– رغم هجوم كثير من أعضاء تنظيم الجهاد على مبادرة الجماعة الإسلامية في بدايتها دون دراسة كافية لها، أو تمحيص حقيقي لمغزاها النبيل، إلا أن هؤلاء عادوا بعد تسع سنوات كاملة ليعلنوا مبادرتهم، ويسيروا على هدى المبادرة.

– تكررت تجربة المبادرة مع الذين قُبض عليهم في قضية تفجيرات طابا وشرم الشيخ؛ حيث قام بعض قادة الجماعة الإسلامية بشرح المضامين الفقهية لكتب المبادرة لهم. وهذا أدى إلى النجاح الباهر لوقف مسلسل العنف في سيناء.

– تُعد مبادرة الجماعة الإسلامية أول سابقة في تاريخ الحركة الإسلامية منذ مائة عام يترسخ فيها مفهوم المراجعة الشرعية والفقهية، والذي كان موجودًا لدى سلف الأمة، ثم غاب عن الأمة فترة من الزمان، ثم اندثر اندثارًا شبه تام في الحركات الإسلامية الحديثة حتى ارتبط مفهوم المراجعة عند أكثرها بمفاهيم غريبة مثل التخاذل أو التنازل عن الشرع، أو مداهنة الحكومة، والسير في ركابها، أو ضعف الإيمان واليقين.

– تم في المبادرة ولأول مرة في تاريخ الحركة الإسلامية حلّ الجناح العسكري، والتنظيم السري للجماعة الإسلامية حلاً حقيقيًا معلنًا مع تسوية مواقف هؤلاء تسوية عادلة، دون إخلال بأي من قواعد الشريعة أو القانون، أو الإجحاف بحق الدولة، أو حق هؤلاء..

الأسباب والعوامل التي وقفت وراء المراجعات في مصر:

يوضح الدكتور ناجح إبراهيم أن هذه الدوافع متعددة، ومنها:

أولاً: إن الاقتتال كان بين أبناء دين واحد ووطن واحد، وإن الدماء كانت تُرَاق كل يوم بلا سند شرعي، في حين أن الشريعة قد صانت هذه الدماء وحمتها وحفظتها. كما أفضى القتال إلى مفاسد عظيمة مثل توقف الدعوة إلى الله، وامتلاء السجون بخيرة شباب هذا البلد، وما نجم عنه من تشريد الأسر وضياع الأبناء، رغم أن الهدف المعلن من هذا القتال هو إخراج المعتقلين من السجون، وكانوا يقدرون ـ آنذاك ـ ببضع مئات، فزاد عددهم إلى آلاف عدة.

ثانيًا: من الأسباب التي دفعت الجماعة للمبادرة ووقف العنف والاحتراب الداخلي نهائيًا هو رغبة إسرائيل في الهيمنة على المنطقة، وإضعاف الدولة المصرية، وتهميش دورها. ولما كان الاحتراب الداخلي يساعد على ضعف الفريقين، الحركة الإسلامية والدولة معًا، فكان وقف العنف نهائيًا.

ثالثًا: الخطر الناشئ من محاولات بسط نفوذ الحضارة الغربية على حساب الهوية الإسلامية انطلاقًا من مقولات: نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، وكانت العمليات القتالية بمصر تصبّ في خانة تقوية قيم الحضارة الغربية على حساب القيم الإسلامية.

رابعًا: الخطر الناشئ من بروز سياسة حصار واستئصال الظاهرة الإسلامية، سواء كانت دولة أو حركة أو أقلية، وذلك على مستوى استراتيجيات القوى الدولية المناهضة للإسلام، وكان استمرار العمليات القتالية يجعل المناخ مهيئًا لإتمام هذا الاستئصال، أو إحكام الحصار؛ بدعوى مواجهة الإرهاب والحرب الوقائية ضده.

خامسًا: الخطر الناشئ من محاولات بعض دوائر أقباط المهجر لتوظيف الضغوط الدولية ضد مصر لتحقيق مكاسب غير مستحقة أو مشروعة؛ بدعوى أن الأقباط يتعرضون لعمليات تستهدفهم من الجماعات الإسلامية، والحكومة تتستر على ذلك.

سادسًا: الخطر الناشئ من احتدام الصراع بين دعاة الفكر الإسلامي ودعاة الفكر العلماني؛ حيث يظهر جليًا أن هناك بعض المعارضين للهوية الإسلامية يوظّف العمليات القتالية في مصر لتحريض السلطات على كل ما هو إسلامي لإحراز النصر الحاسم على كل من يدعو للإسلام، وكان واجبًا علينا أن نحرمهم من هذه الفرصة.

سابعًا: الخطر الناشئ من الاضطراب المتزايد في المشهد الاجتماعي بمصر، وذلك باستمرار القتال بين أبناء البلد الواحد بما يخلّفه من أحقاد وضغائن.

الملامح الفكرية الرئيسة لمراجعات الإسلاميين في مصر:

الملامح الرئيسة للمراجعات من الناحية الفكرية، تتمثل في عدد من العناصر وردت في كتابات مختلفة لقيادات الجماعة، أبرزها:

أولاً: وجهت الجماعة الأنظار إلى أهمية النظر في المصالح والمفاسد، وما يُعرف بفقه المآلات (النتائج)؛ بحيث لا يخوض الشباب غمار صدام عنيف يعود ببالغ الضرر عليه، وعلى دينه، وعلى وطنه.

ثانيًا: عارضت المراجعات وبشـــدة ما يقوم به البعض من تفجيرات عشـــوائية تؤدي إلى إزهاق أرواح الأبرياء المســـلمين لأســـباب واهية، ولم تكتفِ الجماعة ببيانات الإدانة فقط، بل سارعت إلى إصدار كتابين: (تفجيرات الرياض) من تأليف د. ناجح إبراهيم، و (استراتيجية القاعدة) من تأليف د. عصام دربالة. وتناول الكتابان هذه القضية الخطيرة من منظور شرعي وواقعي.

ثالثًا: تم إعادة قراءة بعض الفتاوى التي تم تنزيلها على الواقع في الماضي تنزيلاً خاطئًا مما أفضى إلى مفاسد كفتوى «التترس»، وقد تم الخروج بنتيجة مهمة، وهي أن الجيوش المعاصرة في الدول الإسلامية تختلف اختلافًا جذريًا عن جند التتار، وبالتالي فقياس هؤلاء على هؤلاء قياس فاسد.

رابعًا: تم إعادة قراءة بعض المفاهيم كمفهوم حتمية المواجهة. وثبت أنه لا حتمية إلا لما حتّمه الله عز وجل، أو حتّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأكدت الجماعة أيضًا أن عدالة القضية لا تعني حتمية المواجهة.

خامسًا: قضية الحاكمية والعلاقة المفترضة بين الحاكم والمحكوم في ظل تعاليم الإسلام ومبادئه؛ حيث أكدت الجماعـــة أن مجرد ترك الحكم بما أنـــزل الله لا يُعد كفرًا إلا إذا انضم إليه أمور مثل الجحود أو تفضيل حكم البشر على حكم الله. وكذلك نوَّهت إلى أهمية ما يمكن تسميته حاكمية البشر، وأثبت للبشر حاكمية، وأن هذه الحاكمية لا تصطدم بحاكمية الله ســـبحانه إذا عملت في إطارها الصحيح الذي رســـمه الإسلام لها، وأن كلا الحاكميتين تكمّل بعضها بعضًا.

سادسًا: أشارت المراجعات إلى فقه الأحكام السيادية، مثل إعلان الحرب، أو إقامة الحدود والجنايات، والأمن الداخلي والخارجي، وعقد السلام، وما إلى ذلك.

المصدر:

ندوة عقدها مركز الدراسات السياسية والاستراتجية بالأهرام يوم ٣٠ يونيو ٢٠٠٧م، تحت عنوان: المراجعات .. من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد، نقلاً عن موقع إسلام أون لاين: انظر الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1183483928231&pagename=Zone-Arabic-Daawa/DWALayout

انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر.. الأسباب والتطلعات

يوسف شلي

صحفي جزائري، باحث في قضايا الحركات الإسلامية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراســـة إلى تقييم أداء العمل السياسي الإسلامي في الجزائر حاليًا، وتتطرق إلى إشكالية انحساره وتراجعه، وما صاحب الأحزاب الإسلامية من معوقات؛ حيث واجهت معضلة عويصة تجاه النظام الذي عاملها بالريبة والتربـــص. فمنها من تصالحت معه أكثر من اللزوم؛ ففقدت جماهيريتها مثل حركتي مجتمع الســـلم والنهضة، ومنها من عادَتْهُ زيادةً عن الحد، فسقطت في فخ التطرف والاستئصال والخروج من الحلبة مستسلمة أو محمولة إلى مثواها الأخير مثل الجبهة الإسلامية.

وتميز المشـــهد السياســـي حينها بالانفتاح الكبير الذي أدى إلى فوضى عارمة؛ تأسس بموجبها أكثر من ستين حزبًا سياسيًا، منها الأحزاب الإسلامية.

وتعتبر الجبهة الإسلامية ظاهرة سوسيولوجية تركت بصماتها على الساحة الجزائرية ومازالت تداعياتها إلى يومنا هذا؛ فعقب وقف المســـار الانتخابي في ١٩٩٢م، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة ظاهرة أمنية لم تشـــهدها من قبل، تمثلت في تمرد إسلامي مســـلح، ومواجهات عنيفة خلّفت ضحايا فاق عددهم ٢٠٠ ألف جزائري.

ورغم نجاح أجهزة الســـلطة في حظر الجبهة الإسلامية من المشهد العام، إلا أنها ما زالت تتمتع بحضور قوي في أوساط الشعب؛ نظرًا لما حققته من انتصارات، كانت المتنفس الوحيد لمعاناة الشعب.

وأعقب ذلك مجموعة من الأحداث والمنعطفات التاريخية الحاســـمة التي وضعت العمل الإســـلامي في زاوية ضيقة محاطة بمجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية أدت إلى انحســـار العمل الإســـلامي في الجزائر، وتراجعه أمام ما تشهده الســـاحة من موجات التغريب والفرنسة التي تلوح بظلالها على مقومات الأمة وثوابتها.

فعلى القائمين على الحقل الإسلامي أن يوجّهوا جهودهم في اتجاه تكوين جيل متمسك بالأصالة ومواكب للعصرنة، يقبل الآخر ويحسن ممارسة فن السياسة المطاطي، من أجل التمكن من بعث إسلامي جديد للعمل السياسي في الجزائر.

انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر.. الأسباب والتطلعات

يوسف شلي

صحفي جزائري، باحث في قضايا الحركات الإسلامية

مقدمة: التجربة الإسلامية الجزائرية: الاستنزاف وهدر الفرص:

تميّزت مسيرة الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية في الجزائر بميزتين: الانفتاح السياسي الكبير، والمواجهة الدموية المأساوية مع السلطة، وتعد الحالة الجزائرية نموذجًا للحروب القيمية التي تشنها القوى الغربية على مفردات الأمة الإسلامية لا سيما في إطار الصراع بين تياري الفرنسة والعروبة داخل الجزائر.

فالجزائر في نهاية الثمانينيات رفعت سقف الحريات بفعل المتغيرات الدولية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، واجتياح موجة الليبرالية الديمقراطية. قررت الجزائر تعديل الدستور الذي كان يتبنى الخيار الاشتراكي تحت مظلة الحزب الواحد، وسمحت بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي[1] في محاولة منها لفك الضغط على النظام الذي فشل في إدارة الإصلاحات، وانتهت سلسلة إجراءاته بثورة شعبية احتجاجًا على الوضع الاقتصادي المتدهور، عُرفت بثورة ٥ أكتوبر، وتسببت في مقتل مئات المواطنين.

وسرعان ما تحول الانفتاح السياسي الجزائري إلى فوضى عارمة تأسس بموجبها أكثر من ستين حزبًا، منها ثلاثة أحزاب إسلامية: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي، وحركة النهضة الإسلامية[2].

وبدا واضحًا عجز الدولة عن الإشراف والتحكم في هذا السيل الجارف، فبدأت تظهر المواجهات بين الأحزاب فيما بينها، وخاصة بين أعضاء الأحزاب الإسلامية التي حولت المساجد إلى منابر للدعاية السياسية المغرضة.

كانت الأحزاب - لاسيما الإسلامية - المتنفس الوحيد للشعب الجزائري الذي عانى من التهميش، فحلم من خلالها بمحاكمة الدولة التي كان يتهمها بالفساد والظلم، مع تجذّر الروح الدينية التي كانت تنتظر بشغف قيام الدولة الإسلامية المنشودة. ونظرًا لضحالة الثقافة الديمقراطية وحداثة التجربة السياسية في إطار التعددية الحزبية، أضحى المشهد السياسي مميزًا بالخطابات العدائية عبر مختلف وسائل الإعلام العامة والخاصة.

(١) نصت المادة ٤٢ على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية مضمون بشرط عدم تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

(٢) التقدير أن النظام الحاكم في الجزائر ليس سيئًا في موقفه من الأحزاب الإسلامية؛ خاصة وأنه سمح لها بالنشاط قياسًا بالأنظمة السياسية في المشرق العربي التي تتسم مواقفها بالعدائية المفرطة لكل ما هو إسلامي (الحركة الإسلامية في الجزائر: من الدعوة إلى الدولة - قراءة في العمل السياسي والحزبي الإسلامي من ١٩٨٩م إلى ٢٠٠٥م، ص ٤٨).

وركزت الأحزاب الإسلامية برامجها على الخطابات التثويرية والعاطفية [1]، وترديد عبارات عامة من جنس «الإسلام هو الحل»، و«القرآن دستورنا» ونحوهما[2]، وهو ما اقتضى أن تغيب التحديات الحقيقية التي تواجهها البلاد في ظل التغيرات الدولية والنظام العالمي الجديد.

المحور الأول خريطة الحركات الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول: تطورات المشهد السياسي الإسلامي بعد انتهاء حقبة المواجهات المسلحة:

بعد أن حققت الجبهة الإسلامية فوزًا باهرًا في الانتخابات البلدية والبرلمانية، وكادت تستلم الحكم في الجزائر، حُلت وحُظر نشاطها، واعتُقل قادتها وأنصارها.

هذا الواقع «الانقلابي» أفرز عدة تنظيمات إسلامية مسلحة دخلت في مواجهات دامية مع السلطة، ومع جانب من الشعب الأعزل، ووقعت مجازر تقشعر لها الأبدان، وتم تبادل الاتهامات بين الأطراف المتورطة والمتناحرة، ودخلت الجزائر بكل عمقها في نفق مظلم دام دَام عشرية سوداء، أكلت اليابس والأخضر، وخَلّفت فاتورة ثقيلة من الضحايا، وتلطخت سمعة الجزائر بين الأمم، وتحولت ثورة المليون ونصف مليون شهيد إلى ثورة عرجاء، لكن دوام الحال من المحال.

ورغم ذلك، تغلبت الجزائر على آلامها، وكابرت عن جراحها، ففتحت صفحة بيضاء بعد أن انحسر العمل المسلح وتراجع بشكل كبير، ففتحت أحضانها لأبنائها المغرّر بهم، فأصدرت مرسوم الوئام المدني في ١٩٩٩م، ليعقبه الاستفتاء الشعبي حول المصالحة الوطنية في ٢٠٠٥م، الذي أزال آثار ما خلفته المأساة الوطنية، ليرسي الجزائر على شاطئ الأمن والسلام.

المبحث الثاني: أهم الحركات الفاعلة على الساحة السياسية وأبرز رجالاتها:

تتسم الخريطة العامة للحركات الإسلامية الفاعلة في الجزائر بتعدد الاتجاهات الفكرية، رغم قصر عمر التجربة الإسلامية – مقارنة مع بعض الدول العربية والإسلامية – التي بدأ يُؤرخ لها رسميًا مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

ويُرجع أغلب مؤرخي الحركة الإسلامية في العالم تاريخ الحركة السياسية الإسلامية في الجزائر إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برئاسة العلامة عبد الحميد بن باديس عام ١٩٣١م خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية.[3]

وفي هذا المبحث، سنلقي نظرة على أبرز الأحزاب الإسلامية التي تنشط في الجزائر حاليًا، مع أهمية التطرق في سياق الدراسة إلى حركة إسلامية لم يعد لها وجود على الساحة، غير أنها تُعتبر ظاهرة سوسيولوجية تركت بصماتها على الساحة الجزائرية ومازالت تداعياتها إلى يومنا هذا، هي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ).

(١) المصدر السابق ص ٤٨، وهو الخطاب الإسلامي المتميز بالتقديس والمغالاة في تفسير العلاقة بين الحزب السياسي والإسلام، وكذا العمومية المفرطة وعدم الواقعية والتحريض، والبعد عن انشغالات المواطن.

(٢) يرى بعض المتابعين للحركات السياسية الإسلامية في الجزائر أنها ليس لها برنامج يتجاوز الطروحات العائمة والفضفاضة لشعارات من قبيل (الإسلام هو الحل). ويعترفون أن الحركات الإسلامية، المعتدلة أو المتشددة منها غير قادرة على إنتاج برنامج حزبي، معاصر، يواكب مستجدات وروح العصر، رغم أنهم يتمتعون بعاطفة إسلامية متوهجة، لكنهم في ذات الوقت يعانون جهلاً فادحًا بحقائق الإسلام، ويفتقدون إلى الموجه والمخطط، وإن وجد من يضع نفسه مكان الموجه فلا يمتلك أبسط قواعد التوجيه، وهو التفقه في الدين (الحركة الإسلامية في الجزائر: من الدعوة إلى الدولة – قراءة في العمل السياسي والحزبي الإسلامي من ١٩٨٩م إلى ٢٠٠٥م، ص٨٢).

(٣) لم يخفُت الصوت الإسلامي، ففي يوم ١٤ شباط ١٩٦٣م، تأسست جمعية (القيم الإسلامية) كامتداد لجمعية العلماء المسلمين، برئاسة الشيخ الهاشمي تيجاني وكان شعارها (الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية). وتمَّ حلها في ٢٢ أيلول ١٩٦٦م، بعد أن قامت بإرسال برقية إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر تطالبه فيها بالإفراج عن سيد قطب وجميع المسجونين من قادة الإخوان المسلمين في مصر.

عرض لخريطة الأحزاب الإسلامية في الجزائر:

أ- التيار الإخواني:

١- حركة مجتمع السلم (حمس):

هي حركة سياسية شعبية إصلاحية شاملة، ثوابتها: الإسلام، واللغة العربية، والنظام الجمهوري، والتداول السلمي على السلطة.[١]

وتنتمي حركة مجتمع السلم إلى التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وتعود جذورها إلى «جماعة الموحدين»[٢]، وأدت نشاطاتها إلى اعتقال الشيخ محفوظ نحناح مع عدد من أعضائها. وبعد خروجه من السجن واصل نشاطه المعارض، وعند تأسيس الشيخ مصطفى بويعلي الحركة الإسلامية المسلحة سنة ١٩٨٥م رفض نحناح نهج المواجهة المسلحة والانضمام إليها. فأسَّس جمعية الإرشاد والإصلاح سنة ١٩٨٩م، والتي تحولت إلى حزب رسمي باسم حركة المجتمع الإسلامي (حماس) في ١٩٩١م بعد إقرار دستور ١٩٨٩م. وفي ١٩٩٧م أزالت الحركة صفة الإسلامي من اسمها لتصبح حركة مجتمع السلم (حمس) للتكيف مع قانون الأحزاب لعام ١٩٩٧م.

انتهجت الحركة خيار المشاركة في العملية السياسية؛ حيث حصل زعيمها على المركز الثاني بعد الرئيس اليامين زروال في رئاسيات ١٩٩٥م[٣]، في حين أقصي

(١) من وثائق الحركة: http://www.hmsalgeria.net/ar/abouthms.htm، ومجلة الإصلاح العدد ١٦٩ في ٢ رجب ١٤١٢هـ. انظر أيضًا مقال حركة مجتمع السلم – كبرى الحركات الإسلامية في الجزائر – مقال بموقع المنتدى الإلكتروني – ١ حزيران ٢٠٠٥م.

(٢) وهو أول تنظيم شبابي طلائعي، تغير اسمه من حركة الموحدين في السبعينيات إلى الجماعة الإسلامية في الثمانينيات. انظر كتاب محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر ١٩٦٢م – ١٩٨٨م = =للكاتب أوصديق فوزي بن الهاشمي، الطبعة الأولى ١٩٩٢م في الجزائر دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، ص ١٠٤ إلى ١٠٦.

(٣) انظر المعلومات الإضافية.

من رئاسيات ١٩٩٩م بحجة عدم مشاركته في الثورة التحريرية. وفي ١٩ حزيران ٢٠٠٣م، توفي نحناح، وخلفه أبو جرة سلطاني في ٨ أغسطس ٢٠٠٣م، ودعمت حمس بوتفليقة في رئاسيات ٢٠٠٤م[١] و٢٠٠٩م.

ويلقى نهج «حمس»، في المشاركة السياسية والاندماج في مؤسسات السلطة، انتقادًا واسعًا من بعض القوى الإسلامية، وعدم ارتياح عدد كبير من أنصارها، الأمر الذي أدى إلى تقلص شعبيتها، وإحداث انشقاقات وصراعات داخلية بين الجيل المؤسس، والجيل الثاني من أبناء الحركة.[٢]

٢- حركة الدعوة والتغيير:

أعلن في ٤ كانون الأول ٢٠٠٩م عن تشكيل تنظيم سياسي جديد خارج عباءة الحركة الأم (حمس) عرف بـ «حركة الدعوة والتغيير»[٣]، كمخرج ضروري لصراع الجناحين داخل الحركة.

وجاء في البيان التأسيسي للحركة المنشقة، والذي وقعته ٤٠ شخصية تنتمي لـ «حمس» أن القيادة الحالية للحركة التي يقودها أبو جرة سلطاني «تنكرت لما أسَّسه الراحل نحناح لمدرسة الوسطية والاعتدال وخط التغيير المنشود منهجًا».

وأكد مناصرة عبد المجيد، المؤسس الفعلي للحركة الجديدة، أن الأسباب التي دعته إلى مغادرة الحركة الأم هي:

- انحراف الحركة عن نهج الشيخين (نحناح وبوسليماني)، وإحداث تغيير في هوية الحركة الفكرية والتنظيمية والسياسية.

- الابتعاد عن المجتمع وقضاياه.

- الانحياز التام إلى أطروحات السلطة دون تمييز بين ما يصلح منها وما لا يصلح.

- الإقصاء الجماعي لأصحاب الآراء، والتهميش التعسفي للطاقات والقيادات لحساب الانفراد والاستبداد.

- انصراف الناس عن الحركة تأييدًا ونصرة.

٣- حركة النهضة:

حركة سياسية ذات توجهات إسلامية تتبنى موقفًا وسطًا ترفض العنف كأسلوب في التعامل السياسي، وهي محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، لكن مع احترام خصوصيات القُطْر الجزائري[٤]. ولهذا السبب كان منافسوها من الإسلاميين في عهد السرية يصفونها بالحركة الإقليمية، في مقابل الحركة العالمية للإخوان المسلمين (الممثلة في حمس).

أنشأ الشيخ عبد الله جاب الله جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي في كانون الأول ١٩٨٨م التي تحولت إلى حزب سياسي عام ١٩٩٠م باسم حركة النهضة الإسلامية.

(١) اختار فيها مجلس شورى الحركة ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي على أساس ميثاق ضمّ: جبهة التحرير الوطني، والتجمّع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، في وثيقة تمّ توقيعها يوم ١٦ شباط ٢٠٠٤م تتضمّن مبادئ وثوابت وأهداف وآليات عمل التحالف (حركة مجتمع السلم - كبرى الحركات الإسلامية في الجزائر - مقال بموقع المنتدى الإلكتروني - ١ حزيران ٢٠٠٥م).

(٢) هذه الحركة عرفت نزيفًا قياديًا وقاعديًا جراء الانحراف عن الخط الأصيل الذي تواثق عليه المؤسسون، وتبني توجه سياسي لا علاقة له بالمشروع ولا يخدم المجتمع؛ حيث حدث أول أكبر انشقاق في ١٩٩٤م وسميت بالحركة التصحيحية (الإصلاح من الداخل) التي تدعو إلى جمع شمل الرواحل، وإعادة الاعتبار للجماعة، وتغيير الخط السياسي والهوية السياسية الذي يعيد لها شخصيتها الدعوية واستقلاليتها وشعبيتها، ويضع حدًا للتشرذم الذي تتخبط فيه. ويليه الانشقاق الثاني الأكبر في ٢٠٠٩م مع إنشاء حركة الدعوة والتغيير.

(٣) أكد مناصرة أن الهدف من تأسيس الحركة هو «بناء كيان جديد يقوم على مبادئ حركة حماس التي أسسها الشيخ محفوظ نحناح». (العربية نت في١٤ نيسان ٢٠٠٩م، مقال بعنوان «تأسيس حركة سياسية جديدة يعجل بتفجير بيت إخوان الجزائر» ورابط المقال:

http://www.alarabiya.net/articles/2009/04/14/70560.html#001)

(٤) رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر، الطبعة الأولى - كانون الثاني ١٩٩٩م، ص٦٤، انظر أيضًا، ويكيبيديا الموسوعة الحرة - حركة النهضة الإسلامية.

وفي عام ١٩٩٩م، عرف الحزب صراعات كبيرة بين جاب الله ولحبيب آدمي كان طرفها الرئيس بوتفليقة[١] أفضت إلى انقسام الحزب إلى حركتين: حركة النهضة التي حافظت على إطار الهيكل التنظيمي القديم، وحركة الإصلاح بقيادة جاب الله.

استقال آدمي من رئاسة الحزب على خلفية النتائج الهزيلة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢م. ويعود هذا التراجع إلى مغادرة مؤسس الحركة الذي يتمتع بشعبية كبيرة.

وتعاني الحركة من تدنٍّ كبير في مستوى شعبيتها؛ حيث ما زالت متأثرة إلى يومنا هذا من الوهن السياسي الذي أصابها رغم بعض المحاولات المحتشمة لإعادة التوازن إلى الحركة من جديد، غير أن التداعيات السلبية للانقسام الأول تركت آثارها العميقة في جسم الحركة.

أعلن رسميًا عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار ١٩٨٩م، بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج، وشاركت في الانتخابات البلدية ١٩٩٠م، وحققت فيها نتائج باهرة، مما دفع بالسلطات إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات للحيلولة دون تكرار فوز الجبهة الكاسح

٤- حركة الإصلاح الوطني:

حركة الإصلاح حزب ذو توجهات إسلامية. يتبنى مبدأ الشورى واستقلال الجزائر. أسسه عبد الله جاب الله في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٩م مع أنصاره الذين انسحبوا معه من النهضة.

وقد شهدت الحركة صراعات داخلية كبيرة بلغت ذروتها قبيل الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٧م؛ مما أدى إلى انقسامها إلى جبهتين: إحداهما بقيادة جاب الله الذي كان مرشحًا لاستقطاب الوعاء الانتخابي الكبير الذي خلفته الجبهة الإسلامية للإنقاذ دون تأطير أو توجيه انتخابي، والأخرى بقيادة محمد بولحية، وفصلت وزارة الداخلية الجزائرية في هذا النزاع في آذار ٢٠٠٧م باعتمادها نتائج مؤتمر عقده جناح بولحية، وقضى بعزل جاب الله وانتخاب بولحية بدلاً منه. وانعكست تنحية جاب الله سلبًا على الحزب الذي مُني بهزيمة «نكراء» في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٧م.

ب- التيار البنائي الحضاري:

الجزأرة:

«الجزأرة» لفظ مشتق من كلمة «الجزائر»، تنظيم دعوي جزائري محلي، وكان يُطلق عليه أيضًا جماعة ابن باديس وجماعة الطلبة، أو جماعة مسجد الجامعة المركزية، أو أتباع مالك بن نبي.

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٠م، تم الإعلان عن تأسيس «الجمعية الإسلامية للبناء الحضاري»، وجاء في بيانها التأسيسي ضرورة الامتناع عن ممارسة العمل السياسي بالمفهوم الحزبي.

ولكنها التحقت فيما بعد بالجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد الانتخابات البلدية، وتوغل عناصرها في هياكلها حتى أخذوا بزمام الأمور فيها، وبعد حلّ الجبهة الإسلامية وتحولها إلى السرية دخلوا هم أيضًا مرحلة السرية والعمل المسلح. وحاليًا، ليس لديهم قيادة معروفة لدى الوسط الإسلامي.

جـ - التيار السلفي:

وينقسم إلى قسمين رئيسين:

١- السلفية الحركية: الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحظورة):

أعلن رسميًا عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار ١٩٨٩م، بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي ابن حاج، وشاركت في الانتخابات البلدية ١٩٩٠م،

(١) يرى المحللون أن النخبة الحاكمة في الجزائر هي التي أشعلت فتيل الصراعات في الحركة، لتحجيم دورها، ولمعاقبة جاب الله على قراره بالبقاء في المعارضة، رغم حصول الحركة على المركز الثاني في انتخابات٢٠٠٢ م.

وحققت فيها نتائج باهرة (١٤)، مما دفع بالسلطات إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات للحيلولة دون تكرار فوز الجبهة الكاسح في الانتخابات النيابية المقررة في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١م، مما أدى إلى إعلان الجبهة لحملة تظاهرات شعبية وسلمية في نيسان ١٩٩١م، وقيام قوات الأمن بمهاجمة أنصار الجبهة في الساحات التي اعتصموا بها، مما أسفر عن مقتل وجرح المئات.

وفي حزيران تم اعتقال عباسي مدني وعلي ابن حاج اللذين حُكم عليهما بالسجن ١٢ عامًا، إلا أن هذا لم يمنع الجبهة من اكتساح الدورة الأولى في أول انتخابات برلمانية تتم بعد إقرار التعددية السياسية.[١]

استفادت السلفية العلمية من بعض عوامل الانفتاح التي عاشتها الجزائر ما بين سنوات ١٩٨٨م - ١٩٩١م، وذلك لحشد المزيد من الأنصار، كما استفادت من قرار حل الجبهة الإسلامية ومنعها من النشاط السياسي والدعوي، واعتبرت ذلك دليلاً على سلامة منهجها، وعلى خطأ من انتهجوا المسار السياسي.

وقد أدى هذا الفوز إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وإلغاء نتائج الانتخابات، وشن حملة اعتقالات ضد أعضاء الجبهة والزجّ بهم في السجون والمعتقلات. وفي آذار ١٩٩٢م أصدر القضاء الجزائري قرارًا بحل الجبهة.

وأمام عنف الدولة، ما كان على بعض أنصار الحزب المنحل سوى اللجوء للعنف المضاد، بعد أن غيبت كل الطرق من أجل استرجاع ما أسموه بالحق المغتصب من قبل النظام. ولجأ أعضاء الجبهة للقوة لاسترداد حقهم في المشاركة السياسية بعد أن وجدوا أنفسهم محاصَرين من قبل النظام، ومن القوى السياسية المعارضة والتي هددت بمحاربة «الأصولية»، أدت هذه الأحداث إلى فرار عدد كبير من أعضائها إلى الجبال، وتوزعهم على عدد من الجماعات المسلحة، لتغرق الجزائر في حمام من الدم طوال عقد التسعينيات، راح ضحيته ٢٠٠ ألف قتيل.

٢- السلفية العلمية:

تعتبر فترة السبعينيات تاريخ ظهور التيار السلفي في الجزائر، المتأثر بكتب ودروس المشايخ السلفيين السعوديين أمثال: ابن باز، والعثيمين والألباني، والذي يجمع في مكوناته مشايخ المنابر وإن لم يكن لديهم قيادة معروفة.

ومع بداية عهد التعددية السياسية، برز تيار السلفية العلمية على غرار السلفية الحركية، وتعرف السلفية العلمية بأتباع منهج التصفية والتربية، الذين يرون أن الأحزاب والهيئات السياسية المعاصرة بِدَعٌ؛ لأنها تَشَبُّه بالكفار، ولا يجوز منازعة أولياء الأمر في أمرهم.

واستفادت السلفية العلمية من بعض عوامل الانفتاح التي عاشتها الجزائر ما بين سنوات ١٩٨٨ - ١٩٩١م، وذلك لحشد المزيد من الأنصار، كما استفادت من قرار حل الجبهة الإسلامية، ومنعها من النشاط السياسي والدعوي، واعتبرت ذلك دليلاً على سلامة منهجها، وعلى خطأ من انتهجوا المسار السياسي.

وساهم شيوخ السلفية في إدانة العمل المسلح والمسلحين في الجبال، ودحض وتفنيد تبريراتهم لاستخدام العنف، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

تعيش السلفية العلمية في الجزائر حاليًا وضعًا هشًّا، فليس كما يتصور البعض أنه تيار متماسك بإمكانه فرض نفسه بقوة في الساحة الإسلامية، أما الحديث عن بعض مظاهر قوة هذا التيار كتمكنه من بسط نفوذه على عدد لا بأس به من مساجد الجزائر، فلا يُعد ذلك مقياسًا على تجذّر أفكارهم في نفوس

(١) انظر المعلومات الإضافية.

غالبية الشباب المتدين.

د- متعاطف مع الإسلاميين:

حزب الحرية والعدالة:

هو حزب ذو توجه إسلامي معتدل، لا علاقة له بالجبهة الإسلامية، وقريب من حزب الوفاء والعدل غير المعتمد للدكتور طالب الإبراهيمي، ومن مبادئه وأهدافه الدفاع عن ثوابت الأمة ومقومات الشعب الجزائري. تأسس في كانون الثاني ٢٠٠٩م، ولم يحصل حتى الآن على الاعتماد، ويرأسه محمد السعيد.[١]

المحور الثاني: الإشكالات والمعوقات التي تواجه العمل السياسي الإسلامي في الجزائر

المبحث الأول: المعوقات الدستورية:

١- منع تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني:

إن منع الدستور الجزائري تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني[٢] طُرح في حينه، وما تزال إشكالية مشروعية أو عدم مشروعية هذا القرار محلاً للنقاش والتداول بين مختلف أطياف الساحة السياسية، كما أنه لم يُجب بشكل واضح عن المعايير المعتمدة من قبل السلطة السياسية آنذاك في منح الشرعية القانونية، ومن ثمَ الاعتراف بهذا الحزب وحرمان أحزاب أخرى من هذا الاعتراف. ويُذكر أن حركة الوفاء والعدل بقيادة الدكتور طالب الإبراهيمي تقدمت بإيداع ملفها لتأسيس الحزب في ١٩٩٩م، ولم يتمكن من الحصول على الاعتماد القانوني بحجة أنه حزب مُقرب من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومحسوب على الإسلاميين.

وبالعودة إلى مجموع النقاشات التي كان محورها هذا الرفض، أي المادة ٤٢ من الدستور الجزائري[٣]، نجد أن الدافع إلى إقرار هذا المنع هو مبرر توظيف واستغلال الدين في الحياة السياسية للوصول إلى السلطة.

غير أن هذه المادة تتعارض مع ديباجة الدستور[٤] ومع المادة الثانية من الدستور[٥] جوابًا عن مسألة «استغلال الدين» من خلال عبارة: عدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني، وهذا المنع يطرح عدة إشكالات، أهمها على الإطلاق التعارض بين النصوص الدستورية من جهة، وتفسير كل طرف لها وفق رؤيته وتوجهاته، وبالتالي فمنع أحزاب سياسية من الاستناد على أساس دستوري تعتمده، وتستند إليه الدولة كمرجعية عليا، يطرح إشكالية دستورية، ومعلوم أن القانون لكي يكون دستوريًا على مستوى الموضوع؛ يتوجب أن لا يكون مخالفًا في موضوعه لقاعدةٍ نصَّ عليها الدستور وأن لا يكون متعارضًا مع روح الدستور.

إذًا، هذا التعارض أو الغموض/ الالتباس لم يكن بفعل السهو، وإنما كان مقصودًا للحد من نفوذ الأحزاب الإسلامية؛ والتلاعب بالقوانين والإجراءات الانتخابية للحدّ من فاعلية دورها في الحياة السياسية، ولتوسيع هامش تصرف السلطة في تعاطيها معها بحزم وقوة.

(١) انظر المعلومات الإضافية.

(٢) ترشح للانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٩م وتحصل على المرتبة الأخيرة.

(٣) المادة ٤٢ من الدستور: حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون. ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

(٤) الجريدة الرسمية رقم ٧٦ المؤرخة في ٨ كانون الأول ١٩٩٦م، المعدل بـ: القانون رقم ٠٢-٠٣ المؤرخ في ١٠ نيسان ٢٠٠٢م الجريدة الرسمية رقم ٢٥ المؤرخة في ١٤ نيسان ٢٠٠٢م، والقانون رقم ٠٨-١٩ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨م الجريدة الرسمية رقم ٦٣ المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨م.

(٥) جاء في ديباجة الدستور: «إن الجزائر، أرض الإسلام».

٢ - عدم السماح للأحزاب السياسية باللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على أساس ديني، وفرض الحصار على النشاط السياسي الإسلامي والدعوي في المساجد:

كان القصد منه بالدرجة الأولى حظر ومنع استخدام المساجد لأغراض حزبية؛ حيث كانت الجبهة الإسلامية في المقام الأول وباقي الأحزاب الإسلامية الأخرى تسيطر على حوالي ١٠,٠٠٠ مسجد على المستوى الوطني، ويمثل هذا الرقم الضخم بالنسبة إلى السلطة قوة عددية في التجنيد الشعبي وفي التوجيه الديني والحزبي لا يمكن مراقبته؛ فكان التوجه السياسي آنذاك إلى استحداث هذا القانون وتثبيته خلال مختلف الانتخابات، لحماية مرجعية المسجد الذي هو ملك لكل الشعب الجزائري، ولا شك أن هناك إرادة سياسية وأمنية تُخطط لفرض المزيد من الحصار على النشاط السياسي الإسلامي والدعوي في المساجد، لكن هذا لا ينفي أن يكون الإسلاميون في الجزائر سببًا في الحصار السياسي والدعوي المفروض عليهم؛ حيث كان الصراع دائمًا قائمًا بين مختلف الاتجاهات الإسلامية قبل التعددية من أجل السيطرة على مواقع العمل الإسلامي المتمثلة يومها في المساجد، وكان أهم سبب في ذلك أنانية البعض الذين غلّفوا طموحاتهم السياسية والدنيوية بغلاف الإسلام.[١]

المبحث الثاني: المعوقات السياسية:

١ - فرض حالة الطوارئ، والتضييق على الحريات السياسية:

مباشرة بعد وقف المسار الانتخابي في ١٩٩٢م، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة ظاهرة أمنية لم تشهدها من قبل قط، ظاهرة تمثلت في تمرّد إسلامي مسلح، كان يتطلب من السلطة نوعًا من السرعة في المواجهة عبر إجراءات عملية أمنية، كان أهمها فرض حالة الطوارئ التي تعني نقل بعض الصلاحيات إلى المؤسسات العسكرية التي يقع على عاتقها مهام فرض الأمن، وفرض شروط فيما يتصل بالحريات الفردية والعامة، وممارسة بعض النشاطات ذات الطابع السياسي والجمعوي.

إقرار حالة الطوارئ التي فُرضت منذ حوالي ثماني عشرة سنة، قُدِّم بدايةً كإجراء استثنائي لمواجهة حالة أمنية وسياسية طارئة، وكان من المفروض أن تُرفع بشكل نهائي بعد سنة من إعلانها، لكن الذي حصل هو تمديدها من دون تحديد مدتها، وكان الرد الرسمي واضحًا لا إشكال فيه، فهو يستند أساسًا على فكرة مفادها بأن الأسباب التي دفعت إلى إقرار حالة الطوارئ لم تَزُل نهائيًا.[٢]

٢- حظر قانون الأحزاب من استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، لأغراض الدعاية الحزبية:

كانت أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري؛ نظرًا لانقسامه بين اتجاهات متعددة ومتعارضة؛ حيث تمسك البعض بالاتجاه العروبي، وآخر رأى في الاتجاه الإسلامي بديلاً لتحقيق التوازن المقصود في الشخصية القومية الجزائرية، في حين رأى البعض الآخر ضرورة العودة إلى الهوية الأمازيغية الأصلية.

وكان إدراج مقومات الهوية الوطنية ضمن المجال العام - الدولة - قد أفضى إلى تسييس مسألة الهوية بشكل خطير. ومنه جاءت هذه المصادرة لعناصر الهوية الوطنية من خلال قانون الأحزاب الذي منع استغلالها لأغراض الدعاية الحزبية.

(١) الإسلام دين الدولة.

(٢) انظر كتاب: الإنقاذ والسلطة ١٩٨٨م - ١٩٩٢م، للصحفي عبد القادر حريشان، وكتاب: في عمق الجحيم- معول الإرهاب لهدم الجزائر، للصحفي محمد عصامي، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ٢٠٠٢م.

٣ - التعامل مع الأحزاب الإسلامية في إطار المربع الأمني، وخيار التحجيم وتقليم الأظافر:

خلال التسعينيات، تعرض التيار الإسلامي إلى حملة أمنية عنيفة، انتهت بإيداع آلاف من أعضائه المعتقلات والسجون، وتحجيم فعله السياسي وحضوره الإعلامي، جعل البعض منه في حالة شبه غياب كامل عن المشهد العام في البلاد.

ورغم أن الجبهة الإسلامية حقّقت فوزًا ساحقًا في الانتخابات؛ فإن ذلك قادها إلى الحظر القانوني بدلاً من أن يقودها إلى السلطة.

ورغم نجاح هذه العملية في شطب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المشهد السياسي والإعلامي في البلاد، إلى أنها إلى حد الآن، ما زالت تتمتع بحضور قوي لدى شريحة واسعة من الشعب.[١]

واستثنت الحملة الأمنية مبدئيًا تنظيمين إسلاميين آخرين، اختار أحدهما وهو «حمس» الالتحاق بما يُعرف بجبهة الدفاع عن الدولة ومؤسساتها في وجه المشككين والمترددين والمتمردين، ورغم ذلك حدثت انشقاقات في صفوفه، قيل: إن يد السلطة لم تكن بعيدة عنها، في حين فضّل الآخر وهو حركة النهضة البقاء خارج لعبة الدوائر الرسمية، لتنجح السلطة[٢] أيضًا في اختراقه، وشق صفوفه مرتين على التوالي.

فقد تصرفت السلطة مع التيار الإسلامي من منظور أمني بحت، واختارت التعامل معه من خلال سياسة التحجيم وتقليم الأظافر، حتى بات مشلولاً ومنشغلاً بتضميد جراحه، وغير قادر على الفعل أو الاستئناف الطبيعي لدوره حتى الآن.. وهي سياسة إذا ما نُظر إليها بالنسبة للحفاظ على المعادلات القائمة، وتحصين مصالح النخب الحاكمة، تبدو سياسة ناجحة في الظاهر، وأنها حققت أهدافها على المدى المنظور.

لا شك أن هناك إرادة سياسية وأمنية تُخطط لفرض المزيد من الحصار على النشاط السياسي الإسلامي والدعوي في المساجد، لكن، هذا لا ينفي أن يكون الإسلاميون في الجزائر سببًا في الحصار السياسي والدعوي المفروض عليهم، حيث كان الصراع دائمًا قائمًا بين مختلف الاتجاهات الإسلامية قبل التعددية

وفي المحصلة، فإن ظاهرة تحجيم نفوذ الأحزاب الإسلامية، ومحاولة إبعادها من خريطة التمثيل السياسي، تجلت بوضوح أكثر بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م.

٤ - عجز الأحزاب الإسلامية المشاركة في السلطة عن تحقيق مشاركة فعلية تسمح لها بتعبئة قواعدها (الاستقطاب الجماهيري):

عجزت الأحزاب الإسلامية المشاركة في السلطة (مجتمع السلم، النهضة والإصلاح) عن تحقيق مشاركة فعلية تسمح لها بتعبئة قواعدها ومناصريها، ما أعطى الانطباع بأن التيار الإسلامي لم يعد بإمكانه استقطاب الجماهير[٣]، كما أنها لم تعتمد على صيغ وأساليب واستراتيجيات جديدة لاستقطابها مثل: تأمين فرص الشغل، والعمل للقضاء على معضلة البطالة، ودعم فرص التعليم من خلال فتح مجالات التكوين للجميع، وتقديم وتسهيل الخدمات المجانية للفقراء والمعوزين، وإغاثة المتضررين... إلخ.

٥ – الانشقاقات والانقسامات الداخلية:

ثمة سؤال طالما تردد في الأوساط الإسلامية يحتاج إلى قراءات جدية بعيدة عن التعصب المقيت، وهو: لماذا

(١) إن طول فترة تطبيق حالة الطوارئ يتناقض مع دولة القانون، وإن القانون الدولي لا يجيز لأي دولة فرض حالة الطوارئ إلا في حالة الخطر الوشيك، الفعلي وليس النظري – (حالة الطوارئ بين المبرر الأمني والضغط السياسي، جريدة الوطن الجزائرية).

(٢) الحركات الإسلامية في المغرب العربي بين مواجهة السلطة والتعايش معها، لجلال ورغي، الباحث في شئون المغرب العربي، الجزيرة. نت ١٤ آذار ٢٠٠٩م، الرابط :
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=7040&Itemid=1.

(٣) نفس المصدر.

شهدت الأحزاب السياسية الإسلامية ظاهرة الانشقاقات الداخلية بخلاف الأحزاب الديمقراطية والعلمانية؟ وقد تتعدد الإجابة التي تعتمد القراءة الموضوعية، ولكنها عمومًا لا تخرج **عن العوامل التالية:**

– هشاشة الوضع التنظيمي، وغياب التحديد الواضح للصلاحيات والمسئوليات لدى معظم الأحزاب الإسلامية، وبالتالي لم يتوقع منها تعزيز التجربة الديمقراطية بما يخدم الصالح العام.

– تشابه الشعارات لدى التيار الإسلامي، إلا أنها في تباين أشد، إن لم نقل في تناقض ما أدى إلى صراع هذه الأحزاب مع بعضها البعض (مثلاً الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع حركة مجتمع السلم).

– الحزبية المقيتة، وماذا جنت على الحركة الإسلامية من مساوئ ومطبات، حصدت خلال عقدين كاملين ثمار عقود طويلة وجهود مضنية من العمل الدعوي الدءوب الذي أشرف عليه خيرة أعلام الجزائر الكبار من العلماء والدعاة.

– تبني الخيار الديمقراطي «المختلف عليه» كأسلوب لشق الطريق نحو أسلمة المجتمع، وتطبيق حكم الله في الأرض، بعدما كانت وجهات نظر الأحزاب الإسلامية تكاد تُجمع على رفض «الديمقراطية» جملةً وتفصيلاً، وتكفير من يدعو إلى تبنيها. ثم تغيرت قناعات البعض لما استجدت من تحولات في المجتمع وفي السلطة، واستدرجوا من حيث علموا أو لم يعلموا إلى تبني هذا الخيار؛ لأهداف تختلف من حزب إلى حزب آخر.[1]

– غياب النظرة الاستراتيجية ودراسة الغايات القريبة والبعيدة لأي عمل، والارتجال في المواقف وغياب روح المسئولية تجاه جماهيرها، وانفصالها عن العلم الشرعي ومقاطعة رجالاتها.

– وقوع الأحزاب الإسلامية في الجزائر في خطأ عدم التمييز بين ما هو ثابت (ديني) ومتغير (دنيوي) والخلط بينهما. وهناك من العناصر والقيادات الإسلامية من ترى أن الثوابت عندها من المتغيرات، ويمكن الاجتهاد فيها ولا حرج في ذلك.[2]

المبحث الثالث: المعوقات الإعلامية:

وذلك بالتضييق على الحريات الإعلامية، واحتكار السلطة بالنسبة لوسائل الإعلام الثقيلة، وعلى رأسها التلفزة فقد اعتمدت السلطة على قانون إعلام «صارم»، لا يختلف كثيرًا في مضمونه عن كونه «قانون عقوبات» بامتياز خاص بالإعلاميين، الذي أتاح لها أن تُمعن في ملاحقتهم قضائيًّا وسجنهم، وتوقيف عناوين كثيرة وإغلاقها لمخالفتها القانون، أو عدم تسديدها لمستحقاتها المالية أمام المطابع العمومية، ومنع من إصدار عناوين أخرى خاصة ذات التوجهات الإسلامية. وقد عملت السلطة على فرض سياستها بالتضييق على الحريات الإعلامية من خلال احتكارها لوسائل الإعلام الثقيلة (تلفزيون وإذاعة) وتهميش الفعاليات الإسلامية في الإعلام العمومي.

اعتمدت السلطة على قانون إعلام «صارم»، لا يختلف كثيرًا في مضمونه عن كونه «قانون عقوبات» بامتياز خاص بالإعلاميين، الذي أتاح لها أن تُمعن في ملاحقتهم قضائيًا وسجنهم، وتوقيف عناوين كثيرة وإغلاقها لمخالفتها القانون، أو عدم تسديدها لمستحقاتها المالية أمام المطابع العمومية، ومنع من إصدار عناوين أخرى خاصة ذات التوجهات الإسلامية.

(١) إن تغير نظرة البعض إلى المشاركة في الحكم بعدما تبين لهم أن المعارضة وحدها لا تجدي نفعًا عندما بدأت الأحزاب الديمقراطية والعلمانية تفرض توجهاتها بمشاركتها في السلطة، دفع بالأحزاب الإسلامية للدخول مجال الانتخابات العامة ليفاجئوا بأنها لا تعدو أن تكون وسيلة لإضفاء الشرعية على سلطة تفتقد الشرعية.

(٢) مثلاً: موافقة أو سكوت حركتي حمس والنهضة في البرلمان، بعد المصادقة على تمرير تصدير واستيراد الخمر، بحجة أن ذلك من شروط ومتطلبات منظمة التجارة الدولية، ومحاولة التوفيق بين الديمقراطية والإسلام، وإمكانية حل الاختلاف بين الديمقراطية والشورى من خلال الأخذ بالآليات الديمقراطية والاقتباس منها (أطلق عليها نحناح مصطلح الشوراقراطية)، باعتبار ذلك يدخل ضمن باب الاجتهاد، وأن هناك نقاط التقاء كبيرة بين الديمقراطية والشورى في مجال رفع مكانة الإنسان ودوره في الحكم!!

والغريب أنه منذ حوالي عقدين من الزمن عرف الوضع الجزائري وما زال حالة «فرانكفونية» و«تغريبية» طاغية؛ حيث اضطلعت العناوين الناطقة بالفرنسية (Liberte, El Watan, Le Matin, Algerie Republicain, Le Soir d'Algerie...)، بدور سلبي كبير لإشعال نار الفتنة بين الجزائريين خلال سنوات الحقبة الدموية، واستثمرت بعض العناوين «الاستئصالية» في دماء الجزائريين بالدعوة إلى مواصلة الحل الأمني واستئصال كل ما هو إسلامي وطني عروبي، وكانت النتيجة تلك المآسي المروعة التي عاشتها الجزائر منذ ذلك الحين.[1]

المبحث الرابع: المعوقات الثقافية والاجتماعية:

١ - نظرة المجتمع السلبية للأحزاب الإسلامية الحالية:

تحولت نظرة المجتمع السلبية للأحزاب الإسلامية الحالية إلى مجرد صورة لا حياة فيها، ولا تأثير لها فيمن حولها، بعدما صارت تتنازل هذه الأخيرة عن مبادئها وعناصر قوتها بالتضحية بجهود مؤسسيها.

٢ - فقدان المواطنين الثقة في المشاركة في العمل السياسي والحزبي:

انخرطت الجماهير بقوة داخل حركات الإسلام السياسي التي ميزت الساحة السياسية في الجزائر في بداية التسعينيات، فاشتركت في المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية، وشاركت في الانتخابات كمرشحة، وناخبة ومنظمة. كما كان جزء من أفرادها فيما بعد حاضرًا بقوة داخل العمل المسلح الذي قادته أجنحة محددة من التيار الإسلامي ولازالت. فماذا جنت بلغة الربح والخسارة؟ وهل فعلاً تغيرت الأمور إلى ما كانت ترجوه إلى الأحسن؟

المأزق الذي وصلت إليه الأحزاب الإسلامية من خلال تجربتها السياسية في السنوات الأخيرة، والتي وقف وراءها المواطنون بقوة ودعموها، كانت حصيلتها انفجار دوامة العنف، وفتح أبواب المعتقلات والسجون والصعود إلى الجبال والهجرة القسرية «الحراقة» وغيرها من الويلات التي عانت منها الأوساط الشعبية التي تأكد لها مرة أخرى أن الاهتمام بالشأن العام والانخراط في العمل السياسي لن يأتي من ورائه إلا البلاء.[2]

٣ - معاناة المواطنين من الأزمات الحياتية التي تنخر المجتمع:

إذا كانت هنالك ثمة قائمة طويلة لمشاكل المواطنين بشكل عام؛ فإن على رأس القائمة البطالة كظاهرة مستفحلة بشكل مخيف في الجزائر، والظروف المعيشية السيئة للغاية، خاصة وأنّ النسبة الأكبر من المواطنين باتوا يعيشون بشكل مهين تحت خط الفقر، وبروز آفات اجتماعية حوّلت المجتمع إلى مرتع خصب للصوصية والإجرامية واللا أخلاقية والمتطرفة .

٤ – طغيان ثقافة الشخص القائد أو الزعيم (الاستبداد الحزبي):

أصبحت الأحزاب الإسلامية تشبه مقبرة معنوية لأعضائها، كلما غالت في تقديس أفكار أو اجتهادات زعيم الحزب، وساهمت الحياة الثقافية السائدة في الجزائر، القائمة على ثقافة الشخص القائد الملهم الذي يملك الحقيقة المطلقة، ولا يقبل الرأي والرأي الآخر في تأزيم العمل المؤسسي، وتدميره داخليًا على أيدي المستبدين منهم، وإصرار مؤسسي الأحزاب الإسلامية ورؤسائها الأوائل على اعتبار

(١) انظر إلى الحوار الذي أجراه موقع الشهاب الجزائري مع الصحفي حسان زهار رئيس تحرير أسبوعية الشروق العربي ويومية الشروق الجزائرية سابقًا (العناوين الصحفية في الجزائر إما ثكنات عسكرية وإما أحزاب سياسية: قانون الإعلام الجزائري هو قانون عقوبات بامتياز)

(٢) انظر الدراسة: «الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر» لعبد الناصر جابي أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر، موقع أصوات في٢٩ آذار ٢٠٠٩م.

الحزب ملكيتهم الخاصة.[1]

٥ - تجفيف منابع تمويل العمل الإسلامي في جميع مجالاته:

وذلك من خلال:

أ - التضييق القانوني على عمل الجمعيات، وحل الآلاف منها التي كانت تنتمي أغلبها إلى التيار الإسلامي، فتراجع أداؤها بشكل رهيب خلال العقدين الماضيين (١٩٩٠م - ٢٠١٠م)، وإحداث اللبس المتعمد في مجالات العمل الإسلامي المختلفة بالتحريض على الإرهاب!

ب - المراقبة الدقيقة للتحويلات المالية من المواطنين أو المؤسسات الداخلية المهتمة بالعمل الإسلامي العام، ومحاصرتها، وإعاقة تجسيدها في مشاريع عملية في الميدان، وتجميد بعض الأرصدة بدعوى تجفيف المنابع المالية الموجهة إلى المجموعات الإرهابية المسلحة أو التي تساندها.

ج - مصادرة بعض قنوات جمع المال، خاصة في المساجد، ووضع قيود شديدة على آليات جمعها كجزء من سيناريو الحملة المضادة ضد العمل الخيري والثقافي والدعوي.

د - الفُرْقَة وعدم توحد الصف والأهداف بين الجمعيات والمؤسسات الثقافية والدعوية والخيرية.

المحور الثالث: تحديات القوى السياسية الإسلامية في مواجهة موجات التغريب ومحاولات الفرنسة داخل النظام والمجتمع الجزائري

ليس من السهل أن نتعرف على مدى تغلغل القوى التغريبية (Westernization) المعادية للتوجهات الإسلامية داخل النظام والمجتمع الجزائري. وهذه القوى تضم تيارين أساسيين: التيار التغريبي[2]، الذي تمتزج فيه كل الاتجاهات الفكرية والسياسية والعقائدية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، المدعومة من الدوائر الأجنبية، والتيار المفرنس (يطلق عليه الجزائريين حزب فرنسا)، وهو قطب الصراع الأول في الجزائر منذ الاستقلال. إن مخطط جبهتي التغريب والفرنسة يستهدف أساسًا استئصال المشروع «الإسلامي» المضاد لهما، وحرمان أصحابه من حق الوجود السياسي، الفكري والاجتماعي.

أصبحت الأحزاب الإسلامية تشبه مقبرة معنوية لأعضائها كلما غالت في تقديس أفكار أو اجتهادات زعيم الحزب، وساهمت الحياة الثقافية السائدة في الجزائر القائمة على ثقافة الشخص القائد الملهم الذي يملك الحقيقة المطلقة ولا يقبل الرأي والرأي الآخر في ذلك.

المبحث الأول: دور القوى السياسية الإسلامية في مواجهة التغريب والفرنسة:

بالرغم من عدم انضواء الجزائر رسميًا تحت لواء المنظمة الفرانكفونية؛ إلا أنها تُعد البلد الثاني في العالم من حيث عدد الفرانكفونيين؛ إذ تبلغ نسبة المتحدثين بالفرنسية ٥٠٪ من السكان من مجموع ٣٥ مليون جزائري، وسبب هذه الإشكالية عائد إلى أمرين اثنين:

الأول: هو سياسة الفرنسة التي مارستها فرنسا في الجزائر منذ احتلالها، عبر وسائل الإعلام المختلفة ونُخَبها السياسية والفكرية. والحرب التي خاضتها فرنسا في الجزائر نجحت فيها إلى حد كبير، وقد رسمت لنفسها هدفًا رئيسًا سماه الفيلسوف ألكسيس دي توكفيل «فرنسة الجزائر»، وطالت هذه الفرنسة جميع

(١) الاستفراد بالرأي والقرار كان الميزة الغالبة في الأحزاب الإسلامية في الجزائر، لقد كانت هيمنة الدكتور عباسي مدني على قرار الجبهة= =الإسلامية أمرًا معروفًا لدى الأوساط الإسلامية، ونفس الشيء كانت تعاني منه حركة مجتمع السلم من خلال السيطرة التامة التي كان يفرضها الراحل محفوظ نحناح، وتهمة ديكتاتورية الرأي والقرار الموجهة إلى رئيس حركتي النهضة سابقًا والإصلاح حاليًا الشيخ عبد الله جاب الله اللافتة للنظر.

(٢) تيار أيديولوجي وثقافي وفكري يسعى إلى تقويض الإسلام بفرض= =نمط عيش غربي في مختلف قطاعات الحياة وشتى شئونها، حتى يصير المسلم مقلدًا للإنسان الغربي في لباسه وأكله وشربه ولسانه وتفكيره وطريقة نظرته لشئونه الخاصة والعامة.

شـــرائح المجتمع الجزائري، وأنتجت أجيالاً متذبذبة، لا انتماء لها سوى ولائِها لقيم المستعمر الدخيلة!

الثاني: أن الجزائر تشكل عمق النفوذ الفرنسي في إفريقيا والعالم العربي والإســـلامي، وبالتالي ســـعت فرنســـا إلى محـــو الثقافة العربيـــة والهوية الوطنية ممثلة في دينها ولغتها، ورغم جهود الدولة الجزائرية لاسترجاع كامل سيادتها، إلا أن الذهنية السائدة في أعلى المستويات لا زالت تعتبر اللغة العربية لغة قديمة بالية غير قابلة لمواكبة التطور والتكنولوجيا، وخاصة بعد قطع مرحلة طويلة من مراحل العمل على تعريب التعليم والمؤسســـات التعليمية والثقافية في الجزائر في عهد الرئيس الشـــاذلي بن جديد. فما الفائدة من تعريب اللسان والذهنيات مفرنسة؟! [1]

الواقـــع الجزائري أثبـــت بما لا يدعو للشـــك أن الاســـتقلال في ١٩٦٢م لـــم يكن فعليًـــا، ولم يحقق للمواطن الجزائري طموحاته، ولم يفهم الجزائري بعدُ ضرورة استرجاع مقومات هويته من لغة ودين وسيادة، والنتيجة تعيشـــها اليوم الجزائر بمرارة، الجزائري لا يحســـن التحدث بأي من اللغتين، العربية والفرنسية (اللغة الهجينة)، ولا يزال يتعامل مع فرنســـا بمنطق التبعيـــة التامة، فيســـتلهم منها العـــادات والقوانين والسلوكيات، وتزدري فئة منه انتماءها إلى أمة محمد صلوات الله وسلامه عليه، وتتشبه بأهل الكفر، معتبرة ذلك قمة التحضر والعصرنة!! [2]

(١) يقول الباحث الفرنسي «جلبير قرنقيوم» في محاضرة ألقاها بوهران سنة ١٩٩٣م: «هناك جزائر مختلفة عن فرنسا، وهي ليست «جزائرنا» لكنها تستدعي التعرف عليها. ولتجنب كل غموض أشير، من البداية، إلى أنني لا أعني «الجزائر الإسلامية أو الجزائر الديمقراطية» لكن، بكل بســـاطة، ذلكم البلد الذي يدعـــى الجزائر». ونفس هذا الباحث الفرنسي هو الذي كتب، بصريح العبارة في مقاله المنشور على أعمدة مجلة Esprit عدد كانون الثاني ١٩٩٥م: «إن هناك بونًا شاســـعًا بين الجزائر التي يتحدث عنها كثير من مثقفيها المتفرنسين وبين الجزائر العميقة. إنهم يتحدثون عن الجزائر الممســـوخة ثقافيًا و«المِأوربة» أي ذات المظهـــر الأوروبي وليس عن الجزائـــر الحقيقية». (انظر المقال: الحداثة والاستثناء الجزائري – الحلقة الأولى- للدكتور محمد العربي الزبيري، موقع جريدة صوت الأحرار الجزائرية).

(٢) انظر المقال: عقدة الجزائري: فرنسا، موقع جريدة البصائر الجزائرية، الناطقة باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المبحث الثاني: طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات لمواجهة موجات التغريب ومحاولات الفرنسة:

في هذه الجزء من المبحث سأذكر توصيات مقترحة فـــي المواجهة، وليس المقصـــود بالمواجهة مجرد الرد فالنقد البنـــاء يُعد من أهم عناصـــر المواجهة وهذه التوصيات هي:

١ – في السياسة:

أ – السلطة:

– المناصحة المســـتمرة للمســـئولين في الســـلطة، وتذكيرهم بخطورة التغريب والفرنســـة، ومسئوليتهم عن الأمة، وأن التمكين لهذه الفئة المنحرفة ســـتكون عاقبته وخيمة عليهم في الدنيا والآخرة.

– قبول الأحزاب الإســـلامية اليـــوم للدولة القومية الوطنية، وتخلصها ضمنيًا عـــن مثالية إقامة الدولة الإسلامية.

– مســـايرة التعايش بين التيار الإســـلامي والتيار التغريبي بما يخدم الأهداف الوطنية الكبرى: التنمية، السلم الاجتماعي، الاستقرار السياسي.

– دعوة رموز الاتجاه التغريبي ودعاة الفرنســـة إلى الحوار، مع التركيز على تناقض أفكارهم ومناقشـــتها بمنهج علمي رصين، والابتعاد قدر المستطاع عن السب والشتم والتعصب في الرأي.

– وضع حد للتغـــوّل الإداري الذي يمارســـه دعاة الفرنســـة على أصحاب التيار الإسلامي، خاصة في مجالات التوظيف والترقية.

ب – الأحزاب الإسلامية:

الإصلاح الخارجي فقـــط لا يكفي لمواجهة موجات التغريب والفرنســـة، ولكن لا بد مـــن إصلاح البيت داخليًا من أجل دخول الحركة الإسلامية مجال العطاء

والمساهمة البناءة؛ وذلك باعتماد هذه التوصيات:

– إعـادة صياغة توجهـات الأحزاب الإسـلامية وخطاباتها بالنسبة للنواحي الفكرية المهمة، مثل إقامة الدولة الإسـلامية، التعامل مع النهـج الديمقراطي السائد في البلاد، التعاون مع «الآخر» غير الإسلامي فـي الفناءات الفكريـة المتعددة، الإجمـاع على نبذ العنف.. إلخ.

– توفيق الأحزاب الإسلامية في الجزائر بين المبادئ الديمقراطية التي تدعو إلى الحرية وحقوق الإنسان، وحرية التعبير... وبين المبادئ الإسـلامية التي تدعو إلى احترام مثل هذه المبـادئ، والتي تعتبر من ركائز الإسلام الكبرى.

– تثمـين تعاظم تيـار قوي داخل جزء مـن التيار الإسلامي الجزائري «السلفيين» الذي يدعو للمهادنة والتدرج فـي المواجهة، واسـتعمال الأدوات الحديثة للوصول إلى موقع التأثير.

– حسـن اختيار الأحزاب الإسلامية ممثلي الشعب على المستوى المحلي أو البرلماني أو التنفيذي، شريطة تمتعهم بالنزاهة والكفاءة والمصداقية والاستقلالية.

٢ – في الإعلام:

– العمل على كسـر احتكار الاتجاه التغريبي ودعاة الفرنسـة للإعلام، ومطالبة الدولة بإصدار الصحف التي تعبّر عـن توجه المجتمع الحقيقي، والمشـاركة الفاعلة في كل وسائل الإعلام المختلفة.

٣ – في الدعوة:

– تفعيل العمل الدعوي والتربوي للمسجد من جديد وبثّ الروح فيهما، مع استغلال كل الوسائل الحديثة.

– العمل على تقوية المؤسسات الإسلامية ودعمها ماديًا ومعنويًا: المؤسسات الخيرية، المراكز الثقافية الإسلامية، المدارس والكتاتيب القرآنية، الزوايا الدينية.

٤ – في المجتمع:

– شـن حملات دعوية علـى الذيـن يبالغون في الاقتداء بالغـرب، وبيان مخالفتهم لدينهم وتقاليدهم وأعرافهم (مثلاً: الوشم، ارتداء السلاسل والأقراط، لبس الضيق والقصير والشفاف، وحلق القزع...).

– العمل على تكريس اللغة العربية، ومحاولة تغليبها على الفرنسـية في عدد الساعات المخصصة لها في جميع الأقسام والأطوار التعليمية.

– التحذير من الانفتاح المبالغ فيه على اللغة الفرنسية، حتى لا تصبح هي اللغـة المفضلة في التخاطب لدى العديد من النخب الثقافية والسياسـية والاقتصادية، أو عند عامة الشعب. (١)

ـ تفعيل التنشئة الإسلامية للطفل من مرحلة الروضة إلى المراحل الأساسية في التربية والتعليم.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة عن «انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر.. الأسباب والتطلعات»، يتضح لنا ضرورة تفعيل العمل السياسي، وبعثه، وإثرائه من جديد في السـاحة الجزائرية، وذلك باتخاذ العديد من الآليات من أجل اسـترداد المبادرة من جديد. وقد اجتمعت الأحزاب الإسـلامية بأحد فنادق العاصمة

(١) فـي الوقت الذي قامت وزارة التربية الوطنية بوضع شـروط صارمة لتنظيم ومراقبة نشـاط وعمل مؤسسـات التعليم الخاصة المعتمدة بالجزائر، والبالغ عددها ١٤١ مؤسسـة خاصـة تدرس أزيد من ٢٣ ألف تلميذ وبصفة مسـتمرة، من خلال إلزامها في دفتر الشـروط علـى التدريس باللغة العربية، بالمقابل فإن وزارة الشـئون الخارجية الفرنسية، بالتنسيق مع سفارتها بالجزائر ووكالة تدريس الفرنسية في الخارج، انتهت من بناء مدرسة ابتدائية فرنسية تتكون من ١٢ قسمًا، بقيمـة مالية تقدر بـ٤٠٠ مليون دينار ببلدية دالي إبراهيم ببن عكنون الجزائـر العاصمة، وفتحت أبوابها للتلاميـذ في آذار ٢٠١٠م (انظر المقال: فرنسـا تقرر فتح مدارس بالجزائر لتعليم اللغة الفرنسية، في ٣٠ أيلول ٢٠٠٩م
الرابط: http://www.fkirina.com/spip.php?article908)

للتباحث حول أسباب تراجع شعبية هذه الأحزاب، بعدما كانت يُضرب بها المثل في عدد الأتباع وحشد الجماهير.[1]

وفى هذا الإطار، يمكن أن نرصد أهم النقاط الرئيسة التي قد تمكّن من بعث إسلامي جديد في العمل السياسي نذكر منها:

- تجديد الخطاب الإسلامي الموجّه إلى الرأي العام، ومحاولة كسبه، مع التركيز على القضايا العامة التي تشغله، ومدافعته عنها، والابتعاد قدر المستطاع عن الشعارات السياسية الديماغوجية وعن النشاطات الموسمية، والاعتماد على العمل المؤسسي المستمر.

- الالتزام بالتنشئة السياسية الإسلامية الواعية، وإعداد وتدريب القيادات السياسية على كيفية التعامل مع المشاكل واتخاذ القرارات، وفرض مبدأ التداول على السلطة، وتنسيق جهود الأحزاب الإسلامية فيما بينها.

- إعادة بناء المؤسسات القائمة داخل الأحزاب الإسلامية، والمساهمة الفعلية في مؤسسات المجتمع المدني، وأن لا تبقى حبيسة جدران المساجد، وعليها أن تعايش الآلام الفعلية للمواطنين.

- تجنب الإقصاء والاستئصال، وذلك بفتح الأبواب دائمًا للتحاور، خاصة مع الأحزاب الوطنية والديمقراطية؛ لأن تجارب الحركات الإسلامية أكدت أن غياب الاحتكاك بين التيارات الأيديولوجية المختلفة هو أحد الأسباب التي توسِّع الهوة وتفتح المجال واسعًا أمام الفتنة.

- الوعي بأن العنف المضاد قد جرّ على البلاد مفاسد كبيرة، عطلت على الأمة مصالح عظيمة عاجلة وآجلة.

(١) وهو اجتماع انعقد للمرة الأولى منذ توقيف المسار الانتخابي في ١٩٩٢م، بمبادرة من حركة مجتمع السلم.

معلومات إضافية

مشاركة الأحزاب الإسلامية في الانتخابات الرئاسية الجزائرية

الانتخابات الرئاسية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥م

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة ٪	المرتبة	ملاحظات
محفوظ نحناح	حركة المجتمع الإسلامي	٢.٩٧١.٩١٤	٢٥٪	٢	من ٤ مرشحين (*)

(*) حصل الرئيس اليامين زروال على المرتبة الأولى بنسبة (٦١٪) وعدد الأصوات (٧,٠٨٨,٦١٨)، وكانت نسبة الناخبين (٧٥٪)، ويقدر عددهم بـ ١٢,٠٨٧,٢٨١ من أصل ١٥,٩٦٩,٩٠٤ مسجلين.

الانتخابات الرئاسية في ١٥ نيسان ١٩٩٩م (*)

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة ٪	المرتبة	ملاحظات
عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح الوطني	٣٩٨.٤١٨	٩٥.٣٪	٣	من ٧ مرشحين (**)

(*) لم تقدم حركة مجتمع السلم أي مرشح لها في الانتخابات الرئاسية منذ ترشح الشيخ محفوظ نحناح في رئاسيات ١٩٩٥م؛ نظرًا لالتزامها بمفاعيل التحالف الرئاسي بينها وبين حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

(**) حصل أحمد طالب الإبراهيمي زعيم حركة الوفاء والعدل غير المعتمدة (تنظيم محسوب على الإسلاميين. ومن المقربين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة) حصل على المرتبة الثانية، وبنسبة (١٢,٥٣٪)، رغم انسحابه المبكر عشية يوم الانتخابات مع باقي المرشحين عدا بوتفليقة بعد أن اتهموا الحكومة بالتزوير.

الانتخابات الرئاسية في ٨ نيسان ٢٠٠٤م (*)

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة ٪	المرتبة	ملاحظات
عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح الوطني	٥١١٥٢٦	٠٢.٥٪	٣	من ٦ مرشحين (**)

(*) لم تقدم حركة مجتمع السلم أي مرشح لها.

(**) حصل الرئيس بوتفليقة على المرتبة الأولى بنسبة (٨٤,٩٩٪) وعدد الأصوات (٨٦٥١٧٢٣)، وكانت نسبة الناخبين (٥٨,٠٧٪) ، ويقدر عددهم بـ١٠,٥٠٨,٧٧٧ من أصل ١٨,٠٩٧,٢٥٥ مسجلين.

الانتخابات الرئاسية في ٩ نيسان ٢٠٠٩م (*)

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة ٪	المرتبة	ملاحظات
محمد جهيد يونسي	حركة الإصلاح الوطني	١٧٦٦٧٤	٣٧.١٪	٤	من ٦ مرشحين (**) (***)
محمد السعيد	مستقل	١٣٢٢٤٢	٩٢.٠٪	٦ والأخيرة	/

(*) لم تقدم أيضًا حركة مجتمع السلم أي مرشح لها في هذه الانتخابات الرئاسية.

(**) حصل الرئيس بوتفليقة على المرتبة الأولى بنسبة (٩٠,٢٤٪) وعدد الأصوات (١٢٩١١٧٠٥)، وكانت نسبة الناخبين ٧٤,١١٪، ويقدر عددهم بـ ١٥,٣٥١,٣٠٥ من أصل ٢٠,٥٩٥,٦٨٣ مسجلاً.

(***) احتلت رئيسة حزب العمال ذات التوجهات التروتسكية، لويزة حنون، المرتبة الثانية بنسبة (٤,٢٢٪) وعدد الأصوات (٦٠٤٢٥٨).

المصدر:

- دليل الجزائر السياسي لرشيد بن يوب، الطبعة الأولى – كانون الثاني ١٩٩٩م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر (الانتخابات الرئاسية).
- نتائج وزارة الخارجية الجزائرية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- يوميات الخبر والمساء والشعب، والوطن والمجاهد وليبيرتي ولوسوار دالجيري باللغة الفرنسية.
- الموسوعة الحرة – ويكيبيديا- الانتخابات الرئاسية الجزائرية.

مشاركة الأحزاب الإسلامية في الانتخابات البرلمانية

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١م

عدد الناخبين: ١٣٣١٤٧٧٠.

عدد الأحزاب المشاركة ٤٩ حزبًا من أصل ٥٨ معتمدة.

المرشحين: ٥٧١٢ مرشحًا:٤٦٩١ مرشحًا حزبيًّا، ١٠٢١ أحرار.

نسبة المشاركة ٥٨,٥٥٪، نسبة الامتناع ٤١٪.

مترشحون انتُخبوا في الدور الأول في ٣٥٦ دائرة من مجموع ٤٣٠ دائرة:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: ١٨٨ مقعدًا، جبهة القوى الاشتراكية: ٢٥ مقعدًا، جبهة التحرير الوطني: ١٦ مقعدًا، الأحرار: ٣ مقاعد.

المقاعد المتبقية ١٨٠ يجري التنافس عليها في الدور الثاني:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: ١٧١ مرشحًا، جبهة التحرير الوطني: ١٥٨ مرشحًا، جبهة القوى الاشتراكية: ١٣مرشحًا، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: ٣ مرشحين، الأحرار: ٧ مرشحين، حركة حمس: ٣ مرشحين. حركة النهضة: مرشحان.

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ٥ حزيران ١٩٩٧م (*)

القوائم	عدد الأصوات	النسبة ٪	عدد المقاعد	المرتبة
حركة مجتمع السلم	١٥٥٣١٥٤	٪١٤.٨٠	٦٩	الثانية
حركة النهضة	٩١٥٤٤٦	٪٢٧.٧٠	٣٤	الرابعة
(*) عدد المسجلين: ١٦,٧٦٧,٣٠٩، عدد الأصوات المعبرة: ١٠٤٩٦٣٥٢ بنسبة ٩٥,٠٤٪.				

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ٣٠ آيار ٢٠٠٢م
نسب التمثيل بعد تشريعيات ٢٠٠٢م

الحزب	نسبة التمثيل ٪
جبهة التحرير الوطني	٥١.١٦
التجمع الوطني الديمقراطي	١٢.٠٨
حركة الإصلاح الوطني	١١.٠٥
حركة مجتمع السلم	٩.٧٧
أحرار (مستقلون)	٧.٧١
حزب العمال	٥.٤٠
الجبهة الوطنية الجزائرية	٢.٠٦
حركة الوفاق الوطني	٠.٢٦
حركة النهضة	٠.٢٦
حزب التجديد الجزائري	٠.٢٦

مقارنة بين عدد مقاعد الأحزاب الجزائرية
في التشريعيات الثلاث (١٩٩١، ١٩٩٧، ٢٠٠٢م)

الحزب	١٩٩١	١٩٩٧	٢٠٠٢
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	١٨٨	–	–
التجمع الوطني الديمقراطي	–	١٥٥	٤٨
جبهة التحرير الوطني	١٥	٦٤	١٩٩
حركة مجتمع السلم	–	٦٩	٣٨
حركة النهضة	–	٣٤	١
حركة الإصلاح	–	–	٤٣
حزب العمال	–	٤	٢١
جبهة القوى الاشتراكية	٢٥	١٩	–
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	–	١٩	–
الأحرار (المستقلون)	–	١١	٢٩

ويبين الجدول السابق التغير الذي طرأ على خريطة القوى السياسية داخل البرلمان الجزائري في العشرية الماضية:

- حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ واختفاؤها عن الساحة السياسية.

- الانهيار الكبير الذي مُنيت به حركة النهضة؛ حيث انخفض عدد المقاعد التي بحوزتها من ٣٤ مقعدًا في تشريعيات ١٩٩٧م إلى مقعد واحد فقط (مطعون فيه) في تشريعيات ٢٠٠٢م.

- تراجع حركة مجتمع السلم وفقدانها لأكثر من ٥٠٪ من عدد مقاعدها في تشريعيات ٢٠٠٢م، فقد تراجعت من ٦٩ مقعدًا في تشريعيات ١٩٩٧م إلى ٣٨ مقعدًا فقط في انتخابات ٢٠٠٢م.

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ١٧ آيار ٢٠٠٧م

المراتب المتحصل عليها في الانتخابات

اسم الحزب	رئيس الحزب	أصوات الناخبين	النسبة ٪	عدد المقاعد	المؤشر (+) و(-)	المرتبة
حركة مجتمع السلم	أبو جرة سلطاني	٥٥٢,١٠٤	٦٤.٩	٥٢	+١٤	٤
حركة النهضة	فاتح الربيعي	١٩٤,٠٦٧	٪٣٩ .٣	٥	+٤	٧
حركة الإصلاح الوطني	عبد الله جاب الله	١٤٤,٨٨٠	٪٥٣.٢	٣	-٤٠	٩

المصدر:

- دليل الجزائر السياسي لرشيد بن يوب، الطبعة الأولى – كانون الثاني ١٩٩٩م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر (الانتخابات البرلمانية).
- نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- يوميات الخبر والمساء والشعب، وأسبوعية المنقذ لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المجاهد باللغة الفرنسية.
- الموسوعة الحرة – ويكيبيديا- انتخابات برلمانية جزائرية.
- الجزيرة نت: (القوى البرلمانية الجزائرية بعد تشريعيات ٢٠٠٢م) الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BE117068-803C-406A-B9EC-69424CDF01CD.htm

- موقعي الجزيرة نت والعربية نت، ويوميتي الخبر والشروق.

التخطيط الريادي (الاستراتيجي) للمقاومة الإعلامية

د. عبد الرحمن سلوم الرواشدي

المشرف العام على وكالة حق الإخبارية alruashdy@yahoo.com

ملخص الدراسة

لكل معركة أدواتها وأسلحتها التي بها تجاهد الأمة عدوها وتخوض صراعها، ويمثل الإعلام اليوم أمضى الأسلحة وأشدها فتكًا في معركة التحرر من الهيمنة والتبعية وصد الغزو والعدوان على الأرض والعقيدة والقيم . وأي محتل يستهدف في حربه منظومة القيم والمفاهيم لأبناء البلاد التي يحتلها ساعيًا بذلك إلى تغييرها وتبديلها بما يتوافق مع مشاريعه ومنظومته الفكرية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا تتجلى أهمية المقاومة الإعلامية ودورها، وتأثيرها في تبني الإعلام المقاوم وفي تبني عملية التحرر من التبعية الإعلامية والاختراق الثقافي والمعرفي الذي تمارسه المؤسسات الإعلامية الغربية والمتغربة.

تسعى هذه الدراسة إلى ترسيخ مفاهيم المقاومة الإعلامية، وبيان مشروعيتها من الناحيتين الفقهية والقانونية؛ فإذا كانت مقاومة العدوان والاحتلال أمرًا أقرته شرائع السماء وقوانين الأرض، فإن هذا ينطبق على كل ما يندرج تحت مفهوم المقاومة من جزئيات وأنواع كالمقاومة العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية ومنها المقاومة الإعلامية.

وتُبرز الدراسة أهمية بناء المقاومة الإعلامية وفق التخطيط (الريادي) الاستراتيجي متخذة من الإعلام المقاوم ميدانًا لبلورة الأفكار، والارتقاء بها بما يتناسب وحاجة الأمة إليها في معركتها للحفاظ على وجودها وقيمها ورسالتها. وحتى يحقق التخطيط للمقاومة الإعلامية الغاية المرجوة لا بد من وضع وتحديد أهم عناصره، وهي: تحديد الرؤية عند المقاومة الإعلامية، وتحديد الرسالة التي سيتم تقديمها، وتحديد أهداف المقاومة الإعلامية بقسميها الأهداف العامة، والأهداف المرحلية.

ويمكن تحديد الأهداف العامة للمقاومة الإعلامية سواء لكونها جزءًا من المقاومة المسلحة، أو لكونها تمثل المواجهة الإعلامية للهيمنة والتبعية والاختراق الإعلامي الغربي للعالم الإسلامي، في التعريف برسالة المقاومة، وغرس ثقافة المقاومة، تحرير الإنسان المسلم من التبعية الإعلامية والثقافية للغرب، وإشاعة روح التماسك بين أبناء الأمة، وتقوية روح الرباط والجهاد بين المسلمين، وإفشال مخططات العدو ومواجهة حربه النفسية، رفع معنويات المجاهدين، تصعيد الحرب النفسية ضد العدو، تقديم مادة إخبارية عن العمل المقاوم، استثمار الإنجازات المرحلية، إقامة صناعة إعلامية.

وتقدم الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد العمل الإعلامي المقاومة على الاضطلاع بمهامه الجسيمة الملقاة على عاتقه والمنتظرة منه، كما تحدد الدراسة أهم استراتيجيات الإعلام المقاوم كتوصيات للقائمين به.

التخطيط الريادي (الاستراتيجي) للمقاومة الإعلامية

د. عبد الرحمن سلوم الرواشدي

المشرف العام على وكالة حق الإخبارية alruashdy@yahoo.com

مقدمة:

شكَّل احتلال فلسطين منعطفًا تاريخيًّا في تاريخ الأمتين: العربية والإسلامية، ورغم حركات التحرر العربية والإسلامية التي تلت هذا الاحتلال، إلا أن قضية فلسطين ظلت الجذوة التي أبقت الفكر الجهادي والمقاوم مُتَّقِدًا، رغم ما واجهته الأمة من تحديات وعقبات وأزمات عصفت بها، حتى كادت تذهب بهويتها وقيمها، ثم جاء احتلال العراق لتكون المقاومة التي انطلقت ضده المشعل الذي أضاء من جديد سراج ثقافة المقاومة ليشعّ بنوره على المدن العربية والإسلامية؛ فأعادت الثقة لأبنائها لينطلقوا من جديد في تشكيل هويتهم ومنظومة قيمهم؛ وفق مرجعية الشريعة وإطارها المقاوم والممانع.

إن المقاومة المعاصرة انطلقت ليس لتبني المشروع المقاوم المسلح فحسب، وإنما امتدت تداعياتها ساعية لإحياء المقاومة الثقافية والإعلامية والسياسية والاقتصادية؛ إذ وقعت هذه المجالات تحت نير الاحتلال.

ومما لا شك فيه أن أي محتل يستهدف في حربه منظومة القيم والمفاهيم لأبناء البلاد التي يحتلها ساعيًا بذلك إلى تغييرها وتبديلها بما يتوافق مع مشاريعه ومنظومته الفكرية والسياسية والاجتماعية، لاسيما تلك المفاهيم والقيم التي تبقي جذوة السعي للتحرر من الاحتلال بكل صوره وأشكاله متقدة ووهاجة في قلوب أبناء الأمة المحتلة كليًّا أو جزئيًّا، وأمتنا الإسلامية اليوم تعيش أشد معاركها في الحفاظ على وجودها وعقيدتها وقيمها ومفاهيمها التي من دونها فإن مصيرها إلى الذوبان في الأمم المتغلبة، أو أن تذهب بشخصيتها الإسلامية وتنسلخ عن هويتها ورسالتها الربانية في إخراج الأمم من الظلمات إلى النور.

ومعلوم أن لكل معركة أدواتها وأسلحتها التي بها تجاهد الأمة عدوها وتخوض صراعها، ومعلوم أيضًا أن الإعلام يمثل اليوم أمضى الأسلحة وأشدها فتكًا في معركة التحرر من الهيمنة والتبعية وصدّ الغزو والعدوان على الأرض والعقيدة والقيم.

ومن هنا تتجلى أهمية المقاومة الإعلامية، ودورها وتأثيرها في تبني الإعلام المقاوم، وفي تبني عملية التحرر من التبعية الإعلامية والاختراق الثقافي والمعرفي الذي تمارسه المؤسسات الإعلامية الغربية والمتغربة.

إن هذه الدراسة تسعى أولاً إلى ترسيخ مفاهيم المقاومة الإعلامية ومشروعيتها، ومن ثم بنائها على وفق التخطيط الاستراتيجي؛ متخذة من الإعلام المقاوم ميدانًا لبلورة الأفكار، والارتقاء بها بما يتناسب وحاجة

الأمة إليها في معركتها للحفاظ على وجودها وقيمها ورسالتها، ولذا جاءت هذه الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة: استعرض المبحث الأول مفهوم المقاومة الإعلامية ومشروعيتها، بينما ناقش المبحث الثاني التخطيط الريادي للمقاومة الإعلامية.

نسأل الله التوفيق في معالجة هذه الفريضة العظيمة.

المبحث الأول
مفهوم المقاومة الإعلامية ومشروعيتها

المطلب الأول: مفهوم المقاومة الإعلامية:

المقاومة هي: الدفاع عن الحقوق، أو هي حق الدفاع المشروع.

وهي ضمن السنن الكونية: طاقة حيوية تتمتع بها جميع الكائنات لتحافظ بها على حياتها، كما تصدّ بها محاولة النيل من سلامتها وأمنها، وضمن النظام الدولي: استخدام القوة المسلحة من جانب عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية؛ دفاعًا عن المعالم الوطنية ضد قوى أجنبية، وسواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم، يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية، أو كانت تعمل بناء على مبادرتها الخاصة، وسواء باشرت هذا الاستخدام للقوة المسلحة فوق الإقليم الوطني أو من قواعد خارج الإقليم.[١]

وأما الإعلام فهو عند المعاصرين: تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات؛ بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرًا موضوعيًا عن عقلية الجماهير واتجاههم وميولهم.[٢]

ويمكن أن نعرّف المقاومة الإعلامية[٣] بأنها: النشاط الإعلامي الذي يقاوم الغزو والعدوان على الأمة بكل صوره، ويواجه الهيمنة والتبعية والاختراق، ويقدم رسالة الأمة وقضاياها ذات العلاقة عبر وسائل الاتصال.

النشاط الإعلامي: قيد لإخراج ما سواه من أنشطة المقاومة العسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

الغزو: عملية دخول منظّم إلى أرض تخص جماعة أخرى دون إرادة أهلها، وبهدف الاستيلاء عليها، واحتلالها ظلمًا وعدوانًا[٤]، ومنه الغزو الثقافي: وهو أخطر أشكال الاحتلال المعاصر؛ لأنه يسهم في إضعاف الشعوب عن أمرها في معتقداتها وثقافتها وقيمها عن طريق نشر لغة المحتل وثقافته.

العدوان: هو استعمال القوة المسلحة من قِبَل دولة ضد سيادة دولة أخرى، وضد سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي.[٥]

صوره: المقاومة الإعلامية تواجه وتتناول في تغطيتها وتحليلاتها جميع صور العدوان المادية والمعنوية، سواء أكان العدوان عسكريًا أم اقتصاديًا أم سياسيًا أم دبلوماسيًا أم اجتماعيًا أم ثقافيًا وبلا شك إعلاميًا.

(١) د. جمال الضمور، دراسة مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي، ص ١٩٣ عن استراتيجية المقاومة الشاملة، القاهرة، المركز العربي، ط١، ص ٢٩

(٢) د. إبراهيم إمام، الإعلام الإسلامي المرحلة الشفهية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م، ص٢٧.

(٣) هنالك بعض المفاهيم التي تشترك أو تقترب منه، ومنها: الإعلام الجهادي، والإعلام المقاوم. ونرى أن المصطلح الشرعي هو الإعلام الجهادي، أما الإعلام المقاوم فهو قاسم مشترك بين كل الجماعات المقاومة على اختلاف مرجعياتها الفكرية ودوافعها القتالية. ومقاومة الاحتلال هي مقصد من مقاصد تشريع الجهاد، فإن لم يقتصر على مفهوم الإعلام الجهادي فيمكن الجمع بينهما تحت مسمى إعلام المقاومة الجهادية، ينظر كتابنا الإلكتروني: الجهاد الإعلامي تأصيل وتفعيل، www.haqnews.net، ومقال صناعة الإعلام المقاوم، مجلة البيان العدد ٢٥٣.

(٤) د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط١، ج٤/ ٣٥٢.

(٥) المرجع السابق ص ٤٠ – ٤١.

ويواجه الهيمنة والتبعية والاختراق: قيد لإخراج الإعلام المقاوم الذي هو جزء منها.

والهيمنة والتبعية كلاهما يدلان على الخضوع للآخرين، إلا أنه في الهيمنة يكون بدافع تسلط الآخرين، وفي التبعية يكون بدافع الانقياد الذاتي للآخرين.[1]

وأما الاختراق فهي سياسة تنتهجها الدول الكبرى إزاء المؤسسات والأنظمة التي لها ممانعة إلى حد ما تجاه ثقافة الغرب ومادته الإعلامية، «لقد حل الاختراق محل الاستتباع؛ فتحولت التبعية الثقافية إلى عملية تكريس لثقافة الاختراق».[2]

ويقدم رسالة الأمة وقضاياها، من أجل المزاوجة بين المعالجة السلبية التي تكتفي بصد العدوان أو كونها رد فعل لأعمال الآخرين، وبين المعالجة الإيجابية بأن تبادر إلى تقديم رسالتها والتعريف بقضاياها، وهذا الأصل في نشاط الإعلام الإسلامي.

المطلب الثاني: مشروعية المقاومة الإعلامية:

إن مقاومة العدوان والاحتلال أمرٌ أقرته شرائع السماء وقوانين الأرض، وهذا ينطبق على كل ما يندرج تحت مفهوم المقاومة من جزئيات وأنواع كالمقاومة العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والاجتماعية والثقافية، ومنها المقاومة الإعلامية.

(١) وقد قيل: بأنه لا يحق لدولة أن تدعي أنها مستقلة إذا كانت وسائلها الإعلامية تحت سيطرة أجنبية، ووسائلنا الإعلامية تخضع للغرب حتى قبيل مطلع الألفية الثالثة، وحددت الدكتوره عواطف عبد الرحمن أهم صور التبعية الإعلامية في ثلاثة: التبعية التكنولوجية للدول الغربية، والتبعية السوسيوثقافية للشركات متعددة الجنسيات، والتبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الإعلام الغربية. ينظر، د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٨٤م، ص ١٠٠-١٠٣ بتصرف واختصار.

(٢) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية،، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤م، ص ١٧١.

ومعالجة مسألة مشروعية المقاومة الإعلامية يمكن أن ننظر إليها من زاويتين: كونها جزءًا من المقاومة المسلحة؛ فتكون مشروعيتها من مشروعية المقاومة، أو أنها أمر مستقل قائم بذاته مندرج ضمن أقسام المقاومة؛ وفي كلا الأمرين سنحاول أن نستعرض مشروعية المقاومة الإعلامية من الناحيتين الفقهية والقانونية.

المشروعية الفقهية:

إنّ مفهوم مقاومة العدوان مندرج تحت مصطلح الجهاد والقتال في سبيل الله، ضمن منظومة الفقه الإسلامي، وتمثل جهاد الدفع بشكل أدقّ [3]، وهو القتال لدفع العدو الصائل على المسلمين أو بلاد المسلمين، وهذه النوع هو ما يطلق عليه المقاومة المسلحة بالمفهوم المعاصر أو مقاومة المنع أو المقاومة المانعة، فإذا حضر العدو إلى بلد من بلاد المسلمين؛ فإنه يجب على أهل البلد جميعًا رجالهم ونسائهم أن يخرجوا لقتاله ولا يحل لأحد أن يتخلى عن القيام بهذا الواجب؛ لقوله الله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: ١٢٣]، وعلى غيرهم من المسلمين إعانتهم بكل ما يحتاجون إليه من سلاح أو عتاد أو رجال؛ لأن بلاد المسلمين كالبلد الواحد.

إن مقاومة العدوان والاحتلال أمر أقرته شرائع السماء وقوانين الأرض، وهذا ينطبق على كل ما يندرج تحت مفهوم المقاومة من جزئيات وأنواع كالمقاومة العسكرية والاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية، والاجتماعية، والثقافية، ومنها المقاومة الإعلامية.

يقول الإمام القرطبي: «قد تكون حالة يجب فيها نفير الكل، وذلك إذا تعين الجهاد بغلبة العدو على قُطْر من الأقطار؛ فإن كان ذلك؛ وجب على جميع أهل تلك الدار أن ينفروا ويخرجوا إليه خفافًا وثقالاً

(٣) يقسم الفقهاء الجهاد على نوعين: جهاد طلب، وجهاد دفع، وعلى ضوء ذلك يحدد حكمه ومشروعيته وشروطه. ويُقصد بجهاد الطلب: طلب العدو الكافر وقتاله في عقر داره عندما تبدو لولي أمر المسلمين المصلحة في ذلك، وهو فرض كفاية عند جمهور الفقهاء.

شـــبابًا وشيوخًا، كلّ على قدر طاقته، ولا يتخلف أحد يقـــدر على الخروج... ولو قارب العدو دار الإســـلام ولم يدخلوها؛ لزمهـــم أيضًا الخروج إليه، حتى يظهر دين اللـــه وتُحمى البيضة، وتُحفـــظ الحوزة، ويُخزى العـــدو ولا خلاف في هذا».[1] ويقول الألوســـي عن قتال الكفار: «وهو فرض عين إن دخلوا بلادنا، وفـــرض كفاية إن كانوا ببلادهم».[2]

وزيادة في التأكيد على شرعية المقاومـــة حينما يســـتجدّ قيامها في أي بلد مســـلم، نجد الفقهاء والعلماء المعاصرين لها يصدرون فتـــاوى تتعلـــق بحكـــم كل حالة؛ اســـتنادًا إلى هذه الأصول، كما في حـــركات التحرر الإســـلامي ضد قوى الاســـتعمار والتخريب والدمار، ومنها في فلسطين وأفغانستان، والصومال، والشيشان، والبوسنة والهرسك وكوسوفو. وفي العراق أفتى كثير من العلماء والمؤسسات الفقهية بأن الجهاد في العراق هو جهاد دفع، وعلى ضوئه تم التأصيل الشرعي للمجاميع الجهادية في العراق، ومنه استمدت شرعيتها.[3]

وأما عن مشـــروعية المقاومة الإعلامية بحد ذاتها، فـــإن مفهوم المقاومة الإعلامية منـــدرج ضمن الجهاد بالكلمة أو الجهاد باللســـان، أو الجهاد الإعلامي، وهو أمر مشروع بالكتاب والسنة، ومن أبرز الأدلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢].

فالجهاد في هذه الآية مقصور على الدعوة بالحجة والبيان لا بالســـيف والســـنان، ولذا كانـــت المقاومة باللســـان -أي المقاومة الدعوية والإعلامية- هي أول ما شـــرعه الله تعالى من أنواع الجهاد والمقاومة منذ البعثة، وخلال المرحلة المكية، يقول الإمام الشـــافعي رحمه الله: «ففـــرض عليه إبلاغهم، ولم يفرض عليه قتالهم، وأبان ذلك في غيـــر آية من كتابه»[4]، ويقول شـــيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فكان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر مأمورًا أن يجاهد الكفار بلســـانه لا بيده، فيدعوهم ويعظهـــم ويجادلهم بالتي هي أحســـن ويجاهدهم بالقـــرآن جهـــادًا كبيـــرًا، قال تعالى في ســـورة الفرقان وهي مكية ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]: وكان مأمورًا بالكفّ عن قتالهم.[5]

كانـت المقاومـة باللسـان ـ أي المقاومـة الدعوية والإعلامية ـ هي أول ما شـرعه الله تعالى مـن أنـواع الجهـاد والمقاومة منذ البعثة وخلال المرحلة المكية، يقول الإمام الشـافعي رحمه الله: ففرض عليه إبلاغهم ولـم يفرض عليـه قتالهم وأبـان ذلك في غير آية من كتابه

ويندرج ضمن هـــذا المفهوم كل الآيات التي تحدثت عـــن الدعوة والحوار والمجادلة بالتي هي أحســـن مع المشركين والكفار.

ومن الأدلة قوله عليه الصلاة والســـلام: عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ».[6] واللســـان مظنة الإعلام في لغـــة العصر، وهذا يفيد مشـــروعية الإعلام المقـــاوم، وفعل الأمـــر يقتضي الوجوب، وضمير الجمع يـــدل على أن الأمة جميعها مخاطبة بذلك.

كما أمر النبي صلى الله عليه وســـلم شعراءه بالرد على إعلام المشـــركين؛ حيث قال لحسان: «يَا حَسَّانُ أَجِبْ عَنْ رَسُـــولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ» رواه البخاري، وفي رواية عن الْبَـــرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـــلَّمَ لِحَسَّانَ: «اهْجُهُمْ أَوْ هَاجِهِمْ وَجِبْرِيلُ مَعَكَ» رواه البخاري، وفي كلا الروايتين

(١) الإمـــام القرطبي، الجامع لأحكام القـــرآن، راجعه: د. محمد إبراهيم الحفناوي ود. محمود حامد عثمـــان، مصر، دار الحديث، ٢٠٠٢م (١٠ / ٤٨٧).

(٢) شـــهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني تفســـير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤- ١٩٩٣م (١٠٦/٢).

(٣) للاطلاع على نصوص الفتاوى ينظر الجهاد الإعلامي تأصيل وتفعيل، الملاحق، للباحث، على موقع وكالة حق الإخبارية.

(٤) الإمام الشافعي، أحكام القرآن: ٢ / ٩.

(٥) الإمام ابن تيمية الجواب الصحيح لمن بدل دين المســـيح، الرياض، دار العاصمة ١٤١٤هـ، ١ / ٢٣٧.

(٦) رواه الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما، وصححه الألباني.

استعمل النبي صلى الله عليه وسلم فعل الأمر.

ثانيًا: المشروعية القانونية:

لقد أعطى القانون الدولي للشعوب في سعيها المشروع نحو الحصول على حقها في تقرير المصير، وممارسة هذا الحق في أن تسلك من الوسائل السلمية وغير السلمية ما تراه مناسبًا لها.[١]

فقد أصدرت الأمم المتحدة، لاسيما جمعيتها العامة، قرارات عدة أكدت فيها حق الشعوب في الكفاح، ومقاومة السلطات المستعمرة أو المحتلة، أو تلك التي تمارس تفرقة عنصرية صارخة، وإسباغ حماية على أسرى الحرب وعلى أفراد المقاومة الشعبية المسلحة، وحركات التحرر الوطني، ومن أبرز هذه القرارات: ما جاء في المادة ٥١ من ميثاقها التي تنص على: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة».[٢]

ومنها القرار الصادر في ١٩٧٧م وجاء فيه: تؤكد الجمعية العامة من جديد مشروعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية، والوحدة الوطنية، والتحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية، ومن التحكم الأجنبي بجميع ما أتيح لهذه الشعوب من وسائل بما في ذلك الكفاح المسلح.[٣]

كما اعترفت المنظمات الدولية الإقليمية لاسيما جامعة الدول العربية، بحركات المقاومة الشعبية المسلحة، وبشرعية كفاحها المسلح، وتمثيلها لشعوبها، كما سمحت لها بحضور اجتماعاتها ومؤتمراتها بصفة مراقبين، فضلاً عن ممارسات الدول، والتي تجسدت في اعتراف عدد كبير منها بهذه الحركات والدخول معها في علاقات دولية ومد يد العون لها[٤]، وأية مشروعية للمقاومة المسلحة؛ فهي تعد من باب أولى مشروعية للنشاط الإعلامي الصادر عنها.

وأما مشروعية المقاومة الإعلامية لذاتها؛ فإن التأكيد على مشروعية المقاومة الإعلامية، وحثّ وسائل الإعلام كافة على تبني حق الشعوب في مقاومة الاحتلال ورد العدوان تجلت في القوانين الإعلامية، وبخاصة مواثيق الشرف الإعلامي التي أصدرتها جهات دولية وعربية وإسلامية، ومن أبرز ما جاء فيها:

إعلان «اليونسكو» حول وسائل الإعلام[٥]، وتضمنت المادة الثانية منه الدعم الإعلامي للمقاومة، فقد نصت على: «إنَّ وسائل الإعلام تستطيع بما لها من دور أن تساهم مساهمة فعّالة لتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة بالتعبير عن الشعوب المضطهدة التي تناضل ضد الاستعمار، والاستعمار الحديث والاحتلال الأجنبي، وكل مظاهر التمييز العنصري والاضطهاد والتي لا

(١) د. محمد شوقي عبد العال، الوضع القانوني للمقاومة الفلسطينية المسلحة في ضوء أحكام القانون الدولي، ينظر استراتيجية المقاومة الشاملة ص٢٧ .

(٢) ومنها القرار رقم ٢٦٤٩ / د- ٢٥ والمؤرخ في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠م، والقرار ٢٨٥٢ / د- ٢٦ والصادر في عام ١٩٧١، وفي البرنامج الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢/ ١٠/ ١٩٧٢ وعنوانه (برنامج العمل من أجل التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة).

(٣) كما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم ٣١٠٣ في ١٢/ ١٢ / ١٩٧٣، مجموعة من المبادئ الأساسية لتثبيت ذلك، ومنها: نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية في سبيل تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال هو نضال شرعي، ويتفق تمامًا مع مبادئ القانون الدولي. هيثم الكيلاني،= =الإرهاب يؤسس دولة، نموذج إسرائيل، دار الشروق، القاهرة ط١ / ١٩٩٧م ص ٢٢.

(٤) الدكتور محمد شوقي عبد العال، دراسة الوضع القانوني للمقاومة الفلسطينية، ضمن استراتيجية المقاومة الشاملة ص ٣٤- ٣٥. وفي حرب العراق التي بدأتها أمريكا وبريطانيا من دون أي غطاء قانوني ولا تخويل مشروع حتى أطلق عليها مجلس الأمن صفة الاحتلال، فقد أصدر مجلس الأمن في حزيران ٢٠٠٣ القرار ١٤٨٣، وورد في الفقرتين ١٣ و ١٤ أن المجلس يسلم بالصلاحيات والمسئوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة.

(٥) الصادر في باريس يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٨م.

تستطيع أن تجعل أصواتها مسموعة داخل أراضيها».

ونص ميثاق الشرف الإعلامي العربي[1]، في المادة السادسة منه على أن: تلتزم وسائل الإعلام العربية بالنضال ضد الاستعمار بجميع أشكاله والعدوان بمختلف أساليبه، وجاء في المادة العاشرة: يتعين على وسائل الإعلام العربي أن تعطي أهمية خاصة للأخبار والمواد الإعلامية العربية عامة، وللأخبار والمواد الإعلامية التي تقدمها وكالات الأنباء العربية والصديقة خاصة.

وأكد ميثاق الشرف الإعلامي الإسلامي[2]، هذا الحق في المادة الخامسة منه على أن: يلتزم الإذاعيون المسلمون بالجهاد ضد الاستعمار بكافة أشكاله والعدوان بشتى صوره، وبالحركات الفاشية والعنصرية، وبالجهاد ضد الصهيونية والاستعمار الاستيطاني، وأشكال القمع والقهر التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وباليقظة الكاملة لمواجهة تلك الغزوة الضارية التي تستهدف تقويض الذات الإسلامية.

ونص ميثاق جاكرتا للإعلام الإسلامي في عام ١٩٨٠م في المادة الرابعة منه على ضرورة التزام الإعلاميين ووسائل الإعلام أن يتعهدوا بالمجاهدة من أجل تحرير فلسطين، وفي مقدمتها القدس وكافة الأقطار الإسلامية المضطهدة.[3]

ونص ميثاق الشرف الذي أعدته رابطة الصحافة الإسلامية في عام ٢٠٠٦م على: أن تتحمل الصحافة الإسلامية مسئولية الحفاظ على هوية الأمة وعقيدتها وفكرها من أي اعتداء، كما تتحمل مسئولية الحفاظ على سلامة المجتمع ونسيجه الاجتماعي، وآدابه العامة التي ينبغي مراعاتها.

المبحث الثاني
التخطيط الريادي للمقاومة الإعلامية

المطلب الأول: مفهوم التخطيط الريادي (الاستراتيجي):

لقد تطور مفهوم الاستراتيجية بتطور المجتمعات البشرية، وتوسع ليدخل في كل الحقول المعرفية، بعد أن كان مقتصرًا على العلوم العسكرية، ويعرف واغنالز في القاموس الإنكليزي؛ الاستراتيجية بأنها: فن استخدام الوسائل لتحقيق الأغراض، وتشمل أربع نواحي:

- اختيار الأهداف وتحديدها.
- اختيار وتحديد الأساليب العملية لتحقيق الأهداف.
- وضع الخطط التنفيذية بخطواتها كافة.
- تنسيق النواحي المتصلة.[4]

أما مفهوم التخطيط الريادي (الاستراتيجي)؛ فقد برز ليشغل حيزًا كبيرًا في إدارة المؤسسات والمشاريع، وذلك من بداياته الأولى من نشوئه على يد رانسون في أوائل ستينيات القرن العشرين، وحظي باهتمام متزايد في البحث والتطبيق والدعم السياسي والاقتصادي.

والتخطيط الاستراتيجي هو: عملية التفكير المنطقي المنظم لتحليل الإمكانات المتاحة: المادية والبشرية والمعنوية بأفضل أسلوب لتحقيق أهداف المؤسسة المرسومة، ويقدم التخطيط مجموعة من المزايا ذات الأبعاد المهمة لأية مؤسسة تتبناه أو تعتمده **منها**:[5]

١- تقديم برامج ناضجة تبرّر العمل ما دامت تحقق الأهداف.

(١) المنعقد في القاهرة (٢-٣/٨/١٩٧٨م).

(٢) الذي أعدته منظمة إذاعات الدول الإسلامية في رجب ١٣٩٥ هـ الموافق تموز ١٩٧٥م.

(٣) د. طه أحمد المرجعية الإعلامية في الإسلام، عمان، دار النفائس، بغداد، دار الفجر، ٢٠١٠م، ط١، ص ١٧٦.

(٤) صالح خليل أبو أصبع، استراتيجيات الاتصال وسياساته وتأثيراته،، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، ص ٧٨.

(٥) د. مهدي زويلف ود. أحمد القطامين، العلاقات العامة النظرية والأساليب، القاهرة ص ٤٩.

٢- الابتعاد عن الارتجال في اتخاذ القرارات والإسراف في المال والجهد والوقت.
٣- الاستغلال الأمثل لوسائل الاتصال المتاحة للوصول إلى الجمهور.
٤- مساعدة المؤسسة على مواجهة الأحداث أو المواقف المفاجئة، وغير المتوقعة التي تصادفها، سواء داخلها أو خارجها.
٥- التنسيق بين فروع المؤسسة بما يؤدي إلى تكاملها.

التخطيط للمقاومة الإعلامية:

إن التخطيط الريادي للعملية الإعلامية: هو رسم ذهني لدى المرسل يعمل على تحقيق رؤية إعلامية من خلال تحديد الرسالة والأهداف والوسائل، وفق خطط مدروسة توظف الإمكانات المتاحة، وتعتمد التغذية الراجعة والتقويم لتجعل النتيجة المترتبة لدى المتلقي إنجازًا.[1]

التخطيط الريادي للعملية الإعلامية: هو رسم ذهني لدى المرسل يعمل على تحقيق رؤية إعلامية من خلال تحديد للرسالة والأهداف والوسائل، وفق خطط مدروسة توظف الإمكانات المتاحة وتعتمد التغذية الراجعة والتقويم لتجعل النتيجة المترتبة لدى المتلقي انجازًا

رسم ذهني: لأن التخطيط بشكل عام هو الصورة الذهنية لما يُراد إنجازه، والرسم هو الوجه المحسوس للتصورات بأي شكل (منطوق أو مكتوب أو مرسوم).

الرؤية الإعلامية: قيد لإخراج ما سواها من الرؤى التي تعتمدها أنواع أخرى من التخطيط (كالعسكري والاقتصادي، والإداري والتربوي وغيرها).

الرسائل والأهداف والوسائل والخطط: هي العناصر الأساسية لأي تخطيط استراتيجي، وجميعها هنا محددة إعلاميًا.

التغذية الراجعة والتقويم: وهذان عاملان مهمان يساعدان على الدعم الإيجابي للنتيجة لتكون إنجازًا.

فالتغذية الراجعة أو رجع الصدى هو استخدام المعلومات المرتدة في عملية اتخاذ القرارات، أي الخطوة التي يتم بمقتضاها استعادة البيانات بعد التصحيح، والإضافة لاتخاذ قرار جديد أو تعديل القرار القائم، وفي الإعلام هي اصطلاح يستخدم في عملية الاتصال بين مرسل ومستقبل. ويعني رد الفعل الذي يبديه مستقبل الرسالة الإعلامية، والذي يعكس أثر الرسالة عليه.. هل فهمها؟ هل يقبلها؟ هل يرفضها؟ وهكذا.

والتقويم: هو العملية التي تقوم بها المؤسسة لمعرفة مدى النجاح والفشل في تحقيق الأهداف، وكذلك معرفة نقاط الضعف والقوة، ولا تنحصر عملية التقويم في أنها تشخيص للواقع، بل هي علاج للعيوب، ويهدف إلى تعديل الطرق والوسائل التي تستخدم للوصول إلى الأهداف المنشودة، كما أنها قد تؤدي إلى تعديل الأهداف نفسها إذا ثبت عدم ملائمتها لحاجات الجمهور أو المتلقين.

والفرق بين التغذية الراجعة والتقويم أن الأولى مصدرها المتلقي، والثاني مصدره القائمون على العمل.

الإنجاز: ويعبر عن الجانب الإيجابي لأثر الرسالة الإعلامية أو ما يُعرف إعلاميًا بالاستجابة الإيجابية، وهي إحدى ثلاث: حصول المتلقي على معلومات جديدة (زيادة معرفة)، أو تخليه عن مفاهيم خاطئة، أو استبدال مفاهيم خاطئة بأخرى سليمة (تصحيح).

المتلقي أو المستقبل: وهو أحد عناصر العملية الإعلامية وهو الهدف الذي تسعى العملية الإعلامية إلى تشكيل شخصيته، أو تعديل قناعاته، وحمله على تبني مفاهيم وقيم معينة.

(١) د. طه أحمد، معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي، عمان، دار النفائس وبغداد، دار الفجر ٢٠١٠م، ص ٧١.

المطلب الثاني: محددات التخطيط للمقاومة الإعلامية:

يتركز التخطيط الإعلامي على المعلومات والبحوث التي تنير الطريق، وعن طريقها يمكن تحديث الأهداف، ثم يأتي دور الخطة العامة، أو المنهج أو الاستراتيجية التي تتبع لبلوغ الأهداف، ومن الطبيعي أن تترجم الخطة العامة إلى برامج تنفيذية، وحتى يحقق التخطيط الغاية المرجوة، لا بد من وضع وتحديد أهم عناصره، وسنحاول رسمها من خلال التخطيط للمقاومة الإعلامية وهي:

الأمة مسئولة عن تفعيل المقاومة الإعلامية التي تغطي نشاط المقاومة بكل صورها ومتعلقاتها ورسالتها، وتقدم المفاهيم وقضايا الأمة في وسائل الإعلام المتاحة، والتي تعمل على مواجهة وصد التدفق الإعلامي الذي ينال من امتنا أو يغرس المفاهيم الغربية المنافية لطبيعة مجتمعاتنا.

تحديد الرؤية عند المقاومة الإعلامية:

الرؤية هي التصورات المستوعبة لكل العوامل والعناصر والإرادة المتسلحة بالتصميم على تحقيق النصر أو الإنجاز، وتمثل نقطة الانطلاق لأيِّ عمل ريادي، وتشكِّل الرؤية إطار العمل المقاوم وتصوغه وتعطيه أساسًا ومنطلقًا في تحقيق مقاصد وأهداف المقاومة.

وتتميز الرؤية بالوضوح والعمق، وتكون جذابة وعميقة الأثر في النفس وبسيطة وفخمة المعنى ومستقبلية ومرنة.

ويمكن تحديد الرؤية للمشروع المقاوم بشكل عام والمقاومة بشكل خاص بالآتي:

المقاومة حق مشروع وواجب شرعي، وهي أمثل السبل لتحرير الإنسان والمجتمعات من الغزو والعدوان بكل أشكاله وصوره وبناء المجتمع الصالح، والحفاظ على هويته ووحدته وسيادته الكاملة وقيمه الأصيلة.

وتحاول المقاومة أن تحرر الأمة من الهيمنة والتبعية الإعلامية والفكرية والثقافية والتربوية؛ لما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات والوكالات الدولية والمؤسسات الإعلامية، والأكاديمية والبحثية، وتوقف الاختراق داخل الإعلام العربي والإسلامي.

وهذا من أشد ما تحتاجه أمتنا؛ لأن التغريب ومسخ الهوية الإسلامية لأبناء الأمة والانحدار بالمجتمعات في مهاوي التسلية والرذيلة أكبر من محاربتها عسكريًا، والفتنة أشد من القتل.

والأمة مسئولة عن تفعيل المقاومة الإعلامية التي تغطي نشاط المقاومة بكل صورها ومتعلقاتها ورسالتها، وتقدم المفاهيم وقضايا الأمة في وسائل الإعلام المتاحة، والتي تعمل على مواجهة وصدّ التدفق الإعلامي الذي ينال من أمتنا أو يغرس المفاهيم الغربية المنافية لطبيعة مجتمعاتنا.

تحديد الرسالة:

الرسالة الإعلامية هي إحدى عناصر العملية الإعلامية، وهي المحتوى المعرفي والفكري الذي يريد المرسل نقله إلى المتلقي، أو جملة من المعلومات والأفكار والمعاني والتصورات التي يريد المصدر نقلها إلى المستقبل عبر الوسائل الإعلامية.(١)

ويرى بعض الباحثين أنها: مجموعة الرموز التي تعبّر عن معاني محددة تقبل البث والنشر، ويرى بارن لند بأنها: المعنى أو الأفكار المضمنة في قالب يحتويها ويجسدها.(٢)

وبلغة مهنية تمثل الرسالة المادة التحريرية التي تتضمنها الوسائل الإعلامية، بيانًا أو تصريحًا أو خبرًا أو مقالاً، أو تحليلاً أو حوارًا.

(١) معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي، ص ١٣٢.
(٢) د. سعيد إسماعيل صيني، الإعلام الإسلامي النظري في الميزان، الرياض، ص ١٣٩.

ومما ينبغي مراعاته في هذه المادة التحريرية؛ لاسيما المعدَّة من قبل المقاومة بسبب محدودية وسائلها أو للإثارة المترتبة على أطروحاتها ومواقفها أو لخضوع مادتها الإعلامية لميزان التحليل والنقد:

١- **الدقة في صياغتها:** باستخدام المفردات المؤثرة نفسيًّا في المتلقين والمقبولة لديهم، وكذلك تجنب الأخطاء التعبيرية أو اللغوية، سواء أكانت كتابة أم لفظًا، وكذلك تجنب الألفاظ الغريبة والمستهجنة، وإن مراعاة ذلك يبعد العزوف عن متابعتها، ويشجّع المتلقي على الاستزادة منها.

٢- **الإيجاز غير المخل:** فالتكرار غير المبرر والحشو الإنشائي والإطناب في المقدمات تولد الملل لدى المتلقي، مع مراعاة استيعاب المحتوى عند الإيجاز.

٣- **الصدق والوضوح:** فالتثبت في نقل المعلومة، مع وضوح معانيها وواقعية نقلها، واعتماد ذلك منهجًا يؤدي إلى الثقة المتبادلة بين المرسل والمتلقي، ومن ثم التواصل الدائم بينهما حتى يتم استيعاب الرسالة، والتأثر بها، مع الانتباه إلى عدم الإغراق في الجوانب الفنية.(١)

٤- **المواكبة:** لا بد للرسالة الإعلامية أن تكون مواكبة للحدث غير متراخية عنه أو منقطعة، لأن التراخي يؤدي إما إلى نفور المتلقي، أو إفساح المجال أمام الإعلام الآخر بالسيطرة عليه أو فرض معطياته ورؤيته على المتلقي، وعند الفراغ يتقبل الإنسان ما هو موجود أو لا ينكره.

تحديد أهداف المقاومة الإعلامية:

الهدف الإعلامي هو وصف للموقف المتوقع من المتلقي نتيجة تعرضه للرسالة الإعلامية، ويُطلق لفظ الهدف أيضًا على المتلقي ذاته؛ كونه الغرض الذي تُوجّه إليه سهام الرسالة الإعلامية، والذي يعنينا هنا هو المعنى الأول.(٢)

وفي أي تخطيط استراتيجي تقسم الأهداف عادة إلى قسمين: أهداف عامة، وأهداف مرحلية، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نحدد الأهداف التي تسعى المقاومة الإعلامية إلى **تحقيقها بالآتي:**

الأهداف العامة:

وهي الأهداف الرئيسة التي تعالج محورًا رياديًّا أو أكثر، وتكون بمثابة تفاصيل عامة له، ولذا يطلق عليها أيضًا الأهداف الريادية.

ويندرج تحتها مجموعة من الأهداف التنفيذية، وتمثل النهايات التي تسعى الإدارة أو القيادة العليا للوصول إليها وتحقيقها، وهي الأساس الموضوعي لعملية تحليل وفحص وتصميم، وتطبيق الخطة الريادية، والأهداف الريادية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالمشكلة الرئيسة المهمة التي حُدّدت في تحليل المشكلة.

ويمكن تحديد الأهداف العامة للمقاومة الإعلامية، سواء لكونها جزءًا من المقاومة المسلحة، أو لكونها تمثل المواجهة الإعلامية للهيمنة والتبعية والاختراق الإعلامي الغربي للعالم الإسلامي، فيما يلي:

١- التعريف برسالة المقاومة:

إن أهداف الإعلام المقاوم المحورية تكمن في التعريف بحقيقة الرسالة، وطبيعة الصراع، وتقديم صورة حقيقية وصادقة للوقائع والأحداث المتعلقة بعمل المقاومة الجهادية ومحيطها، وتتحدد مسئولية الإعلام العربي والإسلامي تجاه المقاومة بإيصال رسالة الإعلام المقاوم إلى جماهير الأمة والعالم، فإنه يملك وسائل الإعلام الجماهيري، وعليه أن ينقل رسالة الإعلام المقاوم من أفقها المحدود إلى الجمهور بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢- غرس ثقافة المقاومة:

إن الأمة تريد من الإعلام المقاوم أن يقدم لها ثقافة المقاومة التي ترى من الوجوب أن تحتل مكانها داخل

(١) وسائل الاتصال: نقلاً عن الجهاد الإعلامي تأصيل وتفعيل مصدر سابق.
(٢) معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي ط٢، ص ٣٠٥.

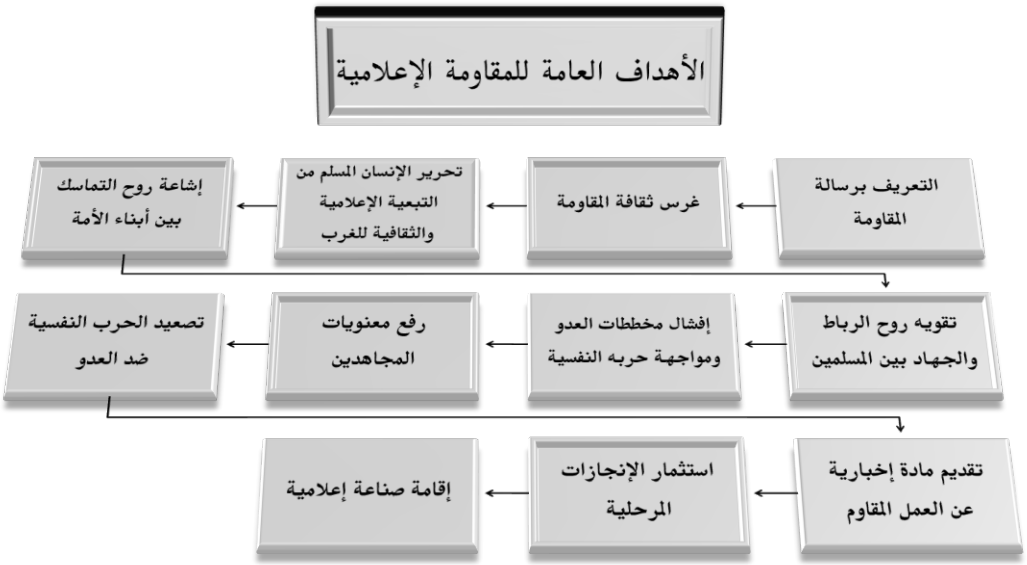

المشروع الحضاري الإسلامي، وفي الوقت نفسه؛ فإن هذا المشـــروع يمكن أن يشكل القائد لكل الشعوب في كفاحها المشـــروع ضد العولمة والاستغلال الرأسمالي والاســـتعمار الثقافـــي والعســـكري والاقتصـــادي والسياسي.[١]

وبصـــورة مجملة ينبغـــي على الإعـــلام المقاوم أن يستثمر إنجازات النصر المرحلية التي تحققها المقاومة، ليغرس ثقافة النصر التي ترسخ في نفوس أبناء الأمة الثقة بنفســـها لتتجاوز الروح الانهزامية التي هيمنت على هذه النفوس طوال العقود الماضية بفعل الإعلام الغربي وسياســـة التبعية له من قبل وســـائل الإعلام العربي، فإن الغرب كما يقول الدكتور سليمان صالح: يســـتخدم وســـائل الاتصال الحديثة لتكريس ثقافة الهزيمة والاستســـلام في العالم العربي، وهي ثقافة تقوم على الإحســـاس بالدونية، وانهيار الثقة بالذات، فضلاً عن العجز والفشل، وعدم القدرة على الإنجاز وتحقيق الانتصار.[٢]

كذلك فإن ثقافة المقاومة يجب أن تشـــكّل أساسًـــا لمقاومة ثقافة الهزيمة، وتوفير المعرفة التي تؤدي إلى إخراج الجماهير العربيـــة من حالة الإحباط، وإعادة القدرة للجماهير على التعامل مع العدو من غير تهويل ولا تهوين.

إن ثقافـــة المقاومة كما يقـــول باحث آخر: لا بد أن تتحـــدى ثقافة الخوف التي زرعتها وســـائل الإعلام الغربية والعربية أيضًا بعـــدم جدوى مقاومة أمريكا، وأن الواقعية تقوم على الاستســـلام- ولا بد أن تتجه لاستخدام وسائل اتصال جديدة لمقاومة هذه الثقافة بتوفير الكثير من الحقائق للجماهير.[٣]

وبعد أن حققت المقاومة إنجازات ميدانية، أصبحت المقاومة تمثل أملاً للشـــعوب الإســـلامية في رفض الهيمنة التي تسعى إلى تغييب دور الإسلام في البناء الحضـــاري، كما أنها تمثل منطلقًا للتغيير، ولذا لا بد لهـــذه المقاومة كما يقول أحـــد الباحثين[٤]: أن تقدم بديلاً للواقع الراهن ومشروعًا شاملاً للتغيير، ولذلك فإن ثقافة المقاومة لا بد أن تقوم على أســـاس مشروع حضاري إسلامي شـــامل، وإن من حق الجماهير أن تعرف هذا المشـــروع وما يقدمه من حلول لمشـــكلات

(١) د. صالح سليمان : المقاومة الإعلامية وثورة الاتصال، ينظر استراتيجية المقاومة الشاملة ص ١٧٦.
(٢) المصدر السابق ص ١٧٦.
(٣) المصدر السابق ص ١٧١.
(٤) المصدر السابق ص ١٧٦.

العصر، ولصياغة الحياة الإنسانية، ولتحقيق النهضة وإقامة حضارة العدل والحرية.

٣- تحرير الإنسان المسلم من التبعية الإعلامية والثقافية للغرب:

إن تحرير الأمة من صناعة التسلية الغربية هي معركة شديدة الأهمية، وحيثما تكون معركة وعدوان تكون المقاومة. فالمقاومة الإعلامية تسعى إلى تحرير الإنسان المسلم من العبودية للإعلام الغربي، ومن صناعة التسلية الغربية، كما تفتح المجال لتحرير الأمة الإسلامية من التبعية الإعلامية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وتفتح أمامها الطريق للنهضة، ذلك أن الغارقين في التسلية الغربية لا يمكن أن يصنعوا النهضة، فتأثير تلك التسلية لا يقل بحال عن تأثير الكحول والمخدرات.[1]

٤- إشاعة روح التماسك بين أبناء الأمة:

ودعوتهم للاعتصام بحبل الله جميعًا؛ فلا فرقة ولا انقسام، بل معاونة على الخير والتقوى والبناء الحضاري للأمة، ومن يطالع تاريخ الأمة الإسلامية يجد أن هذه الأمة لا تكون في وحدة وترابط ومؤازرة مثلما تكون عليه وهي تخوض معاركها الجهادية.

٥- تقوية روح الرباط والجهاد بين المسلمين:

والتي من خلالها تحثهم على الدفاع عن حقوقهم الإنسانية، وحرياتهم وكراماتهم، ويحرضهم إعلامهم المقاوم على ذلك، ويقدم رسالتهم إلى العالم أجمع، فإن عزة المسلمين تتجلى بعد الإيمان بالله تعالى في إحياء فريضة الجهاد؛ فما ترك قوم الجهاد إلا ذُلوا.

٦- إفشال مخططات العدو ومواجهة حربه النفسية:

فالمعركة بيننا وبين العدو تدور على كسب العقول والقلوب والمواقف، كما تدور على كسب الأرض والخيرات والموارد والأسواق، وهذا يعني تنوع صور القتال، ويعني أيضًا أننا نستطيع جميعًا أن نشترك بالمقاومة حتى عندما يكون الجهاد بالبلاد الإسلامية المحتلة غير متاح.

٧- رفع معنويات المجاهدين:

للمقاومة الإعلامية هدف دعائي، يسعى إلى رفع معنويات المجاهدين، وتعبئة مؤيديهم؛ بعرض إنجازات المقاومة الجهادية وخسائر العدو.

٨- تصعيد الحرب النفسية ضد العدو:

ليؤثر ذلك في معنويات جنوده، وإضعاف دعم الرأي العام له في حروبه العدوانية، وإعداد دراسات علمية مكثفة لتعميق هذا الأمر.

٩- تقديم مادة إخبارية عن العمل المقاوم:

الإعلام المقاوم يستطيع أن يقدم المعلومات عن العمل الجهادي المقاوم، وعلى إعلام الأمة تحليل هذه المعلومات وتفسيرها، وإدارة النقاش حولها لترسيخها في عقول أبناء الأمة.

١٠- استثمار الإنجازات المرحلية:

في الإطار العملي ينبغي على المقاومة الإعلامية أن تستثمر إنجازات النصر المرحلية، بما يعزز الأهداف العامة المستقبلية للمقاومة.

١١- إقامة صناعة إعلامية:

قادرة على إشباع حاجة الأمة للمضمون الجاد والمتميز، وتحرر الأمة من التبعية الإعلامية ومن الغرق في طوفان التسلية الغربية، وتتضمن هذه الصناعة الارتقاء بالمادة الإعلامية وبالمادة التقنية، وبالكوادر البشرية المتخصصة التي تتميز بالكفاءة، والقدرة على تحشيد وتنظيم وتوظيف كل الطاقات والموارد المتاحة والموارد الأساسية البشرية والاقتصادية والتكنولوجية.

(١) استراتيجية المقاومة الشاملة ص ١٨٠.

الأهداف المرحلية:

ونعني بها الأهداف قصيرة الأجل والعملية، التي تحقق خطة سنوية، ويتم تقسيمها على أساس ربع أو نصف سنوي، وتتميز بالصفات التالية: محددة وواضحة، وقابلة للقياس، وممكنة التحقق، وواقعية ومحددة التوقيت.(١)

ويطلق عليها أيضًا الأهداف الخاصة أو التنفيذية أو الإجرائية، وهي أقرب إلى المهام التي يجب أن يتولاها الإعلام المقاوم ليقدم رسالته، ومنها:

١- عرض رسالة المقاومة (الميدانية والمنهجية والسياسية) من خلال الخطاب الإعلامي الدعائي -المباشر وغير المباشر- مع الاهتمام بالإعلام السياسي للمقاومة في المراحل المتقدمة.

٢- صياغة خطاب إعلامي له القدرة على التأثير في الرأي العام، واستقطاب النخب لدعم القضايا التي تتبناها المقاومة، وتبني الحملات الإعلامية.

٣- متابعة أثر الاستجابة لرسالة المقاومة ونشاطها (سلبًا وإيجابًا)، وتقديمها للجهات ذات العلاقة.

٤- التنسيق مع الجهات الأخرى داخل التنظيم المقاوم(كالعسكرية والسياسية، والتنظيمية والتجنيدية، والتطويرية وغيرها) ليتكامل عملها.

٥- التنسيق مع الجهات الإعلامية الداخلية والخارجية، بما يخدم رسالة المقاومة، ويعزز حضورها، وبناء علاقات عامة مؤثرة.

٦- وضع الخطط الإعلامية ضمن الخطة الاستراتيجية والتكتيكية للجماعات المقاومة.

٧- ديمومة الإنتاج الإعلامي، وتطويره من الجانب الفني والتقني.

٨- تهيئة وتطوير الكفايات الإعلامية المتخصصة.

٩- إعداد الدراسات الإعلامية المتخصصة.

١٠- تنشيط استطلاعات الرأي العام الداخلي والخارجي.

١١- أرشفة وتوثيق نشاطات المقاومة.

١٢- متابعة حركة النشر والتوزيع داخل وخارج الجماعات المقاومة.

١٣- متابعة أصداء العمل المقاوم والمواقف التي تحتاج إلى ردود في كافة الوسائل الإعلامية.

١٤- تقويم العمل الإعلامي ونقده.

تحديد الوسائل الإعلامية:

الوسائل الإعلامية هي الأدوات التي تؤدَّى بها الرسالة الإعلامية، وهي تتطور مع التقدم التقني والتكنولوجي، ويمكن حصر الوسائل الإعلامية في الوقت المعاصر **فيما يلي**:

أكثر الجماعات المقاومة لا تمتلك بعضًا من هذه الوسائل، ولذا فإن على المقاومة الإعلامية محاولة استثمار المتاح من هذه الوسائل، ومما يذلل العقبات أمام امتلاك الوسائل الجماهيرية: التطور الهائل في الوسائل الإعلامية،

١- الوسائل المقروءة: الصحافة والكتاب، والمطبوعات واللافتات والمنشورات.

٢- الوسائل المسموعة: الإذاعة والأشرطة، والأقراص المدمجة.

٣- الوسائل المرئية: التلفزيون (المحطات الأرضية) والمسرح والسينما والقنوات الفضائية.

٤- الوسائل الشاملة (الإعلام الإلكتروني): شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وكالات الأنباء، والجوال.

ومن المعلوم أن أكثر الجماعات المقاومة لا تمتلك بعضًا من هذه الوسائل، ولذا فإن على المقاومة الإعلامية محاولة استثمار المتاح من هذه الوسائل، ومما يذلل العقبات أمام امتلاك الوسائل الجماهيرية: التطور الهائل في الوسائل الإعلامية، والتوسع الكبير في هامش الحرية في القنوات (المستقلة) التي مع

(١) ويطلق عليها شروط الأهداف التنفيذية (SMART) وهي: محددة وواضحة (S)، قابلة للقياس (M)، ممكنة التحقق (A)، واقعية (R)، محددة التوقيت (T).

وجود الكمّ الهائل منها تسعى للتميز واستقطاب أكبر عدد ممكن من الجمهور.

إعداد الخطط الإعلامية التنفيذية:

إن التخطيط الريادي يستند إلى مجموعة من الخطط التنفيذية التي من خلالها يتم تحديد الأعمال والأنشطة المحددة لتحقيق الأهداف الريادية بعيدة المدى وقصيرة المدى[1]، وتحتوي الخطة على الهدف التنفيذي، والإجراءات العملية، والجهة المسئولة عن التنفيذ، وتفاصيل الموارد المتاحة، والجدول الزمني لتنفيذ المشاريع.

وأية خطة توضع لإقامة مقاومة إعلامية لا بد أن تشتمل على أربعة عناصر هي: فهم الواقع، ثم تحديد الأهداف المرحلية، ثم اختيار أنسب الوسائل، ثم المتابعة والتقويم.[2]

الخاتمة
(النتائج والتوصيات)

١- تمثل المقاومة الإعلامية النشاط الإعلامي الذي يقاوم الغزو والعدوان على الأمة بكل صوره، ويواجه الهيمنة والتبعية والاختراق، ويقدم رسالة الأمة وقضاياها ذات العلاقة عبر وسائل الاتصال.

٢- إن المقاومة (المسلحة وغير المسلحة) للاحتلال مشروعة لجميع أبناء الشعوب المحتلة، فهي فرض عين في الفقه الإسلامي، وواجب في القانون الدولي.

٣- إن الحكم الفقهي للمقاومة الإعلامية، سواء تبعًا للمقاومة المسلحة أو لذاتها، يدور بين الفرض العيني والفرض الكفائي؛ تبعًا لطبيعة القتال دفعًا أو طلبًا، ويقيد بعضهم هذا الأمر بالطاقة والقدرة: فما كان مستطاعًا للأفراد فهو فرض عين على كل واحد، وما كان فوق طاقة الإنسان الفرد فهو فرض جماعي ينتقل من فرض العين العام (على الجميع) إلى فرض الكفاية (فرض عين خاص) على المتخصصين القادرين في هذا المجال.

٤- إن المقاومة الإعلامية هي جزء مهم وركن من أركان الجهاد والمقاومة، فهي نصف المعركة أو أكثر، وحكمها تبع للحكم العام؛ فللجزء حكم الكل، فهي فرض بلغة الفقه وواجب بلغة القانون.

٥- إن المقاومة الإعلامية التي لا تندرج تحت المقاومة المسلحة تنظيميًا؛ فإنها مشروعة وواجبة وفرض على كل قادر ومتخصص في ذلك؛ كي تتحرر الأمتين العربية والإسلامية من التبعية للغرب، ويتوقف الاختراق الغربي لمجتمعاتنا.

٦- إن أغلب مقاوماتنا للعدو ليست حروبًا نظامية، بل حرب عصابات تعتمد على المبادرة والعمق الشعبي، لذلك لا بد أن تكونَ مقاومتنا الإعلاميةُ غيرَ نظامية تعتمد على المبادرة الشعبية، وبأبسط الوسائل الممكنة، وبما نملك من قدرات وإمكانيات مهما بدت صغيرة أو محدودة، وتتميز مقاومتنا الإعلامية اليوم بأنها غير مكلفة في مواجهة الماكينات الإعلامية الكبرى المنحازة ضد جهادنا، ولا نتوقع أن تفتح لنا إحدى الوسائل الإعلامية أبوابها كي نمارس هذا الإعلام، بل علينا أن نخلق مثل هذه الوسيلة بأيدينا حيث استطعنا، وإلا فإن كل واحد منا هو وسيلة إعلامية. على أننا يجب أن لا نرفض المقاومة الإعلامية المنظمة متى ما تهيأت الظروف لذلك.

٧- إن جهاد الكلمة، وتفعيل المقاومة الإعلامية،

(١) تصنف الخطط إلى ثلاثة أصناف: الخطط طويلة الأجل: وهي خطط تمتد من ٥ سنوات فأكثر، وتحتاج عادة إلى الدقة في التنبؤ وفيض من المعلومات. والخطط متوسطة الأجل: وهي تقل مدتها عن خمس سنوات. والخطط قصيرة الأجل: ومنها الخطط السنوية التي تهدف إلى تحقيق أهداف مرحلية معينة، وقد لا يتعدى مداها الأشهر. ينظر، محيي محمود حسن، العلاقات العامة ص ١٦٩ نقلاً عن العلاقات العامة لزويلف والقطامين ص ٥٠.

(٢) ينظر بشكل عام: د. محمد سيد، المسئولية الإعلامية في الإسلام،، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٤٠٣هـ.

ضروري وحيوي في جميع مراحل الجهاد وتشريعاته، وهذا يعني أن الإعلام الجهادي لا يمكن إلغاؤه أو تأجيله، أو إهماله؛ مهما كانت الظروف، ومهما كان حال الأمة الإسلامية.

٨- أية مجموعة جهادية مقاومة لن تحقق التمكين إلا إذا استوفت أنواع الجهاد الثلاثة: (البدني، والمالي، والإعلامي) وحتى أصحاب الأعذار لا يسقط عنهم الجهاد، ورحم الله تعالى الحافظ ابن حجر إذ يقول في فريضة الجهاد: «والتحقيق أيضًا أن جنس جهاد الكفار متعين على كل مسلم، إما بيده، وإما بلسانه، وإما بماله، وإما بقلبه، والله أعلم».

٩- لا بد أن تعتمد المقاومة الإعلامية التخطيط الاستراتيجي، للوصول إلى تحقيق أهدافها العامة، اختزالاً للوقت والجهد والمال ولمحدودية إمكانياتها.

١٠- يأتي في أولويات التخطيط للمقاومة الإعلامية تعيين المحددات في عملها، ومنها رؤيتها ورسالتها وأهدافها العامة والإجرائية، وأن تراجع نسبة ما تحقق منها، والأسباب التي حالت دون تحقق بعضها.

١١- يمكن تحديد أهم استراتيجيات الإعلام المقاوم كتوصيات للقائمين به، **وهي**:

- أن يعتمد الإعلام المقاوم في رسالته الإعلامية على المبدئية والواقعية، والفاعلية والوضوح والاستمرارية. أي أنه يجمع بين الشرعية في المنهج، والمعاصرة والتطور في الوسائل والأساليب، والتكامل في الرؤية والتشخيص والعلاج.

- أن لا يغلّب الجانب العاطفي والانفعالي في خطابه وتحليله، رغم أهميته في التعبئة، فديمومة العمل وتواصله تقوم على البعد الموضوعي وعمق التحليل، ودقة التشخيص، والترابط المنطقي وفق سنن الله تعالى في الأفراد والجماعات، واعتماد الحقائق الموثقة والإحصائيات المدققة؛ فكلها عوامل تقوّي العمل الإعلامي المقاوم.

- لا بد أن يكون إعلام المقاومة مبادرًا في مواقفه متجددًا في مادته، وأن يتجاوز مرحلة ردود الأفعال، إن الإعلام المبادر يجعل العدو ووسائله الإعلامية يحتار في الرد، وكيفية صد هذه الأفكار المتجددة.

- لا بد لإعلام المقاومة أن يكون تواصليًا مع الحدث ومع الجمهور، وأن يتجنب الاستعلاء والاستغناء والاستعداء، مع الاحتفاظ بالعزة التي هي لله ولرسوله وللمؤمنين، وبالتميز؛ من غير انغلاق يؤدي إلى الانعزالية. وعليه أن يعرف الساحة التي يعمل فيها؛ حتى لا يكون غريبًا عن الواقع الذي يعمل فيه أو يريد تغييره.

- مع تعدد التحديات وتكالب الخصوم، على إعلام المقاومة أن يوظّف التعريض والتلميح والخطاب غير المباشر؛ ليصلح الناس من غير إحراج، وليتجنب الآثار التي يولّدها التصريح، خاصة مع أبناء جلدتنا من النفور والفجور، فقد كانت الحدود الشرعية تُدْفَع في ساحات القتال؛ خشية أن يفر أصحابها إلى العدو.

- على إعلام المقاومة أن يستثمر طاقات الأمة كافة وإمكاناتها، وأن يوظف الكفايات والخبرات جميعها في مجال عمله، ما دامت ضمن الولاء العام للإسلام، والعزيمة الصادقة في نصرة قضايا الأمة؛ فمعركة الأمة أوسع من أن نحصر عملنا في دائرة ضيقة.

- الإعلام المقاوم رغم تواضع الإمكانات المتاحة قادر على المواكبة والمواجهة والتأثير، ما دام يعتمد التخطيط في عمله.

معلومات إضافية

أولويات الإعلام المقاوم:

تسخير الإعلام المقاوم لخدمة دين الأمة ومصالحها يتطلب إخضاع هذا الإعلام لفقه الأولويات، بحيث يتم توجيهه لإنجاز الأجندة المحددة وبلوغ الأهداف المرجوة.

وهناك العديد من الموضوعات التي تنتظر من الإعلام المقاوم أن يطرقها، أو يستمر في التأكيد عليها في هذه المرحلة من تاريخ الأمة.

وعلى الإعلام المقاوم السعي باتجاه إبراز القضايا التي هي محل نقاش في الدوائر الإعلامية؛ سواء كان ذلك على الصعيد العام أو على صعيد البلدان المحتلة؛ كالعراق، ومن أهمها:

- البُعْد الإنساني في الرسالة التي يحملها الإعلام المقاوم «تنظيرًا وتطبيقًا»، وأن يكون أنموذجًا عمليًا لوصايا النبي صلى الله عليه وسلم لقادة الفتح الإسلامي، مع الحرص على توثيق هذه النماذج وتقديمها.

- التأكيد على أن المقاومة تحرص على أن تجعل عملياتها بعيدة عن المدنيين، وأن معظم العبوات التي تنفجر بين المدنيين هي من طرف المحتل أو من الحكومة العميلة؛ بهدف إيقاع الفتنة بين المقاومة وأهلها من المدنيين، وأن المقاومة تحتكم إلى الشرع الإسلامي في كل عملها، وفضح ممارسات الحكومة الطائفية وقوات الاحتلال في قتل المدنيين دون الاكتراث بعدد أرواحهم المزهقة، وفضح ممارسات الاحتلال في اتخاذ مساكن المدنيين مقرات عسكرية ودروعًا بشرية للاختباء بينهم غير مكترث لتعريض حياتهم للخطر.

- التأكيد على أن المقاومة هي من أبناء الأمة الخيرين المدافعين عن بلدهم، والذين رفضوا وقاوموا مشروع المحتل وتصدّوا له، وهم الممثلون الحقيقيون لإرادة الرافضين للاحتلال ومشاريعه، وأن المقاومة لا تدين بالولاء إلا لله، وأن أعمالها المسلَّحة تهدف إلى تحرير البلاد من الاحتلال ومرتزقته، وبناء الدولة وَفْق ثوابت الأمة وقيمها وبما يحقق العدل والمساواة واحترام الحقوق.

- التأكيد على أن المحتل الأمريكي جاء لتحقيق أهدافه وأهداف الصهاينة في قتل المسلمين وتفتيت وحدتهم ومصادر قوتهم، وتدمير العراق وتقسيمه إلى دويلات صغيرة تدخل في دوامة حرب أهلية لا تنتهي؛ ليتمكن اليهود من تحقيق حلمهم في بناء دولتهم المأمولة من الفرات إلى النيل، وأن المحتل أدخل العراق في دوامة العنف بعد أن أسلمه إلى الميليشيات الطائفية، وترك إيران تعيث في أرضه فسادًا. ولو أن المحتل كان حريصًا على العراق وشعبه وبناء دولته المستقرة؛ لاستطاع في غضون أشهر معدودات أن يدعم تشكيل نظام متوازن لقيادته.

- ضرورة تصحيح المفاهيم المضللة التي يروج لها الإعلام المضاد ضمن سياسته في الحرب الدعائية والنفسية؛ كالإساءة إلى الجهاد والمجاهدين، بل الإساءة إلى الرسالة الإسلامية التي بُعث بها النبي صلى الله عليه وسلم، ولمز الجماعات الجهادية بافتقارها إلى البرامج السياسية وغياب القيادة عنها. والرد على القوى الأخرى التي تسعى لحرف المفاهيم الجهادية بالدعوة إلى أيديولوجيتها الضالة والمنهزمة باسمه، ومصادرتها لما حققته (المجاميع) الجهادية من نصر وتمكين وتوظيفه خدمة لأهدافها ومصالحها.

- تقديم البدائل المناسبة لمعالجة الوضع بعد خروج الاحتلال أو إعلانه جدولة الانسحاب، وهو ما يبعث بالاطمئنان لأبناء العراق وجيرانه.

وإن كانت هذه الأولويات تخص الحالة العراقية أساسًـــا؛ فبالإمكان الاســـتئناس بها في تناول حالات العدوان الأخرى، مع الأخذ في الحسبان خصوصية كل حالة.

موضوعية إعلام المقاومة:

كيف يمكـــن وصف الإعلام المقاوم بالموضوعية فـــي ظل اهتمامه بالتدفُّق الإعلامـــي في اتجاه واحد «ضد الاحتلال»؟ وهل بإمكان هذا الإعلام المواءمة ما بين الموضوعية والمصداقية والقدرة على الإقناع والتأثير؟

فيما يلي إجابة بعض الخبراء والمختصين بإعلام المقاومة على هذا التساؤل المهم:

– الأستاذ «رأفت مرّة» رئيس تحرير مجلَّة «فلسطين المسلمة»: الاحتراف والمهنية والتخصص والحقيقة والحذر من المبالغة والموضوعية؛ هي مواصفات أساسية لإعلام المقاومة.

والموضوعية – هنا – تعني: الاقتراب من الحقيقة، وهي تختلف عن الحيادية؛ إذ لا يمكن للإعلام المقاوم إلا أن يكون منحازًا للمقاومة دون مبالغة أو مكابرة في التغطية والتحليل.

– الأستاذ «فتحي حماد» ـ رئيس مجلس إدارة شبكة «الأقصى» الإعلاميَّة، والمشرف العام على قناة «الأقصى» الفضائيَّة ـ: إن الموضوعية يجب أن تتسم وَفْق أهداف وغايات سامية، فالموضوعية هي أن يكون هناك حرية لكل الناس، والموضوعية لا بد أن تأتي وَفْق تعاليم الإسلام؛ لذلك يجب أن تتفق الموضوعية مع تعاليم الإسلام.

– «أبو مجاهد» ـ الناطق الرسمي لألوية الناصر صلاح الدين «أحد الفصائل الجهاديَّة في فلسطين» ـ: عبارة (الحـــرب خـدعة) لا تعني ضياع المصداقية لصالح تقوية حجة ومصداقية عدونا، بل في ظل الصراع الإعلامي القائم والمفتوح أمام كاميرات العالم تغدو الحقيقة والمصداقية سلاحنا الذي نتبارى على امتلاك أدلته.

والفرصة التي تهيأت للمصور «طلال أبو رحمة» لالتقاط الفيلم التسجيلي لقتل الطفل محمد الدرة بدم بارد وعلى مدار دقائق عديدة، أو للمصور زكريا أبو هربيد في التقاط صورة اغتيال أســـرة هدى غالية على شاطئ بحر غزة بقذيفة صهيونية، وغيرها من المشـــاهد التي تتكرر آلاف المرات ولم يتســـنَّ لها أن تجد من يصورها؛ تدعم مصداقية الطرح الإعلامي المقاوم وموضوعيته.

ونلاحظ الفرق بين الحضور الإعلامي المتقدم في الانتفاضة الفلسطينية الحالية وبين الحضور الإعلامي في الانتفاضـــة الأولى والتي رغم قوة أحداثها، ومدى افتراض تأثيرها الإعلامي؛ إلا أنها لم تحظَ بمثل ما حظيت به الانتفاضة الثانية؛ إذ لم تتوفر القنوات الفضائية ولا المصورون في حينها.

الأســـتاذ عبد الرحمن الرواشدي ـ المشـــرف العام على وكالة «حق» الإخبارية العراقيَّة ـ: من غير المقبول أن تكون الموضوعية بتســـويق مفاهيم العدو وادعاءاته في إعلامنا؛ خاصة أن وسائل العدو لم تفسح مجالاً لعرض قضيتنـــا من وجهة نظرنا أو القريبة منها، بل إن وســـائل إعلام الغرب هي أبعـــد عن ذلك. وما محاربة الإدارة الأمريكيـــة لقناة «الجزيرة» – رغـــم أنها لا تخضع للإدارة الأمريكية ولا للمقاومة أيضًا – إلا بســـبب عرضها الحقائق بموضوعية ومهنية.

والإعلام المقاوم هو جزء من الإعلام الإســـلامي الذي يعالج مرحلة تمر بها الأمة، وهي القتال في سبيل الله تعالى، وهذا يملي عليه سياســـات إعلاميـــة تتوافق وطبيعة المرحلة وخطورتها، ولا ضيرَ في إمكانية التوســـع وإفســـاح المجـــال أمام الرأي الآخر. ومن ناحية أخرى؛ فإن موضوعية إعـــلام المقاومة تحتم عليه الوقوف على

أخطاء الفعل المقاوم، وتحليل أسبابها وتداعياتها وكيفية تجاوزها بما يحفظ مشروع المقاومة، ومن يتدبَّر القرآن الكريم وخاصة آيات القتال، ويطالع السنة النبوية خاصة الغزوات؛ يجد شواهد كثيرة على ذلك.

المصدر: الإعلام المقاوم صناعة للوعي.. وإشراقة في ظل الاحتلال، مجلة البيان، العدد ٢٥٦، ذو الحجة ١٤٢٩، ديسمبر ٢٠٠٨ (بتصرف).

أو انظر الرابط الإلكتروني:

http://www.albayan-magazine.com/bayan-256/bayan-09.htm